وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جـــامـــعـــة فرحات عباس–سطيف–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مدرسة الدكتوراه إدارة الاعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة

تحت عنوان

أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية
–دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية–

إعداد الطالبة
سامية سرحان

تحت إشراف الأستاذ
د/مبيروك محمد البشير

لجنة المناقشة

أ.د الشريف بقة.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة سطيف.....رئيسا
د. محمد البشير مبيروك.....أستاذ محاضر.....جامعة جيجل.....مشرفا ومقررا
د. عبد الفتاح بوخمخم..... أستاذ محاضر.....جامعة قسنطينة.....عضوا
د. كمـــال بوعظـــم.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف.....عضوا

السنـــة الجامعية 2010–2011

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخـــص

لقد تسارعت دول العالم خلال العقود الثلاثة الماضية نحو ترتيب أوضاعها محليا بما يـتلاءم مـع الاعتبارات الدولية، وأصبحت قضية الصادرات أحد أهم الموضـوعات في سـلم أولويـات دول وحكومات العالم لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على تحقيـق أهـداف التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية .والجدير بالملاحظة أن قضية الصادرات لم تعد هدف من الأهداف القومية لدول العالم فقط، ولكنها أصبحت قضية يتوقف عليها مستقبل وكيان دوله و حياة شعب .فالصادرات تعـنى ببساطة كافة الأنشطة الإنتاجية الصناعية و الزراعية والخدمية والتسويقية، كما ترتبط بكافة الأنشطة الخدمية والمعلوماتية المحلية والدولية، ومن ثم فإنها تيار متدفق من الأموال بالعملات الأجنبية والـتي تؤدى إلى تحسين الميزان التجاري،وبالتالي ميزان المدفوعات.

ولقد ظهر في الآونة الأخيرة العديد من المصطلحات التي أصبحت شائعة الاسـتخدام في مجـال التجارة الدولية ومن بين هذه المصطلحات الحماية الخضراء، كما ظهرت المتطلبات والمقاييس البيئية كمطلب أساسي للدول المتقدمة وبصفة خاصة دول الاتحاد الأوروبي نحو وارداتها من الدول الأخرى ومنها الجزائر،وبصدور الأيزو 14000 الخاص بنظام الإدارة البيئية أصبح توافق المنتج التصديري مع هذه المتطلبات من أهم العقبات التي تلوح في المستقبل للصادرات الجزائرية إن لم تؤخذ في الاعتبار عند التصدير إلى الأسواق الخارجية هذه المتطلبات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

abstract

Countries of the world has accelerated over the past three decades to clean up its act locally in line with international considerations, the issue of exports and become one of the most important themes in the priorities of state and governments of the world because of their influence directly and indirectly to achieving the objectives of economic and social development. It should be noted that the issue of exports is no longer the goal of national goals for the countries of the world only, but the issue has become dependent upon the future of the entity and the lives of its people. Exports simply means all the production activities of industrial, agricultural, service and marketing, is also linked to all service activities and information of local and international, and thus a stream of money in foreign currencies, which lead to improved trade balance, and thus the balance of payments.

It has been shown in recent times many of the terms that become commonly used in international trade, and one these terms of protection green, also appeared requirements and environmental standards as a prerequisite for developed countries, especially European Union countries to imports from other countries, including Algeria, and the issuance of ISO 14000 system's environmental management has approved the product export to these requirements of the most important obstacles that lie in the future of the Algerian exports that were not taken into account when exporting to foreign markets these requirements.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــداء

إلى أمي الحبيبة أطال الله عمرها

إلى أبي رحمة الله عليه إلى روحه الزكية الطاهرة

إلى عائلتي الصغيرة أخوتي، كمال، مولود ،فاتح، رياض/ وخاصة المشاكس مسعود

إلى أختي الغالية صبيحة وزوجها عنتر

إلى خطيبة أخي مريم

*إلى كل طلبة مدرسة الدكتوراه فرع الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة *

* أخص بالذكر:أمال، *

إلى كل الأساتذة الذين درسوني بجامعة جيجل وجامعة سطيف

إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

ساميـــــة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكـــرات

إيمانا بقول الرسول(صلى الله عليه وسلم):"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"الذي رواه

الأشعث بن قيس عن الإمام احمد.

ولأنه نادرا ما تكون مذكرة التخرج نتيجة لعمل فردي، أجد نفسي حريصة على التقدم

بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان إلى الأستاذ مبيروك محمد البشير الذي شرفني

بقبوله المتابعة والإشراف على هذه المذكرة

وصبره طوال مدة انجاز هذا العمل رغم مشاغله الكثيرة بحكم مسؤولياته.

كما أتقدم بشكري المسبق لجنة المناقشة، و أتشرف بمناقشة عملي هذا من طرف هؤلاء الأساتذة الكبار

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري لكل من ساهم في إعداد هذا العمل من بعيد أو من قريب.

ساميـــــة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمــة الأشكــال

الرقم	البيان	الصفحة
01	تحديد الحجم الأمثل للتلوث	20
02	تحديد قيمة الضريبة البيئية	21
03	تحديد سعر التراخيص القابلة للتجارة	26
04	مخطط العلاقة بين التجارة والبيئة	66
06-05	منحنيا تضمين التكاليف البيئية وحجم الإنتاج	74-73
07	أثر الزيادة بنسبة مائة في المائة في تكاليف الطاقة/الكهرباء على الناتج في قطاعات مختارة	84
08	أثر الزيادة بنسبة مائة في المائة في تكاليف الطاقة/الكهرباء على الصادرات في قطاعات مختارة	84
09	مقارنة بين تكاليف اليد العاملة الحرفية والشـهادات وفـق المعيـار 14000الصادر عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وحصص كل من تركيا وتونس والمغرب في السوق الأوروبية.	87
10	ترتيب أوليات السياسة البيئية للأصـناف حسـب طريـق ة"تكلفـة الاستعاضة/تكلفة الأضرار"	100
11	ترتيب أوليات السياسة البيئية للقطاعـات حسـب طريقـة"تكلفـة الاستعاضة/تكلفة الأضرار."	101

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـــة الجـــداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي	48
02	التجارة العالمية في سنة 2004 لأكبر مناطق العالم في المنتجات الصناعية	56
03	التجارة العالمية في سنة 2004 بالنسبة للمواد الأولية .	56
04	مصفوفة الأسواق والحصص	59
05	أمثلة حول أثر المعايير البيئية على القدرات التنافسية في الدول النامية	78
06	التطور السكاني حسب المناطق بالآلاف	99
07	المساحات المتصحرة و المهددة بالتصحر بالسهوب في الجزائر) الوحدة:(1 هكتار)	101
08	التكلفة الاقتصادية و الاجتماعية للتدهور البيئي حسب كل من الأصناف الاقتصادية و القطاعات البيئية	103
09	البنية السلعية للصادرات خلال الفترة 2007-2010	115
10	التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2007-2010	116

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـــة الملاحـــق

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	نموذج لمدونة سلوك بيئية لإحدى الشركات	143
02	خطوات تطبيق نظام الإدارة البيئية	144
03	خطوات تطبيق نظامEMAS	145
04	إحصائيات حول التوزيع السلعي والجغرافي للصادرات الجزائرية	147

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهـــــــرس

المحتويـــــــــات	الصفحة
ملخص	I
abstract	VIII
الإهداء	VIII
تشكرات	VIII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الجداول	VVIIII
قائمة الملاحق	VIII
الفهرس	VIII-VIII
مقدمة عامة	أ–ج
الفصل الأول مفاهيم أساسية حول البيئة والسياسات البيئية	**31–2**
تمهيـــد	2
المبحث الأول: البيئـــة والتلـــوث	**8–3**
المطلب الأول: تعريف البيئة	3
المطلب الثاني:مفهوم التلوث	4
المطلب الثالث:علاقة البيئة بالتلوث	7
المبحث الثاني:طبيعة المشكلة البيئية	**17–8**
المطلب الأول:مصدر وأسباب المشكلة البيئية	8
المطلب الثاني:الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية	10
المطلب الثالث:المشاكل البيئية العالمية	11
المبحث الثالث:السياسات البيئية	**30–17**
المطلب الأول: تعريف وأهداف السياسة البيئية	17
المطلب الثاني:أدوات السياسة البيئية	19
المطلب الثالث:محددات وفعالية السياسات البيئية	28
خلاصـــة	31

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية في الأسواق الدولية	**62-33**
تمهيـــــد	33
المبحث الأول: ماهية القدرات التنافسية	**43-34**
المطلب الأول: تعاريف القدرة التنافسية	34
المطلب الثاني:أنواع ومحددات القدرة التنافسية	37
المطلب الثالث: مؤشرات القدرة التنافسية	39
المبحث الثاني:الأهمية الاقتصادية للصادرات	**48-44**
المطلب الأول: موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي	44
المطلب الثاني:مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات	46
المطلب الثالث: العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي	47
المبحث الثالث:تنافسية صادرات الدول النامية	**61-49**
المطلب الأول: خصائص الدول النامية	49
المطلب الثاني:الصادرات ومحددات تطورها في الدول النامية	54
المطلب الثالث: مؤشرات قياس تنافسية صادرات الدول النامية	58
المطلب الرابع:معوقات التصدير في الدول النامية	60
خلاصـــــة	62
الفصل الثالث انعكاسات السياسات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية	**94-64**
تمهيـــــد	64
المبحث الأول: الارتباط بين التجارة والبيئة	**72-65**
المطلب الأول: العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة	65
المطلب الثاني:الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة والبيئة	67
المطلب الثالث:موضوعات البيئة في منظمة التجارة العالمية	69
المطلب الرابع:مشاكل بيئية تؤثر في التجارة العالمية	71
المبحث الثاني:أثر السياسات البيئية على تنافسية الصادرات	**81-73**
المطلب الأول:السياسات البيئية الاقتصادية(تضمين التكاليف)	73
المطلب الثاني:السياسات البيئية التنظيمية(معايير المنتجات)	76

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث:تنافسية الصادرات بين الأدوات الاقتصادية والتنظيمية	79
المبحث الثالث: دراسة الأثر في بعض الدول النامية	**90-81**
المطلب الأول:منهجية تحليل أثر السياسات البيئية على الصادرات(نموذج لارسن)	81
المطلب الثاني:تقييم أثر التغييرات في تكاليف الطاقة والكهرباء على تنافسية الصادرات	83
المطلب الثالث:المعايير البيئية وقطاع المنسوجات والملابس في الدول النامية	85
خلاصـــــة	91
الفصل الرابع الآثار المتوقعة للسياسات البيئية على تنافسية للصادرات الجزائرية	**136-93**
تمهيـــــــد	93
المبحث الأول: واقع البيئة وسياسات حمايتها في الجزائر	**113-94**
المطلب الأول:الوضع البيئي في الجزائر	94
المطلب الثاني: التدهور البيئي و أولويات السياسة البيئية	98
المطلب الثالث:السياسات البيئية في الجزائر	101
المبحث الثاني:هيكل الصادرات الجزائرية	**119-114**
المطلب الأول:تحليل بنية الصادرات الجزائرية	114
المطلب الثاني:مشاكل التصدير في الجزائر	117
المبحث الثالث:الآثار المتوقعة للسياسات البيئية على تنافسية الصادرات الجزائرية	**126-119**
المطلب الأول:الآثار المتوقعة للسياسات البيئية المحلية	119
المطلب الثاني:الآثار المتوقعة للسياسات البيئية للاتحاد الأوروبي	120
خلاصـــــة	127
الخاتمـــــــة	132-129
قائمـــــة المراجـــع	140-134
الملاحـــــــــق	155-142

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمـــــة عامـــــة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الملاحظ خلال العقد الماضي أن القضايا البيئية فرضت نفسها بقوة على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية وفي جميع مختلف الأنشطة،خاصة بعدما بلغت الأوضاع البيئية حدودا حرجة أوشكت على الاختلال، و لم تعد تلك القضايا تشكل هاجسا يهدد المستقبل وحسب ، بل أصبحت واقعا جسيما يهدد حياة الأجيال الحاضرة،فالموارد الطبيعية غير المتجددة مهددة بالنضوب والتنوع البيولوجي مهدد بالانقراض وظواهر التغيرات المناخية تتزايد في صورة موجات حادة من الجفاف أو الفيضانات المهلكة نتيجة لما أسفرت عنه الأنشطة البشرية من انحسار للغابات وأتساع رقعة التصحر وارتفاع تركيز ثاني أكسيد الكربون وتآكل طبقة الأوزون وظاهرة الاحتباس الحراري وغيرها من مظاهر الإختلالات البيئية.

وبالتالي كان من الضروري أن تقفز القضايا البيئية إلى مقدمة أولويات الاهتمام على الصعيد العالمي ، وأن تعمل جميع الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء من أجل مواجهة تلك القضايا ومعالجتها ،حيث تناول هذا الموضوع عدد من المحافل والاتفاقات والتنظيمات الدولية ووفقا لبيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة بلغ عدد الاتفاقات الإقليمية الدولية في مجال البيئة أكثر من 150 اتفاقية كلها تهدف إلى حماية البيئة.

إن الاهتمام بقضايا البيئة والتلوث وكذلك حمايتها يعود لما تحمله من أبعاد اجتماعية وإنسانية.كما أن السياسات والإجراءات البيئية هي دائما مليئة بالمضامين الاقتصادية الهامة في الحاضر والمستقبل.فالتلوث له آثار خطيرة على الإنسان والحيوان والنبات،كما أنه يهدد مقومات التنمية الحالية والمستقبلية،لذا كان لابد من اتخاذ إجراءات واستعمال أساليب وتدابير لحمايتها تجنبا للأضرار وتحقيقا للأهداف التنموية.إلا أن حماية البيئة ليست بدون تكلفة وإنما لها آثار وانعكاسات اقتصادية هامة وعديدة ومن بين أهم المجالات التي تتأثر بالسياسات البيئية،التجارة الدولية،وفي الآونة الأخيرة أصبحت مواضيع البيئة والتجارة تثير كثيرا من الجدل في أروقة البحوث وصنع القرار خصوصا في ظل التطورات التي طرأت على المسرح العالمي،والمتمثلة في عمليات تحرير التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقيات الإقليمية والدولية المرتبطة بذلك وقد تمحور الجدل حول موضوعين أساسيين الأول حول اثر التدفقات التجارية على جودة البيئة والثاني اثر التشريعات البيئية على التجارة والتنافسية الدولية،وقد تباينت مواقف الدول المتقدمة والدول النامية حول هذين الموضوعين حيث ركزت الأولى على موضوع العلاقة بين السياسات التجارية والبيئة،أما الدول النامية فتتمثل مخاوفها في الآثار المتوقعة للسياسات البيئية على تنافسية قطاع الصادرات فيها وإمكانية الاستخدام الحمائي للتشريعات البيئية في الدول المتقدمة.وبالرغم من أن المفاوضات الدولية حول ضرورة وكيفية الربط بين تحرير التجارة وحماية البيئة لا تزال في بدايتها إلا أن بوادر الحساسية بين الاتجاه العالمي لتحرير التجارة والرغبة في حماية البيئة قد ظهرت بصورة جلية خلال اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة ،وما أعقبها من جولات تفاوضية مما يشير إلى ضرورة التوفيق في هده المفاوضات بين حاجة الدول النامية لدخول أسواق الدول المتقدمة وخوف الأخيرة من أن يؤدي ضعف السياسات البيئية في الدول النامية إلى إضعاف تنافسية منتجاتها في هذه الأسواق.أما بالنسبة للجزائر وكغيرها من الدول النامية فان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك تخوف من أن يؤدي التسارع في وتيرة التشريعات البيئية الدولية في الإضرار بتنافسية صادراتها خاصة في ظل سعيها لدخول المنظمة العالمية للتجارة وما يتطلب ذلك من تشريعات لتحرير التجارة وأخرى مكملـــة للارتقـــاء بالأداء البيئي المحلي إضافة إلى تزايد الضغوط المحلية المتمثلة في الدور المتعاظم لمنظمات المجتمع المـــدني وجماعـــات الخضر لتحسين البيئة بتخفيض إنتاج الملوثات والمحافظة على الثروات الطبيعية عن طريـــق تـــبني مجموعـــة مـــن السياسات البيئية انطلاقا من الاتفاقيات البيئية الدولية حول حماية البيئة ومن هنا تظهر إشكالية البحث والمتمثلـــة في:

- **ما هو أثر السياسات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية عامة والجزائر خاصة؟**

وتندرج ضمن هده الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

*ما طبيعة المشكلة البيئية والأسباب التي أدت إلى تفاقمها؟

*ما هي السياسات البيئية وأدواتها؟

*فيما تتمثل الأهمية الاقتصادية للصادرات ومؤشرات قياس تنافسيتها في الدول النامية؟

*ما هو واقع البيئة في الجزائر وسياسات حمايتها ؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة نقترح الفرضيات التالية:

* تتأثر تنافسية صادرات الدول النامية بالسياسات البيئية،ويختلف تأثرها باختلاف الأدوات المستعملة؛

*كباقي الدول النامية تتأثر الصادرات الجزائرية بالسياسات البيئية؛

دوافع اختيار الموضوع

- طبيعة التخصص الذي يتلائم وطبيعة البحث.
- الشعور بقيمة وأهمية الموضوع في ظل التطورات المتسارعة والبعد العالمي للقضايا لبيئية.
- حاجة ومتطلبات البيئة والاقتصاد لمثل هذه الدراسات.

أهداف الدراسة

- تسليط الضوء على موضوع التجارة و البيئة.
- إبراز مدى تأثير السياسات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية.
- تحديد الأهمية المتزايدة للقضايا البيئية و السياسات المتبعة من اجل حمايتها، ومعرفة الوضـــع البيئـــي في الجزائر.
- الإطلاع على المستجدات العالمية اتجاه البيئة وموقف المنظمة العالمية للتجارة منها.
- إثراء المكتبة الجامعية ببحث حول البيئة والتنافسية يكون دعما لمن يريد تعميق البحث في هذا المجال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة

تكمن أهمية موضوع البحث فيما يلي:

*أهمية التجارة الدولية بالنسبة للاقتصاد خاصة من جانب الصادرات.

*تزايد البعد التجاري الدولي في قضايا البيئة كما أبرزته المنظمة التجارة العالمية و القواعد المنظمة لها.

*قلة الدراسات التي تتناول موضوع طبيعة العلاقات بين البيئة والتجارة والتنافسية الدولية.

حدود الدراسة

إن دراسة الحالة تعلقت بالجزائر ويرجع اختيارها استنادا إلى المعيارين التاليين:

- أن الجزائر دولة نامية لها تقريبا نفس خصائص الدول النامية الأخرى، وبالتالي يمكن تعميم النتائج المتوصل إلها.
- أن الجزائر تعاني هي الأخرى من مشاكل بيئية وبناءا على ذلك تبنت سياسات من أجل حمايتها، بالإضافة إلى ذلك الأهمية الاقتصادية للصادرات إذ تعتبر المحرك الأساسي للتنمية في الجزائر.

المنهج المستخدم وهيكل البحث

للإجابة على إشكالية البحث تم استخدام المنهج الوصفي في الجزء النظري الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق لواقع البيئة بدءا بالمشكلة البيئية ثم اتجاهها وتفاقمها والسياسات المتبعة لحمايتها وكيف تؤثر هذه السياسات على تنافسية صادرات الدول النامية،كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي،فكان استخدامه عبر كامل فصول البحث وذلك بغرض التعمق في فهم وتباين العناصر المكونة للموضوع بتحليلها وتحديد أثارها،وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية للمشكلة البيئية.وينطبق ذلك على الجانب التطبيقي الخاص بالجزائر.

وطبقا للإشكالية العامة للبحث والتساؤلات المختلفة المتفرعة عنها،ومع الأخذ في عين الاعتبار الفرضيات التي ينطلق منها البحث،وبهدف تحقيق هذا البحث في إطار منهجي وعلمي تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول،حيث يتناول الفصل الأول المفاهيم الأساسية للبيئة والسياسات البيئية بدءا بتقديم تعريف للبيئة ومن ثم تحديد طبيعة المشكلة البيئية وأسبابها ثم مختلف الأدوات المستعملة لحمايتها.

في الفصل الثاني تم التعرض إلى تنافسية صادرات الدول النامية من خلال أولا تعريف التنافسية ومؤشرات قياسها ثم إبراز الأهمية الاقتصادية للصادرات ي الدول النامية، كما تناول هذا الفصل مؤشرات تنافسية صادرات الدول النامية ومختلف العراقيل التي تواجه التصدير في هذه الدول.

في الفصل الثالث تم تسليط الضوء على الانعكاسات المختلفة لمختلف السياسات البيئية على تنافسية صادرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول النامية، بالتطرق إلى طبيعة العلاقة بين التجارة والبيئة ثم تحليل أثر الأدوات المستخدمة في تطبيق السياسيات البيئية على تنافسية الصادرات.وفي الأخير تم إعطاء نماذج كمثال عن تأثير السياسات البيئية على تنافسية صادرات بعض الدول النامية.

أما الفصل الرابع فتم تخصيصه جانب التطبيقي وذلك بالتعرف على الوضع البيئي في الجزائـــر وسياســـة حمايـــة البيئة،ثم دراسة هيكل الصادرات الجزائرية من خلال تحليل البنية السلعية والتوزيع الجغرافي لها،بعد ذلك تم دراســـة الآثار المتوقعة للسياسات البيئية على تنافسية الصادرات الجزائرية. ولقد اقتصر التحليل على الصـــادرات خـــارج المحروقات،لأنه قطاع استخراجي ويصدر خاما وبالتالي لن يجد مشكلة في النفاد إلى الأسواق العالمية،بالإضافة إلى ذلك الطلب العالمي الكبير على هذا النوع من الصادرات.

الدراسات السابقة

حسب ما تم الاطلاع عليه حول المواضيع ذات الصلة يمكن إبراز أهم الدراسات التي تناولت جوانب مـــن هـــذه الدراسة فيما يلي:

*رسالة ماجستير بعنوان: السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر1994-2004 .حيث اقتصرت على دراسة مختلف السياسات البيئية في الجزائر و الدور التي تلعبه هذه السياسات في تحقيق التنمية المستدامة دون التطرق إلى الآثار التي يمكن أن تنجم عن تبني مثل هده السياسات.

*رسالة دكتوراه بعنوان:الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر.حيث تم التطرق إلى مختلف القوانين المتعلقة بحماية البيئة، ومختلف الثغرات الموجودة به، كذلك لم يتم التطرق إلى الآثار المختلفة للسياسة البيئية.

*دراسة قام بها المعهد العربي للتخطيط بالكويت بعنوان:البيئة والتجارة والتنافسية.تم فيها دراسة اثر التشـــريعات البيئية على تنافسية صادرات المواد البيتروكيماوية لدولة الكويت،حسب هذه الدراسة تم التطرق إلى الآثار المتوقعة للسياسات البيئية المحلية فقط.

ومن خلال هذه الدراسات يقوم هذا البحث بتسليط الضوء على الآثار المتوقعة للسياسات البيئية علـــى تنافســـية الصادرات سواء كانت على المستوى المحلي أو الدولي.

صعوبات البحث

تمثلت أهم صعوبات الدراسة في الحصول على المعطيات الإحصائية المفصلة المتعلقة بدراسة حالة الجزائر والتضارب أحيانا بين المصادر المختلفة لهذه المعطيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول البيئة والسياسات البيئية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهـــــيد

تحظى المشكلات البيئية في السنوات الأخيرة باهتمام عالمي متزايد من قبل العديد من الجهات ذات الصلة. فبالرغم من أن المشكلات البيئة بدأت منذ الثورة الصناعية وما ترتب عنها من تلوث بيئي،إلا أن الاهتمـــام الحقيقي جاء متأخرا بعد أن دقت منظمة الأمم المتحدة ناقوس الخطر ونبهت بالمخاطر التي يتعرض لها كوكب الأرض جراء معدلات التلوث المتسارعة والتي بلغت حدا يتطلب التدخل الجاد على نطاق عالمي.وقد ساهمت المؤتمرات المتعددة،خاصة مؤتمرات قمة الأرض في زيادة الوعي الدولي بالمشكلات البيئة ووضع كل بلدان العالم أمام مسؤولياتها،خاصة البلدان المصنعة.وقد عكست المؤشرات والأرقام التي عرضها خبراء البيئة المدى الـــذي وصلت إليه معدلات التدهور البيئي على النطاق العالمي.وقد تبلورت العديد من الاقتراحات ووضعت العديد من الإستراتيجيات والآليات الكفيلة بالحد من ظاهرة التلوث البيئي والحفاظ على التوازن البيئي.وارتبطـــت المشكلات البيئية بظاهرة العولمة المتنامية والتي بفضلها نمت وتوسعت الأســـواق الاقتصـــادية والمالية،مدفوعـــة بالتطورات التكنولوجية،وما انجر عنها من آثار اجتماعية قربت المجتمعات من بعضها البعض وفرضت عليهـــا ضرورة تقاسم الأعباء المترتبة عن العديد من المشكلات وفي مقدمتها المشكلات البيئية.وعلى هـــذا الأســـاس يهدف هذا الفصل إلى إعطاء مفاهيم أساسية حول البيئة والسياسات البيئية من خلال التطرق إلى:

- **البيئة والتلوث.**
- **طبيعة المشكلة البيئية.**
- **السياسات البيئية.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: البيئـــة والتلـــوث

لا يمكن اعتبار موضوع البيئة موضوعا مستوفيا لجميع الجوانب، فثمة ضرورة لاستكمال وتعميـــق وتحديـــد جوانب التكفل به بصفة منتظمة.وينبع هذا من واقع حالات التلوث اليومي.فلا بد من مواصلة التحليل والـــتفكير حول المسألة البيئية باعتبارها قضية من قضايا الساعة يعيشها كل مواطن يقطن بهذه الأرض.وقد تناول المفكـــرون هذا الموضوع بالجدية اللازمة وقدموا تحاليل هامة جديرة بالتوقف عندها.

المطلب الأول: تعريف البيئة

البيئة مصطلح شائع الاستخدام في الأوساط العلمية.كما يشيع استخدامه أيضا عند عامة الناس،وفي ضوء تلك العمومية نجد تعار يف عديدة تختلف باختلاف علاقة الإنسان بالبيئة.فالمدرسة بيئة، والجامعة بيئة، والمصنع بيئـــة، والمجتمع بيئة، والعالم كله بيئة.كذلك يمكن النظر إلى البيئة من خلال النشاطات البشرية المختلفة كأن نقول، البيئة الزراعية، الصناعية، الثقافية، الصحية، الاجتماعية، السياسية، الروحية.[1] ونحن أمام التصورات المتنوعـــة لجوانـــب البيئة فإننا نسلم بأن لكل مفهوم من هذه المفاهيم علاقة بالبيئة، مع العلم أن الكثير من الباحثين في قضايا البيئـــة قديما وحديثا يسلمون بأن مفهوم البيئة يساير تماما ضرورة الاعتناء بالطبيعة.وهنا نحاول أن نوضح مختلف التعاريف التي وردت بشأن البيئة.

أولا: التعريف اللغوي للبيئة

إن كلمة البيئة مشتقة من الفعل الرباعي "بوأ" ومنها قول الله تعالى:"واذكروا إذ جعلكم خلفـــاء مـــن بعـــد عاد،وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون من الجبـــال بيوتا،فـــاذكروا آلاء الله ولا تعثـــوا في الأرض مفسدين."[2]

ويقال لغة تبوأت منزلا بمعنى هيئت ومكنت له فيه.[3]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للبيئة

تعود كلمة ايكولوجيا(écologie)إلى العالم هنري ثورو عام1858م،إلا أنه لم يتطـــرق إلى تحديـــد معناهـــا وأبعادها.أما العالم الألماني المتخصص في علم الحياة أرنست هيكل فقد وضع كلمة ايكولوجي بـــدمج كلمـــتين يونانيتين "المنزل أو المكان،الوجود أو العلم".[4]

---

[1] فتيحة محمد الحسن،مشكلات البيئة،الطبعة الأولى،مكتبة المجتمع العربي،عمان،2006،ص7.

[2] سورة الأعراف، الآية رقم 74.

[3] إحسان علي محاسنه، البيئة والصحة العامة، دار الشروق، 1991، ص17.

[4] عامر محمود طراف،إرهاب التلوث والنظام العالمي،المؤسسة الجامعية،بيروت،2002،ص16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعرف البيئة من طرف الباحث ريكاردوس ألبر مؤسس جمعية أصدقاء الطبيعة على أنها مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي، والتي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان ما وتؤلف وحدة ايكولوجية مترابطة.[1]

من جهة أخرى تعرف بأنها المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء وهواء وتربة وكائنات حية ومنشآت أقامها لإشباع حاجاته.[2]

و تعرف أيضا على أنها مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان والمحيطة بالمساحات التي يقطنها، والتي تحدد نشاط الإنسان واتجاهاته وتؤثر في سلوكه ونظام حياته.[3]

من هنا يمكن القول أن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان،فهناك البيئة المادية مثل الهواء والماء والأرض،والبيئة البيولوجية مثل الحيوانات والمزروعات والبشر.وكل عناصر البيئة متصلة ببعضها ولا يمكن للإنسان أن يعيش بدون البيئة المادية والبيئة البيولوجية.فالمجتمعات البشرية تعيش في ثلاثة أنظمة أساسية هي: المحيط الحيوي،المحيط المصنوع،المحيط الاجتماعي[4].

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا مدى العلاقة الوثيقة بين الإنسان و البيئة،فهي إطار وجوده،ومحددة أنشطته ومستويات معيشته.ولذا ينبغي على الإنسان أن يكون عاملا إيجابيا،يؤثر في البيئة حتى يحافظ على ذاته ومحيطه.

المطلب الثاني:مفهوم التلوث

يعرف التلوث البيئي بأنه التغيرات غير المرغوبة فيها و يحيط بالإنسان كليا أو جزئيا كنتيجة لأنشطة الإنسان من خلال حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة تغير من المكونات الطبيعية و الكيميائية و البيولوجية للبيئة مما قد يؤثر على الإنسان و نوعية الحياة التي يعيشها.[5]

و التلوث لغة هو التلطيخ أو الخلط و يرتبط دوما بوجود مواد ضارة في المحيط الذي نعيش فيه بنسب غير طبيعية وفي غير مكانها ما من شأنه الإضرار بالكائنات الحية أو بالإنسان في مأمنه أو صحته أو راحته[6].

---

[1] نفس المرجع السابق،ص15.

[2] ماجدة راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، نشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص39.

[3] كمال رزيق،دور الدولة في حماية البيئة،مجلة الباحث،العدد5،الجزائر،2007،ص96.

[4] المناهج التدريبية المتكاملة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص35.

[5] عبد التواب معوض، جرائم التلوث، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1986، ص09.

[6] ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص40.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و التلوث هو الطارئ غير المناسب الذي ادخل في التركيبة الطبيعة أي الكيميائية و الفيزيائية و البيولوجية للمياه أو الأرض أو الهواء، فادى إلى تغير أو فساد أو تدني في نوعية تلك العناصر مما يلحق الضرر بحياة الإنسان أو مجمل الكائنات الحية و يتلف الموارد الطبيعية و يؤدي إلى مشاكل متعددة مثل تلوث الهواء، الماء و الأرض.[1]

كما يعرف البنك الدولي التلوث البيئي بأنه كل ما يؤدي نتيجة التكنولوجيا المستخدمة إلى إضافة مادة غريبة إلى الهواء والماء أو الغلاف الأرضي في شكل كمي تؤدي إلى التأثير على نوعية الموارد،وعدم ملائمتها وفقدانها خواصها أو تؤثر على استقرار استخدام تلك الموارد.[2]

في حين يعرف العالم البيئي أوديم(odum) التلوث بأنه:" أي تغير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي مميز،ويؤدي إلى تأثير ضار على الهواء أو الماء، أو يضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، وكذلك يؤدي إلى الإضرار بالعملية الإنتاجية للتأثير على حالة الموارد المتجددة".[3] وبالتالي فالتلوث هو إفساد مباشر للخصائص العضوية أو الحرارية أو البيولوجية أو الإشعاعية لأي جزء من البيئة.بمعنى آخر يسبب وضعا يكون ضارا أو يحتمل أضرارا بالصحة العامة أو سلامة الحيوانات و الطيور وكذلك الأسماك والموارد الحية و النباتات.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة للتلوث يمكن أن نستنتج بأن التلوث ينقسم إلى:[5]

- ❖ تلوث الهواء(التلوث الهوائي)

يعرف تلوث الهواء بأنه:"إدخال مباشر أو غير مباشر لأي مادة إلى الغلاف الجوي بالكمية التي تؤثر على نوعية الغلاف الجوي و تركيبته،بحيث ينجم عن ذلك آثار ضارة على الإنسان و البيئة والأنظمة البيئية و الموارد الطبيعية،وعلى إمكان الانتفاع من البيئة و عناصرها بوجه عام."

- ❖ تلوث المياه(التلوث المائي)

يمكن تعريف تلوث المياه بأنه:"وجود الملوثات و العناصر غير المرغوب فيها من المياه بكميات ونسب كبيرة، أو بشكل يعيق استعمال المياه للأغراض المختلفة كالشرب و الري وغيرها."

- ❖ تلوث التربة الزراعية

تلوث الأراضي الزراعية هو:"الفساد الذي يصيب الأراضي الزراعية فيغير من صفاتها وخواصها الطبيعية أو الكيميائية أو الحيوية،أو يغير من تركيبتها بشكل يجعلها تؤثر سلبا-بصورة مباشرة أو غير مباشرة- على من فوق سطحها من إنسان و حيوان ونبات.

- ❖ تلوث الغذاء(التلوث الغذائي)

---

[1] عامر محمود طراف،مرجع سابق،ص29.

[2] حسن أحمد شحاتة، البيئة والتلوث والمواجهة، المكتبة الالكترونية،ص18،www.kotobarabia.com.

[3] نفس المرجع السابق، ص18.

[4] أحمد عبد الكريم سالمة،التلوث النفطي وحماية البيئة، دار المعارف، الإسكندرية،1981،ص98.

[5] حسن أحمد شحاتة، مرجع سابق، ص ص19-20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تعريف تلوث الغذاء بأنه:"فساد الأغذية وتلفها بسبب احتوائها على جراثيم أو فيروسات أو مواد كيميائية(أو مشعة)،أو تعرضها لإحدى هذه المواد بما يؤدي إلى حدوث تغير في تركيبها أو خواصها،بما يؤدي إلى الإضرار بمن يتناول هذه الأغذية."

❖ التلوث بالضوضاء(التلوث الضوضائي)

يعرف التلوث الضوضائي بأنه:"تلك الضوضاء التي زادت حدتها وشدتها، وخرجت عن المألوف والطبيعي، وذلك إلى الحد الذي يسبب الأذى و الضرر للإنسان والحيوان والنبات وكل مكونات البيئة."

بالإضافة إلى هذه الأنواع الشائعة للتلوث فإنه توجد أنواع أخرى ذات الاهتمام الدولي وهي كالتالي:[1]

أ-النوع الأول: هو الذي يطلق عليه اسم "التلوث عبر الحدود"

في هذا النوع يكون مصدر التلوث إحدى الدول والتي ينتج عنه أضرار تعبر حدود دولة المصدر إلى إقليم دولة أخرى، وينتج عنها أضرار بهذا الإقليم ، والتلوث عبر الحدود قد ينتقل من إقليم دولة إلى أخرى عبر الهواء والمياه سواء مياه انهارا ومياه بحار، وهذا النوع من التلوث يحتاج إلى تعاون دولي لمنع أو لتقليل الأضرار الناتجة عنه ، وفي معظم الأحوال يتحمل الإقليم المصدر للتلوث تكاليف مكافحة أضرار التلوث في الأقاليم المجاورة .

ب-النوع الثاني: هو التلوث الذي يثير الاهتمام الدولي فهو الذي يضر بالمناطق المعروفة باسم "المال العام"

وهي المناطق الواقعة فيما وراء حدود الولاية الإقليمية للدولة، والتي تعتبر ملكيتها شائعة بين كافة الدول، ومثال هذه المناطق أعالي البحار، والفضاء الخارجي، والقطب الجنوبي للكرة الأرضية.

ج-النوع الثالث: التلوث الضار بالتراث الثقافي والطبيعي العالمي

ويهدف هذا النوع إلى حماية بعض الأشياء الطبيعية والتي قام الإنسان بصنعها وتمثل قيمة عالمية كبرى من وجهة النظر الفنية والعلمية. تدفع بالمجتمع الدولي إلى التحرك إما لحمايتها أو لإيقاف مصادر التلوث المؤثرة عليها. ولا شك أن كثير من الدول قد تعاونت إيجابيا في السماح للمجتمع الدولي بالتدخل والعمل داخل أراضيها سواء من خلال اتفاقيات الدول أو من خلال المنظمات الدولية كاليونسكو لإنقاذ التراث الثقافي والطبيعي العالمي من التلف أو الضرر وبما لا يمس سيادتها أو التدخل في شئونها الداخلية.

[1] محمد إبراهيم حسن، البيئة والتلوث: دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997م، ص 27.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د-النوع الرابع: التلوث محلي أو الداخلي:

وهو تلوث يكون مصدره وأثاره الضارة داخل نفس الإقليم، وفي نفس الوقت نجد أن طبيعة الاهتمام بهذا التلوث لا تدخل في أي نوع من الأنواع الثلاثة السابقة، وقد يرجع الاهتمام الدولي بمثل هذا التلوث المحلي أو الداخلي إلى باعثين أساسيين:

-الأول : إذا تطلب مواجهة هذا المشكل اشتراك عدد من الدول أو المنظمات الدولية من خلال خبرائها الدوليين في مجال هذا النوع من التلوث. فالدول الفقيرة لا يمكنها مواجهة كافة مصادر التلوث التي تؤثر بالضرر على بيئتها. ومن هنا يمكن أن تطلب مساعدة المجتمع الدولي فنيا وماليا.

-الثاني في حالة التلوث الداخلي وإذا وصل إلى درجة تؤثر على حركة التجارة الدولية ،ولن يقتصر الأمر على وضع قيود على البضائع القادمة من هذه الدول بل أنها ستمر على عدة اختبارات علمية وفنية لقياس مدى تلوثها مما يضيف تكاليف على أسعار هذه السلع قد تؤدي إلى إخراجها من مجال المنافسة مع البضائع المشابهة التي تنتجها دول أخرى لا تتعرض لنفس التلوث والأضرار الناتجة عنه .

وبالرغم من التباين الواضح في مفهوم التلوث وأنواعه بين مختلف الكتاب والمختصين إلا أن الجميع متفق على تأثيره السلبي على الحياة والبيئة بشكل عام وهو المسبب الرئيسي للمشاكل البيئية التي يعاني منها العالم حاليا. وتتمثل هذه المشاكل خاصة في الاحتباس الحراري،تآكل طبقة الأوزون،خسارة التنوع البيولوجي والأمطار الحمضية وغيرها من المشاكل الأخرى والتي سوف نتطرق لها في المبحث الثاني.

المطلب الثالث:علاقة البيئة بالتلوث

مما سبق يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين التلوث و البيئة. فإذا كانت البيئة هي مجموعة العوامل الطبيعية الحية وغير الحية وكل ما وضعه الإنسان من منشأة بمختلف أنواعها وأشكالها،فان التلوث هو ذلك التغير الذي يؤثر في هذه العناصر المكونة للبيئة.وبالتالي فان العلاقة بين البيئة و التلوث تكمن في مشكلة التلوث البيئي، وهي من أهم المشاكل التي يعاني منها العالم في الوقت الحاضر.فنتيجة لضخامة مستوى الإشباع المادي الذي يتمتع به الإنسان العصري في الوقت الحالي،وما ترتب عليه من زيادة مضطردة في الاستهلاك المستمر لمكونات البيئة،فالبيئة المحيطة بالإنسان تصاب بالتلوث والذي يتخذ عدة أبعاد وهي تلوث الهواء والماء كما رأينا سابقا. ومشكلة التلوث البيئي لم تعد مشكلة محلية فقط وإنما أصبحت مشكلة دولية تتطلب إيجاد حلول عاجلة لها.ومن بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى التلوث البيئي ما يلي:[1]

-كثرة الغازات والمياه القدرة والفضلات الخطيرة نتيجة السياسة التصنيعية المفرطة؛

-تمركز معظم الصناعات على المدن مما نتج عنها كثرة الغازات المنبعثة في الجو؛

[1]Barry dalal Clayton and Stephen bass, sustainable development strategies, earth scan publication, London, 2002, p10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-تأثيرات النظائر المشعة الناتجة عن تراكم المواد المشعة التي تسبب تغيرات مفيدة وأحيانا ضارة جدا في جسم الإنسان؛

-الاستعمال المكثف لمبيدات الحشرات والمعادن الثقيلة ومواد كيماوية مختلفة أدى إلى زيادة تهديد صحة الإنسان والبيئة.

المبحث الثاني:طبيعة المشكلة البيئية

تواجه البيئة مشكلات عديدة يرتبط بعضها بالعوامل الطبيعية والآخر بالعوامل الاجتماعية وبالعوامل الثقافية وغيرها.وتعني المشكلة بصفة عامة "الانحراف عن المألوف"، أو"انحراف السلوك الاجتماعي" أو هي عبارة عن حادثة ينجم عنها تعرض مجتمع بأكمله أو جزء من المجتمع إلى أخطار شديدة مادية، وخسائر في أفراده تؤثر على البناء الاجتماعي بإرباك حياته وتوقف المستلزمات الضرورية واستمرارها.[1]

وتعد المشكلة البيئية من المشاكل المتعددة الأوجه والأبعاد، وهي محصلة التفاعل بين عوامل عديدة سياسية واقتصادية، بعضها يتعلق بالإنتاج والتطور والبعض الآخر يرتبط بالاستهلاك وأنماطه.وتتسم بأنها ذات طبيعة تراكمية حيث تكونت عبر العديد من السنين و العقود.[2] وبدأت تبرز آثار هذا التفاعل على البيئة مع ازدياد العلاقة التفاعلية للإنسان معها، خاصة مع ازدياد استخدام التكنولوجيا المتقدمة.

المطلب الأول:مصدر وأسباب المشكلة البيئية

تعزى المشكلة البيئية إلى توليفة من الأسباب والتي جعلتها تتفاقم بشكل متسارع.يكمن تقسيمها إلى أسباب تتعلق بالنمو والتطور عموما وأخرى اقتصادية واجتماعية، و هناك أسباب مرتبطة بالسلوك البشري.

أولا:أسباب تتعلق بالنمو والتطور عموما[3]

-الزيادة الهائلة المستمرة في عدد السكان يقابلها زيادة بنسبة منخفضة في الإنتاج الغذائي وتبرز هذه المشكلة خصوصا في الدول النامية مثل: الهند، الصين، مصر...الخ.

-التقدم الصناعي وإنتاج مواد غريبة عن البيئة تتراكم ولا تتحلل بسهولة مما أدى لحدوث مواريث في السلسلة الغذائية.ويضاف إلى ذلك الأخطاء المتعددة في تصنيع المواد الكيماوية.

-استنزاف الدول الصناعية لمصادر الثروة الطبيعية منذ الحقبة الاستعمارية وحتى يومنا هذا.

-النمو الاقتصادي الذي يترافق مع استنزاف الموارد الطبيعية.

[1] عبد اللطيف رشاد أحمد، البيئة والإنسان-منظور اجتماعي-، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2007، ص113.

[2] احمد عبد الخالق السيد، السياسات البيئية والتجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار الكتاب، المنصورة، 1994، ص7.

[3] أحمد الفرج العطيات،البيئة الداء والدواء، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، 2007، ص09.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا:أسباب اقتصادية واجتماعية[1]

-النظر إلى البيئة كملكية عامة مشاعة للمجتمع:إن أسباب التدمير البيئي تعود إلى كون البيئة الطبيعية ملكية عامة مشاعة مفتوحة أمام الجميع أي عدم وجود مالك محدد لموجودات البيئة،ونظرا لأن البيئة تعتبر ملك مشاع فإن قيمة الموجودات تحسب عند مستوى التعريفة صفر.فالقسم الأعظم للسلع البيئية والتي تعتبر سلعا عامة تتمتع بخلاف الأملاك الخاصة لسببين أساسيين.

الأول: هي أن القسم الأعظم من هذه السلع يصعب تجزئته ولا يمكن أن تباع.

الثاني: أن أي فرد يستطيع وبحرية أن يستخدم هذه السلع، وباعتبار أن أي شخص يستطيع استهلاك السلع البيئية بشكل عادي.فإنه سوف يستهلك منها بقدر ما يستطيع ما دام غير ملزم بدفع أي تكلفة. وبالتالي لا يوجد سوق لهذه السلع ومن هنا تنشأ مشكلة الراكب المجاني.

-وجود ما يسمى بالتكاليف البيئية الخارجية وتعني التكاليف التي يتحملها المجتمع دون أن تظهر أو يشار إليها في حسابات المنشآت أو في الحسابات الاقتصادية الوطنية.تعتبر التكاليف الخارجية الناجمة عن الآثار الجانبية للنشاط الاقتصادي من أهم مظاهر التدمير البيئي. والآثار الخارجية هي تلك الآثار المتبادلة بين الفعاليات الاقتصادية والتي لا تقوم في السوق. وتتمثل تلك الآثار في التأثيرات الكيميائية والفيزيائية والتأثيرات الأخرى التي لا تقيم تقييما نقديا وكأمثلة عن الآثار الخارجية نذكر:

- ✓ موت النباتات أو الحد من نموها.
- ✓ أضرار صحية ناجمة عن التلوث للهواء أو غيره.
- ✓ أضرار الموجودات المادية.
- ✓ الإضرار بنوعية المياه.
- ✓ الإضرار بالثروة السمكية وتناقص حصيلة الصيد السمكي.

ثالثا:أسباب تتعلق بالسلوك البشري

ترجع المشكلة البيئية إلى أسباب تتعلق بالسلوك البشري. ففي الدول النامية ونظرا لكونها تعطي أولوية لإشباع الحاجات الأساسية للسكان فإن تخريب البيئة لا يعطى إلا القليل من الاهتمام، إذ يكون الاهتمام منصبا على تأمين متطلبات الحياة الأساسية من غذاء وسكن وكساء ولو كان ذلك على حساب البيئة.أما في البلدان الصناعية المتقدمة ذات المستوى المعيشي المادي المرتفع وصل السكان إلى مستوى تربية وتكوين بحيث أنهم يولون أهمية للجانب البيئي. و لا شك أن هذا التباين في الوضع البيئي بين الدول المتقدمة و النامية يسهم في بلورة الطبيعة

[1] زوليخة سنوسي وهاجر بوزيان الرحماني، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر،07/08/أفريل 2008،ص131.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية للمشكلة البيئية، ودوال دراستها ومن ثم يسهم في إبراز التغير في المراكز النسبية للدول المختلفة بسبب السياسات التي يتم إتخادها أو التي مطلوب إتخادها.

المطلب الثاني:الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية

إذا كانت الممارسات البشرية قد أدت إلى الإخلال بتوازن عناصر النظام الايكولوجي،فإن المشكلة البيئية لها مفهوم أخر هو المفهوم الاقتصادي وتتعلق بهذا المفهوم أضرار وخسائر اقتصادية عديدة مباشرة وغير مباشرة، بعضها يظهر ويمكن تحديده الآن والبعض الآخر لا تظهر آثاره إلا في المستقبل. وفي هذا السياق يمكن تحديد الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية من خلال ثلاث دوال كالتالي:[1]

الدالة الأولى:دالة الأضرار البيئية

وهي تشمل التكاليف، التي لحقت بعناصر النظام البيئي من جراء تدهور الأوضاع البيئية وحدوث التلوث،مثل الخسائر التي تلحق بالصحة الإنسانية وما يتبعها من تغيب عن العمل وانخفاض في مستوى الإنتاجية،الخسائر في خصوبة الأرض وإنتاجيتها،خسائر في الثروة السمكية،خسائر السياحة المائية،الافتقار إلى التمتع بطيبات الحياة وقيمتها الجمالية.وبصفة عامة تؤدي المشكلة البيئية إلى الإنقاص من فرص الغير والمجتمع ككل في استعمال الموارد استعمالا إنتاجيا أو حتى استهلاكها.هذا عن الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي تلحق بالمشروعات الإنتاجية والزراعية مثل التلوث،برغم أنها لم تشارك في حدوثه.

الدالة الثانية:دالة العلاج

تشمل التكاليف التي يتحملها المجتمع وأشخاصه لمعالجة وإزالة بعض آثار التلوث. وإن كان هذا غير ممكن في كثير من الحالات و من بين هذه النفقات،مصاريف معالجة المياه الملوثة لإزالة الملوث حتى تصبح صالحة للاستهلاك أو حتى للأغراض الإنتاجية،النفقات اللازمة لتنقية الهواء وخفض تركز الأكاسيد والغازات الملوثة له،النفقات اللازم تحملها لخفض مستوى التلوث بصفة عامة.

كما أن لهذه الدالة تكاليف غير مباشرة على درجة كبيرة من الأهمية مثل تكاليف العلاج والدواء، تكاليف إصلاح ما أصاب الأرض من دمار...الخ.هذا بالإضافة إلى أن هذه التكاليف يترتب عنها أيضا أثارا اقتصادية خطيرة على نفقة الإنتاج وأنماطه،كذلك على الأسعار النسبية للمنتجات،مما ينعكس ولا شك على التجارة الخارجية للدولة سواء أكانت صادرات أو واردات.

الدالة الثالثة:دالة التكاليف الوقائية

وتشمل التكاليف التي تتحملها الدولة وعناصرها الاقتصادية من أجل منع حدوث التلوث أو جعله في حدوث المستويات المقبولة بيئيا. إذ أن جعل مستوى التلوث صفرا غير ممكن من الناحية العملية ما بقيت الأنشطة الإنسانية

[1] مصطفى عبد مصطفى إبراهيم،هل عالجت قمة كوبنهاجن المشكلات البيئية،مجلة عالم الاقتصاد،العدد 216،جانفي 2010،www.ecowold-mag.com/.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنتاجية والاستهلاكية. وهذه التكاليف قد تكون مباشرة تنصب على مصادر التلوث مثل القيام بعمليات شراء أجهزة ومعدات لخفض إصدارات التلوث في المصانع والمشروعات بصفة عامة. وقد تشمل هذه التكاليف فرض أعباء مالية في صور شتى على الأنشطة الملوثة للبيئة وتتناسب تناسبا طرديا كلما زادت مستويات التلوث. وقد يمتد عنصر الوقاية إلى استحداث تعديلات جديدة في هياكل الإنتاج وفنونه،وكذلك في التكنولوجيا التي يتم استخدامها بغرض الحصول على تكنولوجيا ليست فقط منظفة ولكن أيضا نظيفة بيئيا، وهذه تحتاج بدورها إلى وقت قد يكون طويلا كما أنها قد تكون باهظة التكاليف.

ومن أهم الملاحظات التي يجب أخدها في الاعتبار عند تقدير وتقييم التكاليف البيئية:[1]

- صعوبة التحديد بدقة للأضرار البيئية الناجمة عن النشاط الاقتصادي العادي للإنسان كنتيجة لازمة لوجوده الطبيعي وممارسته لنشاطاته العادية وتلك غير العادية التي تعزى إلى تجاوزاته في أنشطة مختلفة؛
- ليس من السهل تقدير القيم المالية لكل الأضرار البيئية.إذ أن بعضها قد يكون له قيمة سوقية مثل خسائر الثروة السمكية والسياحة وصيانة المباني...الخ. لكن البعض الأخر قد يكون ذا قيمة اجتماعية لصيقة بالإنسان بحيث يصعب تثمينه؛
- يجب ملاحظة أن بعض الأضرار البيئية لا يمكن علاجها أو إصلاحها خاصة تلك التي تهدد الإنسان في حياته ووجوده. كما تعاني محاولات التقدير من صعوبة تحديد العلاقة بوضوح على نحو كاف بين الملوثات ومصادرها والأضرار التي نشأت عنها،بحيث يقال أن هذا الضرر ينتج عن هذا الملوث الذي تسبب فيه ذلك المصدر.و يعزى ذلك لكثرة عدد الملوثين، وقد تنتج بعض الأضرار عن أكثر من مصدر.

وبصفة عامة، فإن النظرة العميقة للدوال السابقة ينتهي إلى أن جميعها تؤثر على الإنتاج من خلال التأثير على دوال الاستثمار، ودوال التكاليف،مما ينعكس على هيكل الأسعار النسبية. هذه الآثار ذات مضامين هامة بالنسبة للتجارة الدولية، خاصة في ظل تفاقم المشاكل البيئية العالمية.

المطلب الثالث:المشاكل البيئية العالمية

تتمثل أهم المشاكل البيئية العالمية في ظاهرة تآكل طبقة الأوزون وظاهرة الاحتباس الحراري أو ما يطلق عليها أحيانا ظاهرة الصوب الزجاجية،وكذلك ظاهرة تناقص التنوع البيولوجي. ونظرا لطبيعة هذه المشاكل والتي تتميز بالتعقيد سواء من الناحية العلمية أو السياسية أو الاقتصادية، فسيكون لزاما علينا عند التعامل معها، التعرف على عناصرها وتأثيراتها المختلفة، خاصة من المنظور الاقتصادي.

[1] عبد الخالق السيد أحمد، مرجع سابق، ص21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا:ظاهرة تآكل طبقة الأوزون

من المتعارف عليه أن الأوزون يعتبر من الملوثات البيئية ويمكن أن يؤدي وجوده بتركيزات عالية في الطبقات الهوائية القريبة من سطح الأرض إلى الإضرار بصحة الأفراد وكذلك المحاصيل الزراعية. ويتواجد معظم الأوزون الموجود في الغلاف الجوي للكرة الأرضية على شكل طبقة يتراوح ارتفاعها ما بين 10-50كم من سطح الأرض. وتلعب هذه الطبقة بصفة عامة دورا رئيسيا كمصفاة للإشعاعات الكهرومغناطيسية الآتية من الشمس، وبالتالي حجب نسبة كبيرة من الإشعاعات ذات الطول الموجي المتوسط أو فوق البنفسجية ومنعها من الوصول إلى سطح الأرض.[1]

وفي سنة 1992م أفاد تقرير لمنظمة الأرصاد العالمية أن بعض المناطق فوق القطب الجنوبي خالية من الأوزون كليا.وخلص التقرير إلى نتيجة مفادها أن ثقب الأوزون فوق هذه المنطقة قد اتسع إلى رقم قياسي يصل إلى حوالي 9ملايين ميل مربع، ما يعادل ثلاثة أمثال مساحة الولايات المتحدة الأمريكية أي بزيادة قدرها 25% مما كان متوقعا.أما بالنسبة لمنطقة القطب الشمالي من الكرة الأرضية والتي تقع ضمنها دول مكتظة بالسكان في أمريكا الشمالية وأوروبا وأسيا فإنها تعاني هي الأخرى من التأثير ذاته ولكن بشكل اقل وطأة مما هو عليه القطب الجنوبي (5% الى10%) في الفترة (1969م-1979م).فقد وجد أن طبقة الأوزون في المنطقة الشمالية قد تلاشت خلال الفترة نفسها بنسبة 1.5% إلى 3%، وتنامي هذا التناقص فيما بعد إلى معدل أعلى (4%-5%) لكل عقد من الزمن، وهو ضعف ما كان متوقعا أصلا.[2]

وقد يتساءل البعض لماذا هذا الاهتمام العالمي بقضية الأوزون؟ ولماذا كل هذه الضجة التي تحدث حول هذه المسألة؟ وتكمن الإجابة في مدى خطورة الآثار الصحية والبيئية، ليس فقط على الإنسان وحده، بل على الحيوان والنبات والنظم البيئية الأخرى.و تتمثل أهم الآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة فيما يلي:[3]

أ-استنزاف طبقة الأوزون وزيادة الأشعة فوق البنفسجية يؤديان إلى تكون السحابة السوداء "الضباب الدخاني" الذي يبقى معلقا في الجو لأيام، والذي ينجم عنه نسبة عالية من الوفيات لما يحدثه من قصور في وظائف التنفس وبالتالي الاختناق.

ب-تآكل طبقة الأوزون واختراق الأشعة البنفسجية بكميات متزايدة إلى سطح الأرض يضعف كفاءة المناعة عند الإنسان ويجعله أكثر عرضة للإصابة بالفيروسات.

ج-تفاقم أزمة الاحتباس الحراري والتي سنتناولها لاحقا بشيء من التفصيل.

---

[1] محمد عبد الكريم علي عبد ربه ومحمد عزت محمد إبراهيم غزلان، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص268.

[2] طبقة الأوزون، (أخر تصفح 2010/02/14) http://www.Feedo.net/environment/ozone layer/btm.

[3] ويكبيديا، الموسوعة الحرة،طبقة الأوزون،(أخر تصح 2010/02/14) http://ar-wikipedia.Org/wiki.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د-تأثر الحياة النباتية والزراعية، حيث أن هناك بعض النباتات لها حساسية كبيرة من الأشعة فوق البنفسجية،التي تؤثر على إنتاجها و تضر بمحتواها المعدني وقيمتها الغذائية وبالتالي محصول زراعي ضعيف.

ه-الحياة البحرية التي تشتمل على الأسماك والعوالق النباتية لا تستطيع الفرار من الآثار المدمرة لاختلال طبقة الأوزون.وهذه الكائنات الحية البحرية لها دور كبير في المحافظة على التوازن البيئي وخاصة العوالق النباتية حيث تمتص ثاني أكسيد الكربون من الجو وبالتالي إمداد الأكسجين للكائنات الحية الأخرى والتخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري.

و-التغيرات المناخية في الطقس وخاصة عند ارتفاع درجات الحرارة والتي تزيد بدورها من معضلة تلوث الهواء،حرائق الغابات وظاهرة التصحر والارتفاع في مستوى السطح البحر في عدد كبير من شواطئ العالم.

أمام هذه الأخطار المحدقة بالبيئة لم يستطع المجتمع الدولي أن يقف بدون حراك. فقد التقت هيئة عالمية مكونة من مائة عالم عام1987 لمناقشة جميع المعلومات المتوفرة ولاتخاذ القرارات لحل هذه القضية.كما دعت الأمم المتحدة في العالم نفسه إلى مفاوضات عاجلة لتقليص الإنتاج والاستعمال العالمي لمركبات الكلورو فلورو كربونات دوليا،وقد وقعت 91 دولة بتاريخ 1987/09/15على ما عرف فيما بعد بـ"بروتوكول مونتريال".وقد اتفقت هذه الدول على خفض إنتاجها من مركبات الكلورو فلورو كربونات والبالغ 90% من الإنتاج العالمي.وقد عدل هدف البروتوكول في عام 1990 في لندن ليصبح تداول هذه المواد ممنوعا قطعيا عام2000.[1]

و بالرغم من كل هذه الجهود يبقى الخطر يحدق بطبقة الأوزون في كل وقت.فقد أعلنت وكالة الطيران والفضاء الأمريكية "ناسا" أن ثقب طبقة الأوزون فوق القارة القطبية الجنوبية عاد للاتساع مجددا خلال العام 2008م، ليسجل خامس أكبر اتساع في مساحته مند بدء مراقبته قبل ثلاثين عاما.[2]

ثانيا:ظاهرة الاحتباس الحراري

الاحتباس الحراري هو ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة في بيئة ما نتيجة تغير في تدفق الطاقة الحرارية من البيئة واليها.وعادة ما يطلق هذا الاسم على ظاهرة ارتفاع درجات حرارة الأرض عن معدلها الطبيعي.وحسب اللجنة الدولية لتغير المناخ،فإن اغلب الزيادة الملحوظة في معدل درجة الحرارة العالمية مند منتصف القرن العشرين تبدو وبشكل كبير نتيجة لزيادة غازات الاحتباس الحراري التي تبعثها نشاطات العنصر البشري.[3]وقد أكد الباحثون في هيئة الأرصاد وجامعة" ايست انجليا" البريطانيتين بدء ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل فعلي.ومن بين أثار هذه الظاهرة نذكر:[4]

---

[1] طبقة الأوزون، (أخر تصفح 2010/02/14) http://www.Feedo.net/environment/ozone layer/btm.

[2] ويكبيديا، الموسوعة الحرة،طبقة الأوزون،(أخر تصح 2010/02/14) http://ar-wikipedia.Org/wiki.

[3] ويكبيديا،الموسوعة الحرة،الاحتباس الحراري(أخر تصفح 2010/02/13) http://ar-wikipedia.Org/wiki.

[4] الاحتباس الحراري، (أخر تصفح 2010/02/13) http://faculy.ksu.edu.sa.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- ارتفع درجة الحرارة خلال عام 2005 في النصف الشمالي بمقدار0.65° فوق المتوسط الذي ميز الفترة 1961م-1990.

ب- ارتفع درجة الحرارة على مستوى العالم خلال عام 2005 بحوالي 0.48°. وهذا ما جعل سنة 2005 أشد الأعوام حرارة بعد عام 1998.

جـ-يعتقد العلماء أن نصف الكرة الشمالي يزداد سخونة بشكل أسرع من الجنوبي لأن النسبة الأكبر من تكوينه يابسة، وهي تتأثر بشكل أسرع بالتغيرات المناخية مقارنة بالمحيط.

د-أشار الباحث"ديفيد فاينر" من وحدة أبحاث المناخ بجامعة ايست انجليا أن درجة حرارة المياه بالمحيط الأطلسي بنصف الكرة الشمالي هي الأعلى مند عام 1880.

ولقد أصبح من المؤكد أن كمية ثاني أكسيد الكربون التي تدخل الجو ستستمر في الازدياد وبالتالي فإن درجة حرارة سطح الأرض ستتواصل بالارتفاع،وهذا ما أدى إلى وجود التغيرات المناخية الحالية.وحسب تقرير المعهد العالمي لأبحاث التنمية الاقتصادية لسنة 2006 فإن أخطار الكارثة المناخية ستختلف بين الدول النامية والدول المتقدمة، حيث أن من بين 1500شخص سوف يتأثر شخص واحد في الدول المتقدمة في حين أنه من بين 79 شخص سوف يتأثر شخص واحد في الدول النامية.وبالفعل فقد أدت الفيضانات والعواصف مثلا في جنوب أسيا خلال عام2001 إلى هلاك 14 مليون فرد في الهند و7مليون في بنجلاديش.[1]

زيادة على ذلك تضمن تقرير الأمم المتحدة حول الآثار السلبية للاحتباس الحراري والذي صدر خلال المؤتمر الذي انعقد في مدينة بروكسل في شهر ديسمبر من العام الماضي،حمل في أجزاء منه نضرة استشرافية إلى ما سيؤول إليه العالم في المستقبل جراء ظاهرة الاحتباس الحراري،حيث تضمن ما يلي:[2]

أ-انتشار أمراض معدية مثل الملاريا بكثرة،فيما سيواجه عشرات الملايين من البشر النزوح من مساكنهم بسبب أمطار السيول والفيضانات وسط ارتفاع مستوى الأنهار ودرجات الحرارة. وحسب ذات التقرير فإن ملايين البشر سيواجهون المجاعة بحلول العام 2080م.

ب-من المحتمل مواجهة مئات الملايين من البشر في إفريقيا،وعشرات الملايين في أمريكا اللاتينية شحا في كميات المياه في فترة أقل من عشرين سنة. وبحلول عام 2050 فإن أكثر من مليار شخص في أسيا قد يواجهون أيضا شحا في المياه.ويتوقع أن يهدد هذا الواقع بحلول العام 2080،ما بين 1.1مليارإلى 3.2مليار إنسان وذلك وفقا لمستوى انبعاثات الغازات الضارة، التي تنبعث على سبيل المثال من مداخن المصانع ومحطات تكرير البترول ومن عوادم السيارات.

[1] Dervis Kemal, the climate change challenge, World Institute for Development Economics Research Annual Lecture 11, United Nations University, 2008, p6.

[2] تقرير يحذر من آثار الاحتباس الحراري، (أخر تصفح2009/12/30)،http://www.aljal.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـ- ارتفاع معدلات الوفيات في الدول الفقيرة جراء أمراض ناشئة عن ظاهرة الاحتباس الحراري مثل سوء التغذية والإسهال الناتجان عن الجفاف بحلول عام 2030.

د-اختفاء القمم الجليدية في أوروبا بشكل دراماتيكي بحلول عام 2050، كما يتوقع أن تتأثر قرابة 100 مليون شخص سنويا بالسيول الناتجة عن ارتفاع في مستوى البحار بحلول العام 2080، وأما الأماكن الأكثر تضررا هي القارتان الأسيوية والإفريقية بالإضافة إلى بعض الجزر الصغيرة والمناطق الواقعة في القطبين الشمالي والجنوبي.

أما بالنسبة للدول العربية فقد حذر تقرير البيئة العربية لتغير المناخ الذي أطلقه المنتدى العربي للبيئة والتنمية في مؤتمره السنوي في بيروت يومي 19 و20 نوفمبر 2009م، من أن البلدان العربية هي في طليعة المناطق المهددة بتأثير تغير المناخ.فالوضع الحرج لشح المياه في العالم العربي سيصل إلى مستويات خطيرة بحلول سنة2025، فارتفاع مستويات البحار بمقدار متر واحد سيؤثر مباشرة على 41.500كلم^2 من الأراضي الساحلية العربية وعلى 3.2% من سكان البلدان العربية بالمقارنة مع نسبة عالمية تبلغ 1.28%.[1] وسوف يترتب عن هذا الوضع آثارا أخرى على الدول العربية تتمثل في:[2]

-تضاؤل الموارد المائية خاصة مع استمرار الارتفاعات في درجات الحرارة.فقد ينخفض تدفق المياه في نهر الفورات بنحو 30% وفي نهر الأردن بنسبة 80% إلى جانب نهر النيل الذي يمكن أن ينخفض تدفق المياه إليه بنسبة 70% قبل نهاية القرن.

-ارتفاع مستوى البحار، حيث يشكل هذا العامل خطرا جديا لأن غالبية النشاط الاقتصادي والزراعي والمراكز السكنية في الدول العربية تقع في المناطق الساحلية المعرضة بشكل كبير لارتفاع مستويات البحار.

-التأثير السلبي على الصحة، وذلك نتيجة تغيرات في المجالات الجغرافية للناقلات الأمراض مثل البعوض ومسببات الأمراض التي تنقلها المياه.وهذا سيؤدي إلى زيادة تفشي الأمراض المعدية مثل الملاريا.

-نقص الغذاء، بسبب توسع الجفاف وتغير امتدادات الفصول قد يخفضان المحاصيل الزراعية إلى النصف.ما لم يتم تطوير واعتماد محاصيل تحتاج إلى مياه اقل وتتحمل ارتفاع مستويات الملوحة.

-ارتفاع معدل درجة الحرارة بين درجة وأربع درجات مئوية سوف يسبب تراجعا شديدا في مؤشر "راحة السياحة" في أنحاء المنطقة.وبذلك يمكن أن تتحول المناطق المصنفة سياحيا في الوقت الحالي بين جيدة وممتازة إلى تصنيفات تتراوح بين "هامشية" و"غير مواتية" بحلول سنة 2080.

-تدهور التنوع البيولوجي: سيتسبب ارتفاع الحرارة درجتين مؤويتين إلى انقراض ما يصل إلى 40% من جميع الأنواع الحية بالمنطقة العربية.

---

[1] اثر تغير المناخ على البلدان العربية،مجلة البيئة و التنمية،العدد142،دمشق،جانفي 2010، ص58.

[2] مصطفى كمال طلبة،العالم العربي ومواجهة تحديات تغيرات المناخ، مجلة السياسة الدولية،العدد179، المجلد45، جانفي 2010،ص ص43-45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-الخطر على البنى التحتية،حيث أن 75% من المباني والبنى التحتية في المنطقة العربية معرض بشكل مباشر إلى تغير المناخ.

ومع هذا الوضع الكارثي الذي آلت إليه المعمورة فان صناع القرار في الولايات المتحدة والبلدان الأخرى يسعون إلى وضع اتفاقية حول الإجراءات اللازمة لتخفيض كمية الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية وتتطلع هذه الإجراءات إلى تأثيرها المحتمل على المناخ.

وفي عام 1997م تم إبرام معاهدة كيوتو للحد من الانبعاثات الغازية والتي وقعت عليها العديد من الدول،عدا الولايات المتحدة الأمريكية والصين رغم أنهما أكثر الدول تلويثا في العالم.[1]

ثالثا:التنوع البيولوجي

التنوع البيولوجي مصطلح مكون من كلمتين (بيولوجي والتنوع)،ويقصد به التنوع في عالم الأحياء في جميع أرجاء الطبيعة.ويمكن تعريف التنوع البيولوجي على انه الغنى في الأنظمة الحية(الحيوانات،النباتات،الفطريات...) التي تقطن المحيط الحيوي، وعموما يمكن القول أنه مختلف الروابط الوظيفية بين أفراد هذا المحيط.[2]

ويتعلق موضوع التنوع البيولوجي بعدد السلالات التي تعيش في النظام البيئي للأرض،فانقراض سلالات يمثل خسارة للتنوع الوراثي.وترجع اتجاهات وأنشطة الحفاظ على التنوع البيولوجي في أساسها إلى خسارة العالم المتواصلة لرأس المال الوراثي.وتجدر الإشارة هنا إلى أن ظاهرة تناقص أنواع وأعداد الكائنات الحية ليست وليدة هذا العصر وحسب، بل تمتد إلى عصور غابرة حسب علماء الطبيعة. فإذا كانت الأنواع التي نشاهدها اليوم أو نحس بها، هي امتداد لسلسلة من السلالات الحية التي ظهرت في عصر ما، ثم تطورت عبر الزمن وحافظت على وجودها، فهناك العديد منها التي اختفت ولا نعرف عنها شيء.

وإذا كان هذا الانقراض والاختفاء في تلك الأزمنة راجعا إلى عوامل طبيعية كاصطدام النيازك بالأرض و البراكين،والتقلبات المناخية، فإن عوامل الاختفاء اليوم أغلبها بفعل أنشطة الإنسان الذي يدعى الحضارة وفي المقابل يعمل على اختلال التوازن بين القوانين الطبيعية المترابطة والمتكاملة،إذ أن فقدان نظام معين يؤدي إلى فقدان أنظمة أخرى.

ونضرا إلى أهمية التنوع البيولوجي في التوازن البيئي فقد تم إبرام اتفاقيات دولية تهدف إلى المحافظة عليه و من أهمها:[3]اتفاقية الأمم المتحدة للمحافظة على التنوع الحيوي،الاتفاقية العالمية للاتجار بالأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض، اتفاقية حماية الأنواع المهاجرة،واتفاقية رامسار الخاصة بالأراضي الرطبة.

---

[1] فتيحة محمد الحسن،مرجع سابق،ص127.

[2] Guide pratique du développement durable, afnor, paris, 2005, p102.

[3] القمة العالمية للتنمية المستدامة،تقرير التقدم في المنطقة العربية،ديسمبر،2002،ص103.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا:الأمطار الحمضية

يقصد بها الأمطار الملوثة بالمواد الكيميائية خاصة ثاني أكسيد الكبريت، وأكسيد النتروجين والهيدروكربونات،حيث تختلط هذه العناصر الكيمائية مع الرطوبة الجوية فيتكون المطر أو البرد أو الثلج الممزوج بأحماض الكبريت،والنترات وهذا التساقط الحمضي له انعكاسه الخطير على حموضة مياه الأنهار والبحيرات والمسؤول عن تدهور التربة والتدمير الذي تتعرض له الغابات ومصائد الأسماك،حتى صارت الأمطار الحمضية،من اخطر المشكلات البيئية التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر.ويعتبر حرق الوقود،والملوثات الصناعية،والصناعات الكيماوية من بين المسببات لهذه الظاهرة،وهي تحدث مند القدم،لكنها لم تعرف بشكلها الحالي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. وينتقل المطر بفعل الرياح عبر الآلاف الكيلومترات بعيدا عنه حيث يعتقد أن الأمطار الحمضية التي تسقط على شرق كندا جزء كبير منها مصدره الولايات المتحدة الأمريكية.وتعد الدول الإسكندنافية أهم الدول التي يمثل فيها التلوث الحمضي مشكلة خطيرة.وتعتبر بريطانيا أكبر دولة في غرب أوروبا ورابعة اكبر دولة في العالم من حيث كميات انبعاث ثاني أكسيد الكبريت، و روسيا أكبر مناطق العالم في انبعاثات ثاني اوكسيد الكبريت حيث قدرت بنحو 25 مليون طن يرتكز معظمها في روسيا،وتعد الولايات المتحدة الأمريكية ثاني اكبر دولة في الملوثات الحمضية،حيث قدرت بنحو 24.1 مليون طن من ثاني اوكسيد الكبريت سنويا وتأتي الصين في المرتبة الثالثة ب12.1 مليون طن سنويا من احتراق الفحم الحجري الذي يمثل 70% من حاجاتها الطاقوية.[1]

المبحث الثالث:السياسات البيئية

تكاد تتفق معظم دول العالم الآن على ضرورة الحفاظ على البيئة وجعل التلوث ومشاكله في المستويات والحدود التي يمكن السيطرة عليها، وذلك من خلال الاختيار بين بدائل عديدة لتدابير وإجراءات يمكن توظيفها لتحقيق هذا الهدف،ومن ثم تبني لما يعرف بالسياسات البيئية.

المطلب الأول:تعريف وأهداف السياسة البيئية

أولا: التعريف

ترتبط السياسة البيئية بمفهوم السياسة العامة للدولة فهي بذلك عنصر من السياسة العامة، يتمثل في التوجيهات العامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة ما(شركة، مؤسسة، جمعية أو هيأة) يتم إملاؤها بشكل رسمي من طرف أعلى مستوى في الإدارة.[2]

[1] مقدم عبيرات وعبد القادر بلخضر،الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 07،جامعة سطيف،2007،ص58.

[2] مصطفى بابكر،السياسات البيئية،مجلة جسر التنمية،العدد25،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،جانفي،2004،ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يمكن تعريفها بأنها تلك الحزمة من القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن النتائج الإستراتيجية. وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل هذه الجهات وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفق الأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح والتنمية[1].

ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد أهم العناصر التي يجب أن تتصف بها السياسة البيئية:[2]

– الواقعية في التعامل مع المشكلات البيئية و القواعد المنظمة لها.

– تعكس الأهداف البيئية المختلفة وعلى كافة المستويات الرسمية و الشعبية، المحلية والعالمية.

– التوافق والتكامل والترابط بين هذه السياسات البيئية في كل من المجالات(صناعية، زراعية، إسكان، سياحة).

– مرشدة ومعدلة للسلوك البشري سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي في القطاعات الاقتصادية والخدمية أو في النواحي الحياتية الاجتماعية المختلفة،بحيث تحقق القناعة والعقيدة بأهمية البيئة والحفاظ عليها بين الأفراد ومن ثم تقل الحاجة إلى إصدار المزيد من القوانين والتشريعات الرادعة.

– اعتماد السياسة على أدوات مرنة واقعية وقابلة للتنفيذ تعتمد في الأساس على الردع الذاتي والالتزام،الردع الطوعي وليس فقط أدوات الردع الرسمية.

– وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسات وتعطي لها الاستمرارية والدعم وآليات التنفيذ والمتابعة مع وضع قواعد لمواجهة عدم الالتزام.

– وجود التنظيمات الفعالة الكفيلة بالتنفيذ الحقيقي لهذه السياسات مع تنمية الموارد البشرية الكفيلة بتنفيذ هذه السياسات البيئية.

ثانيا:أهداف السياسة البيئية

تسعى السياسة البيئية المثلى لموازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية مع الأضرار الناجمة عن التلوث، أو ما يعرف بمساواة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي في القاموس الاقتصادي.وفي هذا الإطار من القيود الاقتصادية تعمل السياسة البيئية المتكاملة لتحقيق:[3]

*تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدي إلى تدهور الموارد البيئية، أو تنظم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتخفيض أثار البيئة قدر الإمكان.

---

[1] عاشور مزريق، دور الجماعات المحلية في إحلال تنمية بيئية متوازنة:
- Colloque International sur le Développement Local, gouvernance et réalité de l'économie nationale, les 26 et 27 avril 2005, Centre Universitaire Mustapha Stambouli de Mascara, p,12.

[2] زوليخة سنوسي وهاجر بوزيان الرحماني،مرجع سابق،ص36.

[3] مصطفى بابكر،مرجع سابق،ص07.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية الحيوية بما يكفل استمرارية قدراتها الاستيعابية والإنتاجية.

*مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة وتضمين الآثار البيئية وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية.وعليه فإن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلا،و إنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها.كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية الإنسان وحياته وقيمه من كافة أشكال التلوث.و من اجل تحقيق هذه الأهداف لا بد من استخدام أدوات السياسة البيئية بمختلف أنواعها.

المطلب الثاني:أدوات السياسة البيئية

إن الهدف النهائي للسياسة البيئية هو الحد من مستويات التلوث الذي هو أصل المشاكل البيئية المختلفة. فعملية القضاء على التلوث تماما مستحيلة وغير مقبولة من الناحية النظرية.ومن ثم فإن الهدف الأساسي في هذا الصدد يكمن في عملية الحد من التلوث أو الوصول بالتلوث إلى الحجم الأمثل والمقبول اقتصاديا.وقبل التطرق إلى مختلف أدوات السياسة البيئية نقوم بتحديد مفهوم الحجم الأمثل للتلوث.

أولا:مفهوم الحجم الأمثل للتلوث

إن عملية منع التلوث أو إزالته يترتب عليها تكاليف يتحملها كل من الفرد والمجتمع ، ولكن بالمقابل سيحصل كل من الفرد والمجتمع على منافع نتيجة ذلك تتمثل في وجود بيئة نظيفة خالية من التلوث. وكما سبق وذكرنا فإنه توجد استحالة في القضاء تماما على عملية التلوث والوصول به إلى نسبة صفر (0%). فمن الواضح أن عملية التلوث سواء كان مصدرها تلوث الهواء أو تلوث الماء ناتج أساسا من ازدياد النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى حصول أفراد المجتمع على أقصى قدر من الرفاهية. و لذلك فإن إزالة التلوث تماما يعني تخفيض الرفاهية الاقتصادية إلى مستويات أدنى. ومن هنا فإن المجتمع سيسمح بوجود درجة مقبولة من التلوث حتى يستطيع أفراده الحصول على قدر معقول من الرفاهية الاقتصادية.

ويتحدد الحجم الأمثل للتلوث عند تساوي تكاليف الحد من التلوث مع تكاليف التلوث.ويلاحظ أن هذين النوعين من التكاليف يسيران في اتجاهين متضادين،أي أن محاولة تدنية التكاليف المتعلقة بالحد من مستويات التلوث تستلزم في الوقت نفسه ارتفاع تكاليف التلوث.كما أن محاولة تدنية تكاليف التلوث نفسها يعني في نفس الوقت ارتفاع تكاليف الحد من التلوث.وعليه فإن السياسة المثلى للحد من التلوث تتطلب الوصول إلى تلك النقطة التي تتعادل عندها تكاليف التلوث مع تكاليف الحد من التلوث. وفي هذه الحالة تصل إجمالي التكاليف (تكاليف التلوث+تكاليف الحد من التلوث) إلى حده الأدنى كما هو موضح في الشكل:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم01: تحديد الحجم الأمثل لتلوث

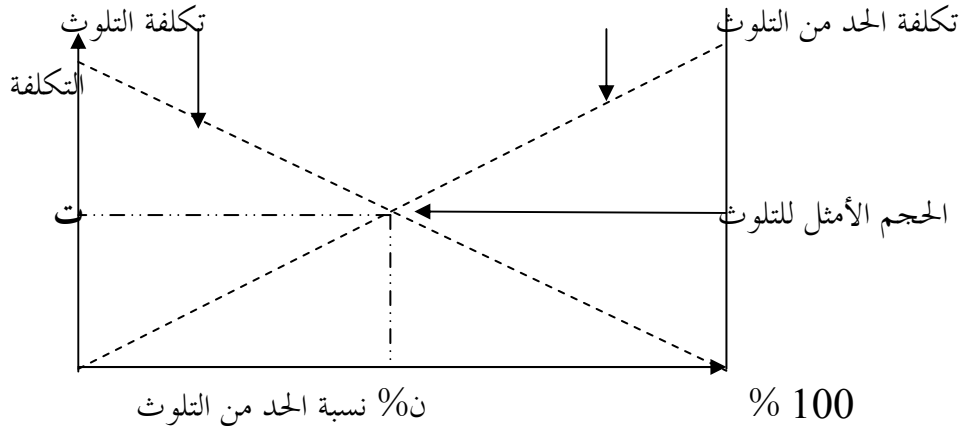

المصدر:إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص144.

ثانيا:أدوات السياسة البيئية

أدوات السياسة البيئية هي مقاييس مؤسساتية تهدف إلى حث الملوثين على انتهاج سلوكات أقل تلويثا،ونجد كلاسيكيا أن هناك نوعين من هذه الأدوات:أدوات تنظيمية وأدوات اقتصادية.[1] ويمكن إضافة الأدوات القانونية على المستوى الدولي.

أ- الأدوات الاقتصادية

تعرف الأداة الاقتصادية بأنها تلك الأداة التي تؤثر في تكلفة وعائدات الأنشطة البديلة المتوفرة للوكلاء الاقتصاديين (شخص،مجموعة،أو وسيلة)،بغرض التأثير على السلوك بشكل إيجابي اتجاه البيئة.وتهدف الأدوات الاقتصادية إلى التأكيد بأن تسعير الموارد البيئية مناسبة لتشجيع الاستخدامات الكفء لتلك الموارد.[2]وفيما يلي أهم الأدوات الاقتصادية.

1- الضرائب البيئية

-التعريف:

يرتبط مدخل فرض الضرائب على الملوثين بالاقتصادي بيجو،الذي يقر ضرورة الاستعانة بالسلطات الحكومية لفرض سعر يعكس التكلفة الخارجية للتلوث والتي يتسبب فيها الملوثين.وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية

[1] Matthieu glachant, les instruments de la politique environnementale, école nationale supérieure des mines, paris, janvier, 2004, p05.

[2] كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة والسياسة العامة، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، الأردن، 2001، ص301.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوروبية(OCDE) الملوث بأنه: "من يتسبب بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إحداث ضرر للبيئة،أو أنه يخلق ظروفا تؤدي إلى هذا الضرر."[1]

وعلى ذلك فإن مدخل فرض الضريبة مبني على أساس مبدأ الملوث الدافع(le principe polleur payeur)،والذي يقصد به أدراج كلفة الموارد البيئية ضمن ثمن السلع أو الخدمات المعروضة في السوق.ذلك أن ألقاء نفايات ملوثة في الهواء أو الماء أو التربة هو نوع من استعمال هذه الموارد ضمن عوامل الإنتاج، وبذلك ينبغي أن يدخل استعمال هذه الموارد الطبيعية في كلفة المنتوج أو الخدمة المعروضة.وتؤدي مجانية استخدام هذه الموارد البيئية التي تدخل ضمن عوامل الإنتاج إلى هدرها،لذلك يعتبر الاقتصاديون أن سبب تدهور البيئة يعود إلى مجانية استخدام الموارد البيئية.[2]

وللتوضيح أكثر سوف نفترض فيما يلي حالة مبسطة لفرض ضريبة التلوث:[3]

سوف نفترض أن ضريبة التلوث ستكون ثابتة وتفرض على كل وحدة تلوث بغض النظر عن إجمالي كمية التلوث، وبذلك فهي خط مستقيم يوازي المحور الأفقي.وتكون الكمية التوازنية هي عبارة عن تلك الكمية التي يتعادل عندها منحنى الضريبة الثابتة مع منحنى العرض(منحنى تكاليف الحد من التلوث)،وذلك كما موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 2: تحديد قيمة الضريبة البيئية

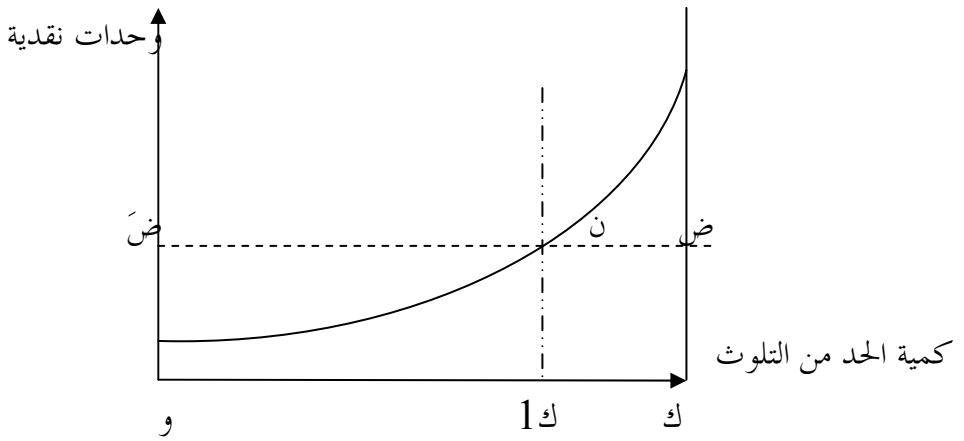

المصدر: فوزي محمدي أبو السعود وآخرون،مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة،الدار الجامعية،الإسكندرية،2006،ص363.

[1] Henri Smet, le principe polleur payeur un principe économique érige en principe droit de l'environnement? RGDIP, tome 297, 1993, p355.

[2] Jean-Philippe barde, économie et politique de l'environnement,2°édition,puf,paris,1992,p210.

[3] فوزي محمدي أبو السعود وآخرون،مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة،الدار الجامعية،الإسكندرية،2006،ص363.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الشكل السابق نجد أن المحور الأفقي يقيس كمية الحد من التلوث بحيث عندما نصل إلى الكمية(ك) نكون قد وصلنا إلى معالجة التلوث بالكامل.ومنحنى العرض أو منحنى تكاليف الحد من التلوث موجب الميل دلالة على زيادة تكاليف الحد من التلوث كلما اقتربنا من معالجة التلوث بالكامل.أما منحنى (ض ضَ)فهو منحنى الضريبة المفروضة على الملوثين،وعندما يتقاطع هذا المنحنى مع منحنى العرض في النقطة التوازنية(ن) تتحدد لنا الكمية المعالجة من التلوث وهي(وك1).أما كمية التلوث نفسها فسوف تكون عبارة عن الكمية(ك ك1) وهي التي سيتم فرض الضريبة عليها. وهنا نجد أن إجمالي تكاليف الحد من التلوث ستعادل المساحة(وك1ن ض). ويترتب على ذلك أن كل منشأة ملوثة للبيئة ستكون الطريقة المثلى لتدنية التكاليف المفروضة عليها لمعالجة التلوث،تلك الطريقة التي تعمل على تخفيض أكبر كمية من التلوث ومن ثم تتحمل ضرائب أقل،أو أنها تختار تلك الطريقة التي تعمل على تخفيض كمية أقل من التلوث ومن ثم تتحمل ضرائب أكبر.ولا شك أن استخدام مدخل الضرائب يعطي مرونة أكبر للملوثين عند تحديدهم للكمية التي يرغبون في معالجتها من التلوث.

-الأنواع:

تنطوي الضرائب البيئية على أشكال عديدة، تهدف في مجملها إلى الحد من التلوث البيئي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، و فيما يلي سنستعرض مختلف هذه الأشكال:

-الضرائب على الإنبعاثات المُلوثة

هذا النوع من الضرائب البيئية هو عبارة عن اقتطاع نقدي يتناسب مع حجم الإنبعاثات الفعلية أو المقدرة، التي يتم صرفها سواء في الهواء أو الماء أو الأرض، وينصح باعتماد هذا النوع من الضرائب في حالة ما إذا كانت مصادر الإنبعاثات ثابتة، وهذا لأجل تسهيل عمليات المراقبة والتسيير على الصعيد الإداري[1]. وينطوي هذا النوع من الضرائب البيئية على نجاعة بيئية(eco- efficience) معتبرة، ذلك لأنه يطال المُلوثات أو الإنبعاثات في حد ذاتها (كانبعاث الكبريت مثلا) .وتُفرض الضرائب على الإنبعاثات المُلوَثة في حالة إمكانية قياس أو تقدير هذه الإنبعاثات من جهة، وحساب التكاليف الحدية للأضرار من جهة أخرى. وكما هو معلوم فان الآثار الجانبية الضارة، للإنبعاثات الملوثة الناجمة عن مختلف الأنشطة الاقتصادية، لا تنعكس ضمن أسعار السلع والخدمات، لهذا فان الضرائب التي تطال مباشرة هذه الإنبعاثات كفيلة بتصحيح هذا الوضع ، وعادة ما تكون الاقتطاعات الضريبية المفروضة على انبعاثات التلوث – سواء في الهواء أو في الماء – متناسبة مع مستويات هذه الإنبعاثات، بحيث كلما زاد حجم هذه الأخيرة، كلما زاد مستوى الاقتطاع الضريبي –

[1]Caroline London, environnement et instruments économique et fiscaux, libraire général de droit et de Jurisprudence, Paris, 2001, p. 23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعكس صحيح – ، الأمر الذي يحفز الملوثين لتخفيض إنبعاثاتهم الملوثة، بغية التقليل من نسب الضرائب المدفوعة، مما يؤدي قطعا إلى تخفيض نسب التلوث.

ولفرض هذا النوع من الضرائب، لابد من توافر إمكانيات تقنية وتكنولوجية معتبرة، ناهيك عن الخبرات والكفاءات البشرية المتخصصة في مجال التحديد النوعي والقياس الكمي للتلوث، وهذا ما يجعل الدول النامية في موقف ضعيف تجاه فرض هذا النوع من الضرائب الذي يطال الإنبعاثات الملوثة مباشرة. ومن أمثلة الضرائب على الإنبعاثات الملوثة، مايلي[1]:

-الضرائب على ملوثات الهواء(CFC, CO, NOX, SO2 ... الخ) والتي تفرض بالتناسب مع حجم انبعاث هذه الملوثات ومع حجم الأضرار الناشئة عنها.

-الضرائب على الضوضاء، والتي تفرض حسب حجم الضوضاء الواقعة، وكذا حسب نوع المصدر ومصدر الضوضاء.

- الضرائب على المنتجات

إذا كان إنتاج بعض المنتجات أو التخلص منها، يفرز أضرارا بالغة على الصحة أو نفايات وملوثات، فإن هذه المنتجات يمكن التقليل منها، عبر فرض ضريبة عليها وتحل الضرائب البيئية على المنتجات محل الضرائب على الإنبعاثات الملوثة، إذا تعذر فرض هذه الأخيرة مباشرة ، كما أن الضرائب البيئية على المنتوج تستعمل بشكل أكبر لتصحيح الآثار الخارجية. أكثر من استعمالها للحد من التلوث . ومن الممكن أن تستهدف هذه الضريبة بعض أنواع المنتجات التي تضم عناصر ملوثة أو سامة، كما من الممكن أن تفرض في شكل ضرائب على استهلاك منتجات معينة، وهذا بغية التقليل من استهلاك هذه المنتجات أو التحفيز نحو استهلاك منتجات أخرى بديلة[2].

وإلى جانب الحد من استهلاك المنتجات الملوثة، تؤدي الضرائب البيئية من هذا النوع إلى توفير إيرادات جبائية، يرتبط حجمها بدرجة المرونة السعرية المتعلقة بهذه المنتجات محل فرض الضريبة، بحيث إذا كان الطلب على هذه المنتجات غير مرن، فإن الضريبة البيئية على المنتوج يمكن أن تحصل إيرادات مالية معتبرة، إلا أن تأثيرها البيئي يكون أقل، أما إذا كان الطلب على هذه المنتجات يتسم بالمرونة لتغيرات السعر، فإن هذا سيؤدي لا محالة إلى التقليل من استعمال هذه المنتجات – بعد فرض الضريبة البيئية – ما يعني تحقيق فعالية بيئية أكبر، وحجم إيرادات مالية أقل. والضريبة البيئية على المنتوج، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إمكانية اللجوء إلى المُنتجات البديلة للمنتجات الأصلية محل فرض الضريبة، بحيث إذا كانت هذه المنتجات البديلة، تنطوي هي الأخرى على أضرار بيئية، فإنه لا جدوى من فرض الضرائب البيئية على المنتجات أصلا؛ أما إذا

[1] Beat burgenmier , yuko harayama, théorie et pratique des taxes environnementales, ECONOMICA, Paris, 1997, p. 105.
[2] Caroline London, op.cit, p. 23-24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت المنتجات البديلة للمنتجات الأصلية موائمة أو مفضلة بيئيا ، فإن فرض هذا النوع من الضرائب البيئية سيتسم بالنجاعة البيئية، ذلك لأنه سيؤدي إلى إحلال المنتجات البديلة المفضلة بيئيا، محل المنتجات المضرة بالبيئة. وينسحب هذا التحليل على الضرائب المفروضة على البترين بحيث نجد أنه يتم –في أغلب الدول – فرض ضرائب كبيرة على البترين المتضمن للرصاص ، بغية تحفيز اللجوء نحو استعمال البديل الأخر له، وهو البترين بدون رصاص. وتجدر الإشارة إلى أن الضريبة البيئية على المنتوج مقارنة بالضريبة البيئية على الإنبعاثات الملوثة، تحتاج إلى حجم معلومات أقل فيما يخص آليات و ميكانيزمات فرضها، كما تنطوي على تكاليف إدارية متواضعة، مما يجعل إمكانيات فرضها في الدول النامية كبيرة. ومن أمثلة الضرائب البيئية على المنتوج، مايلي[1]:

–الضريبة على المحتوى الكربوني لمختلف أنواع الوقود الأحفوري (ضريبة الكربون).

–الضريبة على المركبات العضوية الطيارة(les composés organiques volatils) الناجمة عن استعمال بعض أنواع المحروقات مثل :البر وبان ، البنزول... الخ.

–الضريبة على زيوت التدفئة أو بالأحرى على محتواها من الكبريت، الذي يؤدي عند اشتعاله إلى توليد غاز أوكسيد الكبريت الضار.

–الضريبة على مساحيق الغسيل المتضمنة لعنصر الفوسفات.

–الضريبة على الأسمدة والمبيدات الكيماوية، التي تستهدف محتوى هذه الأخيرة من الفوسفات أو النترات.

–الإتاوات على الخدمات المؤداة

تمثل الإتاوات أو حقوق الاستعمال المقابل النقدي للاستفادة من خدمات بيئية معينة، مثل التوصيل بشبكة المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، جمع النفايات والتخلص منها، معالجة مياه الصرف الصناعي. ومن حيث المبدأ، فإن عائدات إتاوات أو حقوق الاستعمال لا تدخل ضمن الميزانية العامة للدولة، ذلك لأنها تهدف في المقام الأول إلى تغطية التكاليف الحقيقية لأداء هذه الخدمات بالموازاة مع ضمان حماية للبيئة بشكل أفضل، لهذا فغالبا ما يتم تخصيص هذه الإيرادات لصالح الهيئات والمؤسسات المقدمة لهذه الخدمات. وإلى جانب تغطية التكاليف الحقيقية لأداء الخدمات، تهدف الإتاوات أو حقوق الاستعمال إلى تشجيع الاستغلال العقلاني للخدمات المؤداة، فتسعير مناسب – على سبيل المثال – للمياه الصالحة للشرب أو للكهرباء، يؤدي إلى ترشيد الاستغلال وتجنب التبذير. وتعد الإتاوة على جمع ومعالجة الفضلات، الأكثر تطبيقا في العديد من الدول، وهي تتطلب حتى تكون فعالة، الأخذ بعين الاعتبار للحجم الفعلي للنفايات، وكذا لبعض العوامل النوعية، كتركيز المواد السامة التي قد تتواجد ضمن هذه النفايات[2].

[1] Beat burgenmier et yuko harayama, op.cit, p. 105.
[2] Ibid, p.113.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-الضرائب على استغلال الموارد الطبيعية

توفر الموارد الطبيعية العديد من المواد الأولية التي تستعمل في مختلف الأنشطة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من طرف الدولة التي تعطي حقوق الاستغلال أو عقود الامتياز لشركات عامة أو خاصة تقوم بالاستغلال التجاري لهذه الموارد، التي قد تشمل الموارد المتجددة كالغابات والثروة السمكية أو الموارد غير المتجددة كالبترول والمعادن[1].

والتسيير الراشد لهذه الموارد يعتبر عامل مهم للنمو الاقتصادي المستدام الذي يراعي جانب الحد من التلوث، لهذا فإنه يمكن تكييف الضرائب على الاستغلال التجاري للموارد الطبيعية، لتحقيق أهداف بيئية إلى جانب الأهداف الاقتصادية، كأن يتم فرض ضرائب كبيرة على الطرق الاستغلالية – للموارد الطبيعية – الأكثر تلويث، وهذا بغية تحفيز الشركات المستغلة نحو تبني طرق إنتاج أو استغلال أقل تلويث.

2-تقديم إعانات(الدعم)

على عكس الضرائب التي تفرض على التلوث فإن الإعانات موجهة مباشرة إلى عملية الحد من التلوث،فهي تعتبر بمثابة محفز للملوثين للقيام بعملية الحد من التلوث.أي أن الملوث يحصل على دعم وحدوي لكل وحدة حد من التلوث إلى أن يصل إلى المستوى تلوث مرجعي، وبالتالي فإن الإعانات هو عكس الضرائب.[2]

3-التراخيص القابلة للتجارة

تم طرح فكرة تراخيص التلوث من قبل ديرز سنة1986م،بحيث تقوم الجهات المنظمة أو الحكومة بالسماح بحجم معين من إطلاقات التلوث وتصدر التراخيص بشأن ذلك.حيث أن هذه التراخيص قابلة للتجارة أي أنه يمكن بيعها وشراؤها في سوق التراخيص.[3]

ويتحدد سعر تراخيص التلوث بناءا على تقاطع كل من منحنى عرض شهادات التلوث ومنحنى الطلب عليها،وكما هو موضح في الشكل الموالي، حيث نفترض أن منحنى عرض الشهادات عديم المرونة بمعنى أن الشهادات المصدرة تكون ثابتة وتتحدد بناءا على حجم التلوث المسموح به.

[1] O.C.D.E : la reforme fiscale écologique axée sur la réduction de pauvreté, 2005, p34.
[2] Matthieu glachant, op.Cit, p06.
[3] دوناتو رومانو،الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة،وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية،دمشق،2003،ص137.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم 3: تحديد سعر التراخيص القابلة للتجارة

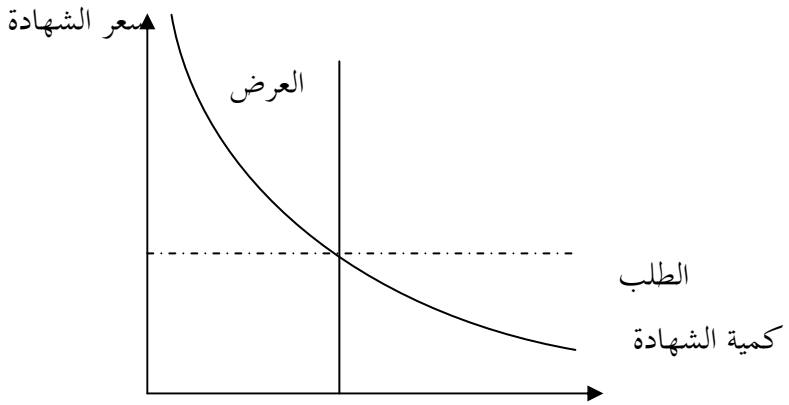

المصدر:فوزي محمدي أبو السعود وآخرون،مرجع سابق،ص367.

4-قواعد المسؤولية القانونية

يقوم هذا المبدأ على أساس إرغام المسؤول عن الأضرار البيئية على التعويض المالي لمختلف الضحايا الذين تأثروا بهذا الإضرار للبيئة.

ب-الأدوات التنظيمية

الأدوات التنظيمية هي مقاييس مؤسساتية تهدف إلى التأثير في سلوك الملوثين عن طريق اعتماد عقوبات أو منح ايجازات سواء كانت إدارية أو قانونية،وتتمثل أهم هذه الأدوات في:

1-المعايير البيئية

من أكثر قوانين التلوث شيوعا هو قانون تحديد المعايير البيئية، حيث يسعى تحديد المعيار إلى لوضع معدلات معينة من التركيز البيئي للمادة الملوثة.

وتنقسم المعايير البيئية إلى معايير نوعية،معايير الانبعاثات،معايير تقنية،معايير المنتجات،كمايلي:[1]

-**معايير نوعية** :المعايير النوعية هي المعايير التي تحدد الخصائص المعينة لمادة ما(الماء، الهواء، التربة).فمثلا أكبر تركيز لنيترات في كل لتر من الماء،وبالتالي فإن معيار النوع يعرف كهدف يجب الوصول إليه.

-**معايير الانبعاثات**:معايير الانبعاثات هي معايير تحدد أكبر كمية ممكنة للانبعاثات التي يتسبب فيها الملوثون،مثلا تحديد أكبر كمية مسموحة من SO2 في الهواء.

[1] Thiobiano taladidia, économie de l'environnement et des ressources naturelles, l'harmattan, paris, 2004, pp164-168.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-**معايير تقنية** :تتمثل في التجسيد التقني للمعايير السابقة من خلال تحديد ما هي أحسن تكنولوجيا يمكن استعمالها والوسيلة الأكثر اقتصادية بحيث يتم الوصول إلى المعايير المحددة.

-**معايير المنتجات** :معايير المنتجات تعرف بصفة عامة الحدود المفروضة للاستعمال في سلسلة لمنتوج معطى،مثل حالة الرصاص في البترين الذي تم تعديله في البلدان الصناعية،أي أن معايير المنتجات تحدد الكميات الواجب توافرها أو عدم تجاوزها في إنتاج منتوج معين.

ويلاحظ أن هذه المعايير في تطور دائم يعكس ازدياد الإدراك بأهمية البيئة والحفاظ عليها وكذلك حماية المستهلك،كما قد يعكس الرغبة في تحقيق أغراض تجارية من وراء تطبيقها وكذلك قد تتناول هذه المعايير المنتج من المهد إلى اللحد وكيفية التصرف في مخلفاته وإعادة استخدامها، ومن أهم التطبيقات الحديثة لمعايير المنتجات نجد:[1]

✓ **متطلبات التعبئة والتغليف:**

لقد حدث تطور كبير في السياسات والإجراءات المتعلقة بعملية التعبئة والتغليف للسلع وتتعلق بمواد التعبئة،إعادة استخدامها،إعادة تدويرها،نظام التامين المسترد،الالتزام بالاستيراد...الخ.وتتطلب القواعد وجوب أن يكون نظام التعبئة ملائما للأمور السابقة حتى يتسنى السماح بدخول السلع إلى الأسواق.وهذا يعني أن عدم توافر مثل هذه الاشتراطات قد يقف أمام دخولها.ومن أهم الأمثلة على ذلك القانون الألماني الفيدرالي الذي أصبح ساري المفعول في أفريل 1991،إذ يطالب هذا القانون المنتجين والموزعين بضرورة استعادة،استخدام،تدوير العبوات والأوعية المحتوية على السلع.ويهدف هذا القانون إلى مكافحة التلوث الذي تسببه مخلفات التعبئة والتغليف عند المصدر.كما أصدرت فرنسا في جانفي 1993 تشريعا مماثلا.

✓ **العلامة البيئية**

العلامة البيئية هي تلك التي تمنح من الجهات الحكومية أو جهات خاصة لإعلام المستهلكين أن المنتج الذي يحمل العلامة أكثر أفضلية من المنظور البيئي عن غيره من المنتجات المماثلة.كما أنه يتم الحصول عليها على أسس اختيارية دون إجبار.وتهدف الحكومات وجماعات أنصار البيئة من وراء تشجيع هذا التدبير البيئي إلى حث المنتجين للتركيز على تحسين نوعية منتجاتهم بيئيا من ناحية.كما تهدف إلى زيادة الإدراك والوعي لدى المستهلكين بأهمية الحفاظ على البيئة وخلق الانطباع لديهم بذلك.مما قد يدفعهم إلى تغيير أنماط استهلاكهم واختيار المنتجات التي تعد صديقة للبيئة.

[1] عبد الخالق أحمد السيد وأحمد بديع بليح،تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي،الدار الجامعية،الإسكندرية،2003،ص ص178-180.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-تصاريح الاستغلال الإدارية

إن تنظيم التلوث يتم بصفة عامة في إطار مؤسساتي يقوم على أساس تصاريح إدارية للاستغلال خاصة بكل منطقة صناعية، وتهدف هذه الأداة إلى تحديد إمكانيات التلوث لكل منطقة صناعية وعلى أساسها يتم إعطاء تصاريح الاستغلال ضمن متطلبات كل منطقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى الأدوات الاقتصادية والتنظيمية التي تعتبر أهم أدوات السياسة البيئية،توجد أدوات أخرى والمتمثلة في الأدوات التعليمية والتثقيفية والتي تشمل البرامج التلفزيونية والإذاعية وبرامج الانترنت والمحاضرات العامة والندوات والمعسكرات الشبابية، وتهدف إلى توعية المجتمع بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة وتغيير الأنماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة.

المطلب الثالث:محددات وفعالية السياسات البيئية

أولا:المحددات

إن السياسات البيئية تختلف من دولة إلى أخرى ولعل أهم المحددات التي تشرح وتفسر تباين السياسات البيئية بين الدول ما يلي:[1]

- طبيعة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة.إذ أن ذلك يعكس تفاوتا وتباينا في مدى إلحاح الحاجات والأولويات ومدى التفضيلات الاجتماعية ومن ثم فما قد يصلح للدول المتقدمة قد لا يصلح للدول النامية وكذلك من حيث درجة التشدد والتساهل في التطبيق.
- مدى وطبيعة الأهداف التي ربما تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء تبني سياسة بيئية ما.ومن أهم الأمثلة على ذلك نوع التلوث المطلوب خفضه، ونسبة الخفض.كما قد تبرز أهمية مسألة ما إذا كانت هذه السياسات تركز على البيئة فقط أم قد ترمي إلى تحقيق أغراض أخرى مثل التأثير على التجارة الدولية أو الحصول على عائد مالي بالإضافة إلى خفض التلوث.
- مدى المقدرة التمثيلية الطبيعية للبيئة وهذه تعني مدى قدرة البيئة على تحويل المخلفات والنفايات والإصدارات المختلفة وجعلها غير ضارة، وكذلك قدرتها على تجديد الموارد الطبيعية وهذه المقدرة تعتمد على حجم الملوثات وطبيعتها.
- حجم ما لحق بالبيئة من دمار وأضرار.إذ كلما ازدادت درجة الأضرار البيئية كلما كانت الدولة ربما في حاجة إلى إتخاد إجراءات سريعة ومتشددة مع المشكلة بشكل مباشر،كما أن هناك أخطار وأوضاعا بيئية قد يكون استعمال الأدوات الاقتصادية معها أكثر نفعا أو أقل ضررا من الأدوات التنظيمية أو التدخل الحكومي المباشر.

[1] عبد الخالق أحمد السيد، مرجع سابق، ص ص 29-31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المقدرة التنظيمية، أي قدرة الدولة على المراقبة والرصد والإشراف وضمان تنفيذ السياسات والأدوات البيئية التي تقر اتخاذها.
- مدى ما يخضع له الأشخاص الاقتصاديين العامة والخاصة من أعباء وتكاليف، مثل الرسوم والضرائب والتدابير المتعلقة بحفظ الصحة والسلامة في الأحوال العادية.
- طبيعة النظام الاقتصادي ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فكلما كانت الدولة متدخلة كلما ازداد لجوؤها إلى الأساليب التنظيمية أكثر من غيرها ويزداد اعتمادها على قوى السوق والأساليب الاقتصادية كلما خفت حدة التدخل.
- الأبعاد والآثار الاقتصادية الكلية والجزئية وكذلك المحلية والدولية لكل سياسة يتم تبنيها.
- محدد فعالية السياسة البيئية وهو محدد يعتمد على قياس العائد-النفقة. حيث يتم اختيار الأداة التي تخفض التلوث بأقل نفقة ممكنة. ويمكن في هذه الحالة التوسع فيه وإدخال النفقات والتكاليف الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة، وكذلك المكاسب الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة.
- تزايد أهمية الضغوط العالمية التي تمارسها الدول والمنظمات العالمية من أجل وضع سياسات لحماية البيئة.ويغلب على هذه الضغوط أن تكون مصحوبة بتهديدات إن تتخذ الدول سياسات وتطبيق تدابير لحماية البيئة تكون غالبا في شكل عقوبات تجارية.

وعلى العموم تحاول الدول الجمع بين الأساليب المختلفة لحماية البيئة وقد تتمدد أو تنكمش مساحة كل أداة من أدوات السياسة البيئية حسب ظروف كل دولة في ضوء المحددات السابقة.

ثانيا:تقييم واختيار أدوات السياسة البيئية

هناك أربع معايير رئيسية يمكن تقييم أدوات السياسات البيئية على أساسها وهذه المعايير هي:[1]

- **الفعالية البيئية:**أي إلى أي مدى تحقق السياسة البيئية هدفها البيئي أو تحقق نتائج إيجابية على صعيد البيئة.تهدف أدوات السياسات البيئية بشكل رئيسي إلى تقليص الآثار السلبية لأنشطة البشرية على البيئة.يمكن اعتبار أن للسياسات التي تحقق أهدافا نوعية معينة على صعيد البيئة بشكل أفضل من غيرها من السياسات، فعالية بيئية أكبر.حيث تعتمد الفعالية البيئية للسياسات على التصميم والتطبيق والمشاركة والصرامة والقيد.
- **الفعالية في التكلفة:**أي إلى أي مدى تحقق السياسة أهدافها بتكلفة أدنى للمجتمع.هناك عدة مكونات للتكلفة،بما في ذلك التكاليف المباشرة المرتبطة بإدارة السياسة وتطبيقها والتكاليف

[1]-تيرباك دينيس،السياسات الوطنية وارتباطها بالمفاوضات حول اتفاق دولي مستقبلي بشان تغير المناخ،برنامج الأمم المتحدة للتنمية،2008،ص11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية غير المباشرة والتي يصعب قياسها.يمكن تعزيز نسبة التكلفة إلى الفعالية من خلال الحد من إنشاء مؤسسات جديدة والاحتفاظ بإجراءات تطبق بسيطة قدر الإمكان.

- **الاعتبارات المتعلقة بالتوزيع:**أي إلى أي مدى تعتبر السياسة على أنها عادلة ومنصفة.وهل تتضمن عواقب على التوزيع، حيث نادرا ما توزع السياسات المنافع والتكاليف البيئية بشكل متساوي بين الجهات المعنية.حتى عندما تحقق السياسة الهدف البيئي بأدنى تكلفة، قد تواجه معارضة سياسية إذا ما أثرت أو نفعت بشكل غير متساو بعض المجموعات ضمن المجتمع دون غيرها، أو عبر الأجيال.
- **الجدوى المؤسسية:**أي إلى أي مدى يمكن اعتبار الأداة شرعية، وموافق عليها ويتم اعتمادها وتطبيقها.فقد لا تنجح السياسات غير المقبولة من قبل مجموعة واسعة من الجهات المعنية والمدعومة من قبل المؤسسات، لاسيما النظام القانوني، ومن الاعتبارات المهمة الأخرى نجد الرأسمال البشري، الثقافة والتقاليد السائدة وبالتالي يكون أسلوب صنع القرارات الخاصة بكل بلد نتيجة لإرثه السياسي.

وعلى العموم قد تستخدم الدول معايير تقييم أخرى مثل"هل تلبي السياسة إستراتيجية التنمية المستدامة الخاصة بها؟هل ستساهم في تقليص الفقر؟هل ستساهم في توفير فرص عمل جديدة؟...الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصـــــــة

إن المشكلة البيئية وأي كان نطاقها فهي تسبب أضرارا جسيمة لكثر من الدول.كما صارت تهدد البشـــرية في داخل الدول وعلى المستوى العالمي بعواقب وخيمة.لذا عكفت الدول المختلفة على اتخاذ سياســـات واســـتعمال أدوات عديدة من أجل حماية البيئة. وتتراوح السياسات والأدوات التي اتخذتها معظم دول العالم بين السياســـات الاقتصادية والسياسات التي تعتمد على المعايير والاشتراطات البيئية.وتقوم المجموعة الأولى من السياسات على تبني أسلوب الحوافز والكوابح السعرية من خلال تحميل الملوث عبء ونفقة تلويثه للبيئة.هذا العبء الذي ظل يحملـــه لغيره فترة زمنية طويلة،كما تقوم المعايير على التنظيم المباشر وغير المباشر في التعامل مع مصادر التلوث ومســـبباته على نهج يلزم وافعل ولا تفعل...الخ.وتختلف هذه الأدوات من دولة إلى أخرى نظرا لوجود محـــددات عديـــدة للسياسات البيئية كما توجد معايير يتم من خلالها معرفة مدى فعالية السياسة البيئية.ولكن قد يكون للسياســـات البيئية تأثير على بعض جوانب الاقتصاد لأن حماية البيئة يعتبر تكلفة إضافية يتحملها المجتمع بأفراده ومؤسساته.من بين هذه الجوانب نجد التجارة الدولية وبالتحديد تنافسية الصادرات، خاصة بالنسبة للدول النامية التي معظمهـــا تعتمد على الصادرات كمحرك لاقتصادها.وهذا ما سيتم التعرف عليه في الفصول الموالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية في الأسواق الدولية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تمهـــيد

أصبح موضوع القدرة التنافسية خلال السنوات الأخيرة يحظى باهتمام واسع النطاق على الصـــعيد العـــالمي. ويعود ذلك إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظاهرة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق،إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيـــات المعلومـــات والاتصالات.وفي ظل هذا الواقع أصبح من الصعب على أية دولة أن تعيش بمعزل عن هذه التطـــورات نظـــرا للمصاعب والعراقيل التي ستواجهها وخاصة في ميادين التصدير وتدفقات رؤوس الأموال ، لذلك أخذت الدول النامية في تبني السياسات الإصلاحية الرامية إلى إعادة تأهيل وهيكلة اقتصادياتها وتهيئة البيئة الاقتصادية المواتيـــة والداعمة لقدرتها التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة وتدفقات رؤوس الأموال.ولذلك يهـــدف هـــذا الفصل إلى معرفة القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- **ماهية القدرات التنافسية.**
- **الأهمية الاقتصادية للصادرات.**
- **تنافسية صادرات الدول النامية.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: ماهية القدرات التنافسية

تكمن أهمية القدرة التنافسية في أنها تساعد على القضاء على إحدى أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة و الإنتاجية، ألا وهي عقبة ضيق السوق المحلي .كما أن توفير البيئة التنافسية يعتبر وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.بالإضافة إلى أن القدرة التنافسية تعكس الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني.

المطلب الأول:تعاريف القدرة التنافسية

نظرا لحداثة المصطلح،لا يوجد إجماع على تعريفه لذلك تعددت التعاريف واختلفت.فمفهوم تنافسية المؤسسة يختلف عن مفهوم تنافسية القطاع وكذلك مفهوم تنافسية الدولة.وهو ما سيتم عرضه من خلال تعاريف التنافسية حسب مجال الدراسة بداية بتنافسية المؤسسة فتنافسية القطاع ثم تنافسية الدولة

أولا:تعريف التنافسية حسب المؤسسات

يتمحور تعريف التنافسية للشركات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها : "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى"[1].وهناك تعريف آخر : " تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا)"[2].

ثانيا:تعريف التنافسية حسب قطاع النشاط

تعني التنافسية لقطاع ما قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة، ويجب تحديد القطاع بدقة فمثلا قطاع صناعة الموصلات لا يمكن خلطه مع قطاع الإلكترونيات، لأن مجالات وظروف الإنتاج تختلف.

---

[1] وديع محمد عدنان،، مسح في مؤشرات التنافسية وسياستها ، ورقة مقدمة في ورشة عمل حول مُحددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية" ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، جوان2000 .

[2] نفس المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا تعريف التنافسية على مستوى الدول

أهتم الكتاب والاقتصاديين وكذا المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط، لذلك نجد أن هناك العديد من التعاريف وتختلف حسب الزاوية التي ترى منها التنافسية وسنتطرق لأهم هذه التعاريف.

أ- المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية

يعرف التنافسية على أنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل"[1].

ب- المجلس الأوربي ببرشلونة

عرف المجلس الأوربي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الاقتصادية"[2].

جـ- منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE)

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) التنافسية على أنها: "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل".[3]

وتعرف (OCDE) كذلك التنافسية الدولية بأنها: "القدرة على إنتاج السلع و الخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي"، كما يمكن تعريف التنافسية الدولية بأنها قدرة البلد على زيادة حصصها في الأسواق المحلية والدولية.

د- معهد التنافسية الدولية

ويرى معهد التنافسية الدولية على أنها قدرة البلد على:

* أن ينتج أكثر وأكفأ نسبيا ،و يقصد بالكفاءة :
  - **تكلفة أقل** : من خلال تحسينات في الإنتاجية و استعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم.
  - **ارتفاع الجودة:** وفقا لأفضل معلومات السوق و تقنيات الإنتاج.

---

[1] نوير طارق (World economic forum)، دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،2002، ص5.

[2] Debonneuil michele et Fontagné Lionel, Compétitivité, conseil d'analyse économique, Paris, 2003, p13.

[3] نوير طارق ، مرجع سابق، ص5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الملائمة:** و هي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم لتوريد، بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق و مرونة كافية في الإنتاج و التخزين و الإدارة.

* أن يبيع أكثر من السلع المصنعة و التحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقيين الخارجي والمحلي، و بالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.

* أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة و بما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

وقد توصل فريق المعهد إلى التعريف الموجز التالي: "تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي و الكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى". ووضع لهذا التعريف مجالا يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر.

هـ-تعاريف بعض الاقتصاديين

يرى Aldington[1] بأن تعريف التنافسية لأمة ما هو قدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية، وهذا التعريف مكافئ لتعريف تبناه Scott and Lodge[2] وهو "إن التنافسية لبلد ما هي قدرته على خلق وإنتاج و توزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده".

و إذا كان أحد تعاريف التنافسية أنها "قدرة البلد على توليد نسبي لمزيد من الثروة بالقياس إلى منافسيه في الأسواق العالمية"، فان التنافسية العالمية للمنتج والعمليات ذات الصفة العالمية هي القدرة على إيجاد منتجات قابلة للتسويق، جديدة وعالية الجودة، و سرعة إيصال المنتج إلى السوق، و بسعر معقول، بحيث أن المشتري يرغب بشرائها في أي مكان في العالم.

تتمركز بعض التعاريف أساسا على ميزان المدفوعات، وأخرى تطبق عدة مئات من المؤشرات الموضوعية والذاتية لتقييم ما إذا كان البلد يولد نسبيا من الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يولده منافسوه و القدرة على الحفاظ على حصص الأسواق، في الوقت ذاته القدرة على توفير مداخيل مستديمة أعلى وعلى تحسين المعايير الاجتماعية والبيئية.

تشترك اغلب التعاريف المستعرضة آنفا في نقاط مشتركة تتمثل في قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، وأن يظهر أثر ذلك في تحسن الناتج الداخلي الخام والذي بدوره يزيد في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، لذلك فإننا نحاول إعطاء تعريف للتنافسية يتلخص في التنافسية هي

[1] وديع محمد عدنان،القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر 2003، السنة الثانية، ص5.

[2] نفس المرجع السابق ،ص5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قدرة الحكومات على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في إقليمها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية، بغية زيادة نمو معدل الناتج الداخلي الخام.

المطلب الثاني:أنواع ومحددات القدرة التنافسية

تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسن مستوى معيشة المستهلكين عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار.

بالإضافة إلى أن التنافسية تساعد على القضاء على أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية ، ألا وهي مشكلة السوق المحلي، والتي تحول دون الاستفادة من وفورات الحجم الكبير وعليه فإن توفير البيئة التنافسية تعتبر وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز لنمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

و تميز العديد من الكتابات بين عدة أنواع من التنافسية هي:

- ✓ تنافسية التكلفة أو السعر: فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.
- ✓ التنافسية غير السعرية : باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية و غير السعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية .
- ✓ التنافسية النوعية: و تشمل بالإضافة إلى النوعية و الملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، و الأكثر ملائمة للمستهلك و حيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.
- ✓ التنافسية التقنية: حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

ويميز تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي2000 WEF التنافسية الظرفية أو الجارية ودليلها CCI، و تركز على مناخ الأعمال وعمليات المؤسسات وإستراتجياته، وتحتوي على عناصر مثل : التزويد، التكلفة، النوعية، والحصة من السوق الخ...، وبين التنافسية المستدامة و دليلها GCI، وتركز على الإبداع التكنولوجي ورأس المال البشري والفكري، وتحتوي على عناصر مثل التعليم ورأس المال البشري و الإنتاجية، مؤسسات البحث و التطوير، الطاقة الإبداعية، الوضع المؤسسي، وقوى السوق.

تدفع الأبعاد الأساسية في التنافسية إلى الاهتمام بجوانب عديدة منها :

1) مستوى التحليل: اعتبارا من مستوى المشروع أو المنتج إلى مستوى القطاع ثم مستوى البلد وحتى على مستوى الإقليم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) الشمول: هي تحقيق الأهداف بأقل التكاليف، والفعالية و الاختيار الصحيح للغايات.

3) النسبية: حيث أن التنافسية في جوهرها تعني مقارنة نسبية بين الاقتصاديات سواء كانت بلدانا أو مؤسسات أو أقسام في المؤسسة الواحدة، أو بين فترتين زمنيتين. وتنعكس هذه القضايا على المؤشرات المنتقاة أو المتغيرات وعلى تركيب أدلة التنافسية.

ولقد حدد تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تعريف للقدرة التنافسية كما رأينا ، يتمثل في قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق مكاسب سريعة ومستدامة في مستويات المعيشة ، حيث تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني ،وقد اعتمد هذا التقرير نموذجا لقياس القدرة التنافسية للدول يستند إلى 8 عوامل هيكلية أساسية تم تحديدها وبيان كيفية قياسها استنادا إلى العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية القياسية ، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي[1]:

- مدى انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية ؛
- الاستثمار الأجنبي؛
- دور الحكومة في النشاط الاقتصادي؛
- تطور الأسواق المالية؛
- نوعية البنية التحتية؛
- نوعية التكنولوجيا؛
- نوعية الإدارة في قطاع الأعمال؛
- مرونة سوق العمل؛
- نوعية المؤسسات القضائية والسياسية؛

ولقد وضع مايكل بورترMICHAEL PORTER صاحب نظرية الميزة التنافسية نموذجا لقياس التنافسية بالاستناد إلى الأسس الجزئيةMicro وذلك على اعتبار أن التنافس يتم بين الشركات وليس بين الدول ، في حين يستند نموذج القدرة التنافسية المعتمد من قبل تقرير التنافسية العالمية إلى الأسس الكليةMacro. وذلك على اعتبار أن التنافس يتم بين الدول[2]. وانطلاقا من ذلك صنف بورتر العوامل المحددة للميزة التنافسية في نشاط معين بأربع مجموعات تتمثل في:

- ✓ ظروف عوامل الإنتاج ومدى توفرها؛
- ✓ ظروف الطلب من حيث حجمه وأهميته و تأثيراته وأنماطه؛

[1] الجمعية العلمية الملكية، تطوير القدرة التنافسية في الأردن، وقائع ووثائق الأسبوع الأردني العلمي الخامس، الأردن، 1997.

[2] Michel Porter, the competitive advantage of nations, Harvard business review, n°2, March-April, 1990.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ وضع الصناعات المرتبطة والمساندة لذلك النشاط ومدى وجودها؛
- ✓ الوضع الاستراتيجي و التنافسي للمؤسسة من حيث وجود البيئة المعززة للقدرة التنافسية .

ويمكن تحديد القدرة التنافسية لنشاط معين من خلال دراسة هذه العوامل وطبيعة العلاقة فيما بينها وبالتالي تحديد نقاط الضعف والقوة في مقدرة هذا النشاط على المنافسة، وذلك لمعالجة نقاط الضعف والحفاظ على نقاط القوة و تعزيزها.وانطلاقا من أن مفهوم التنافسية يستخدم على مجال واسع ومعايير متفاوتة وغير محددة ، فإنه يمكن تعريف القدرة التنافسية بأنها تتمثل في الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أو الدولة أن تستخدم تدابير وإجراءات معينة تؤدي إلى تميزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم . وبالتالي فإن القدرة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيراتها. ويمكن إيجاز أبرز محددات القدرة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية:

أ -دور الحكومة :تلعب الحكومة دورا هاما في زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة ، وإتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية بالإضافة إلى وضوح وشفافية القوانين المنظمة للبيئة الاستثمارية.

ب -تكاليف الإنتاج :ويعتبر هذا العنصر من أهم محددات القدرة التنافسية لارتباطها بتحديد أسعار المنتجات، وترتبط القدرة التنافسية بعلاقة عكسية مع تكاليف الإنتاج، بمعنى أن القدرة التنافسية لمؤسسة معينة تزداد كلما تمكنت هذه الأخيرة من تخفيض تكاليف إنتاجها.

ت -الجودة والنوعية :تتعزز القدرة التنافسية لمؤسسة معينة من خلال رفع وتحسين مستوى جودة ونوعية منتجاتها، وذلك عن طريق الاهتمام بنوعية وجودة مداخلات الإنتاج ومستوى مهارات العاملين ومدى استيعابهم للتكنولوجيا الحديثة ،وبالتالي مستوى إنتاجيتهم. ويتحقق التميز النوعي لمنتج معين من خلال كفاءة نظام التسليم والسوق والتوزيع وخدمات ما بعد البيع.

المطلب الثالث:مؤشرات القدرة التنافسية

لقد نجم عن تعاريف التنافسية محولات لقياسها عن طريق مؤشرات مركبة تظم مجموعة واسعة من المتغيرات والعوامل ،ونتج عن ذلك صعوبة التفرقة مابين التنافسية والتنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع. و يمكن أن لا يتطابق مفهوم التنافسية على مستوى المنشأة ، الصناعة أو القطاع مع مفهوم التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني .فيمكن أن تتحقق تنافسية المنشأة عبر تقليص حجم المدخلات كالتخلص من العمالة مثلا ، وهذا يقابلها على مستوى الاقتصاد الوطني نقصا في الدخل والرفاه العام ، لذلك قد يتطابق المفهومان إذا كان تحسين تنافسية المنشأة أو الصناعة قد تحقق مع الاحتفاظ بمستويات التشغيل ولذلك سيتم التحليل على المستويات الثلاثة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا:المشروع:

تعرف التنافسية على مستوى المشروع في بريطانيا على أنها القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسبOUGHTON 1997 ، والمشروع قليل الربحية هو مشروع ليس تنافسيا .ويقدم أو ستينAUSTIN نموذجا لتحليل الصناعة وتنافسية المشروع من خلال خمس قوى مؤثرة على التنافسية وهي[1] :

-تهديد الداخلين المحتملين للسوق؛

-قوى المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المشروع؛

-قوى المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمشروع؛

-المنافسون الحاليين للمشروع؛

-تهديد الإحلال أو البدائل.

وتتضمن مؤشرات التنافسية على مستوى المشروع ما يلي[2]:

أ-الربحية:تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، وكما تمثل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية . ولكن المشروع يمكن أن يكون تنافسيا في سوق تتجه بذاتها نحو التراجع ، وبذلك فإن تنافسيته الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية.

ويمكن قياس تنافسية المشروع بواسطة مؤشر توبنTOBIN'S والذي يمثل :

النسبة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة بالمشروع /تكلفة استبدال الأصول

فإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فإن المشروع ليس تنافسيا.

ب-تكلفة الصنع: إن تكلفة الصنع بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس.

ج-الإنتاجية الكلية للعوامل: إن الإنتاجية الكلية للعواملTFP تقيس القدرة على تحويل المشروع لمجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، لكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا وعيوب تكلفة عناصر الإنتاج ، كما أن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المشروع.

---

[1] وديع محمد عدنان،مرجع سابق، ص11.

[2] يوسف مسعداوي، القدرات التنافسية ومؤشراته،أوراق عمل وبحوث المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة،8-9 مارس 2005،ص ص128-131.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د-الحصة من السوق :يمكن أن يكون المشروع مربحا ويستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسيا على المستوى الدولي ،ويحدث ذلك عندما تكون السوق المحلية بقيود اتجاه التجارة الدولية ، وهذا ما يفرض مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف المنافسين . ولقد بينت دراسات على المشروعات وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع ومن بينها:

*هناك عوامل عديدة مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات عن مستوى إنتاجية اليد العاملة ، رأس المال وفورات الحجم ، حجم المخزون ، الإدارة ، علاقات العمل..الخ.

*يمكن أن تحسن المشروعات أدائها من خلال التقليد والابتكار (اليابان).

*إن المشروع الذي يعتمد على ضعف تكلفة عوامل الإنتاج في الحصول على مزايا تنافسية يكون في وضع هش اتجاه مزاحمة مشروعات ذات مدخل عوامل إنتاج أقل تكلفة.

*إن التركيز على تنافسية المشروع تعني دورا محدودا للدولة وتتطلب استعمال تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف.

*إعطاء أهمية أكبر إلى التكوين وإعادة التأهيل والنظر إلى العامل كشريك وليس كعامل إنتاج

*إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فإن تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته والدولة مدير غير ناجح للمشروعات وخاصة في مجال القطاع الخاص.

*يمكن للدولة أن تسهم في إيجاد مناخ ملائم لممارسة إدارة جيدة من خلال توفير الاستقرار الاقتصادي وخلق مناخ تنافسي وإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية ، وتحسين 3 أنماط من عوامل الإنتاج وهي رأس المال البشري باعتبار الدولة كممون أساسي له، التمويل ، والخدمات العمومية.

ثانيا:فرع النشاط الاقتصادي:

نقوم بقياس فرع النشاط عندما تكون المعطيات المتعلقة بالمشروع ناقصة باستعمال متوسطات قد لا تعكس أوضاع مشروع معين ضمن القطاع المدروس .وانطلاقا من ذلك فإن تحديد التنافسية على مستوى القطاع أو تجمع أنشطة يشترط أن تكون فوارق مؤسسات القطاع محدودة، وترجع هذه الفوارق إلى عوامل الإنتاج، عمر المشروع، الحجم...الخ.إن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لبلد آخر وأهم المؤشرات المستعملة هي .التكاليف والإنتاجية ومؤشر الميزة النسبية.

أ -مؤشرات التكاليف و الإنتاجية :نقول عن فرع نشاط أنه تنافسيا إذا كان مستوى تكاليف الوحدة يساوي أو أقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب .وغالبا ما يتم إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العاملة أو التكلفة الوحدوية لليد العاملةCUMO. ومن الممكن تعريف دليل تنافسية تكلفة اليد العاملة لفرع النشاطi في البلد j في الفترة t بواسطة المعادلة التالية[1] :

$$CUMOijt = Wijt * Rjt / (q/l)\ ijt$$

حيث أن: Wijt تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاطi والبلدj خلال الفترةt .

Rjt تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلدj خلال الفترةt.

(q/l) ijtتمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط i والبلدj خلال الفترةt.

ومنه يمكن التعبير عن التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية مع البلدK

$$CUMORijkt = CUMOijt / CUMOikt$$

ويمكن أن ترتفعCUMO للبلدj بالنسبة لمثيلاتها من البلدان الأجنبية لعد أسباب :

-ارتفاع معدل الرواتب والأجور بشكل أسرع مما هو عليه بالخارج؛

-ارتفاع قيمة العملة المحلية؛

-ارتفاع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج.

إن المشكلة الرئيسية لمقارنة التكلفة الوحدوية تنجم عن غموضها، فإن ارتفاع التكلفة النسبية بسبب ارتفاع في الأجور أو ازدياد في سعر الصرف، يكون مرغوبا فيه إذا كان يعكس زيادة في جاذبية صادرات البلد أو قيمتها في البلدان الأجنبية.وتوسع في الحصة من السوق الدولية في CUMOR ولقد بينت التجارب الدولية وخاصة اليابان وألمانيا أن حصول ارتفاع في آن واحد بسبب أن تكلفة اليد العاملة لم تشكل القسم الأكبر من التكلفة الكلية.

ب -مؤشرات الحصة من السوق الدولي :تستعمل في هذا المجال الميزان التجاري والحصة من السوق الدولية كمؤشرات عن التنافسية على مستوى فرع النشاط .وهكذا فإن فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية أو أن حصته من الواردات تتزايد.

ج -دليل التجارة ضمن الصادرات:ويبين هذا الدليل الصلات التجارية ضمن الصناعات وكلما ارتفعت قيمته كلما دل ذلك على تقدم الصناعة في البلد المعني.و باستعمال طريقة دليل التجارة بين الصناعاتIITI بينت دراسة أجراها KUNZEL وHAVRYLYSHYN في سنة1997 ، أن الدول العربية لا تمتلك قاعدة صناعية متقدمة بالقياس إلى أقاليم أخرى في العالم .فالدليل ضعيف لا يتجاوز0.25 لفترة 95/92على الرغم التحسن الذي حصل حيث انتقل من0.189لفترة 86/84مقابل 0.878 للدول الصناعية و 0.773 لدول NAFTA.[2]

[1] Donald G,Mc fetridge,la competitivié:notions et mesures,Ottawa industries,Canada,p13.

[2]Havrylyshyn, kunwel, intra-industry trade of Arab countries: an indicator of potential competitiveness, Washington, IMF.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-تنافسية البلد:

هناك العديد من المؤشرات المقترحة للتنافسية الوطنية ، ولكن سنركز على نمو الدخل الحقيقي للفرد وعلى النتائج التجارية للبلد[1]:

أ -نمو الدخل الحقيقي للفرد :إن نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية مفهومان مترابطان، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكليةtotal factor productivity (TFP)وعلى رأس المال والموارد الطبيعية وحدود التجارة. كما أن الارتفاع فيTFP يزيد من دخل الفرد وهذا ما من شأنه رفع ثروة البلد من الموارد الطبيعية ورأس المال .وتحسين التجارة، وعندما تتحسن حدود التجارة لبلد ما فإنه يتمكن من زيادة وارداته الممولة بعائدات الصادرات ذاتها، إذن فتحسن حدود التجارة يرفع من حجم الاستهلاك الداخلي المحتمل.ويمكن أن تتحسن حدود التبادل للبلد وبالتالي دخل الفرد فيه إذا كان هناك طلب دولي إضافي على السلع والخدمات التي يصدرها أو كان هناك فائض في العرض الدولي من السلع والخدمات التي يستوردها.

غالبا ما لا يتم التفرقة بين نمو الإنتاجية ونمو الدخل الفردي ، فإذا كان نمو دخل الفرد الذي يعزى أساسا إلى نمو TFPيشكل المؤشر الأفضل للازدهار الاقتصادي ، فإنه بالإمكان عمليا استعماله للتأشير عن التنافسية الوطنية.

ب -النتائج التجارية:هناك عدة مقاييس لتحديد النتائج التجارية للبلد ونذكر منها ما يلي:

ب -1 -الميزان التجاري : إن العجز في الميزان التجاري يمكن أن ينشأ عن عجز في موازنة الدولة أو معدل ادخار ضعيف مع مستوى منخفض للاستثمارات الخاصة في مجمل الاقتصاد أو العاملين معا. كما أن العجز في الحساب الجاري يمثل تحويلا حقيقيا للأجانب أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج . و كنتيجة للادخار السلبي والقروض الخارجية فإن المشروعات العاملة في القطاعات ذات السلع المتاجر بها والخدمات للبلد المعني أقل تنافسية وفي الغالب فإن الحصة من السوق للمنتجين المحليين سوف تنقص.

ب-2 -تركيب الصادرات : لقد استعمل بعض الاقتصاديون تقنية تقيس نسبة الصادرات لبلد ما العائدة للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة لكل عامل أو إلى القطاعات ذات التقانة العالية . فإذا كانت هذه النسبة كبيرة نسبيا أو تتزايد فهذا سيسمح بوجود تحسن في الميزة النسبية في القطاعات التي تكون فيها الأجور مرتفعة.و هذا يعني أن الإنتاجية تزيد في فروع النشاط المنتجة للسلع القابلة للاتجار وذات القيمة المضافة المرتفعة للفرد بشكل أسرع مما يتم في الفروع الأخرى.

[1] يوسف مسعداوي، القدرات التنافسية ومؤشراته،مرجع سابق،ص131.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:الأهمية الاقتصادية للصادرات

للصادرات أهمة اقتصادية كبيرة في اقتصاد أي دولة،خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتمدها كمحرك لتنميتها الاقتصادية.ونظرا لهذا كان لابد من تخصيص جزء من هذا البحث لإبراز موقعها في الفكر الاقتصادي،مبررات تنميتها،علاقتها بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول:موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي

يحتوي الفكر الاقتصادي على أفكارا تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق الإنماء الاقتصادي، وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل، وما ينتج عن هذه التجارة من استغلال إمكانات اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي .كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عددا من الأفكار التي رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة واعتباره ركنا أساسيا في عملية الإنماء الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء، ولا بد هنا من إعطاء لمحة موجزة عن الأفكار الاقتصادية المختلفة قديما وحديثا ونظرتها إلى الصادرات وأهميتها:[1]

أولا:الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري

رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة(الثروة) يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج. واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي:

-تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.

-العمل بشكل مستمر على توسع وإيجاد واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة وخاصة في البلدان المكتشفة حديثا.

-تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.

-رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج.

-تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المخفضة.

-إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.

-إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

[1]- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث العدد1، الجزائر، 2002، ص6-8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا:الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين، وبدأت أفكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وقامت بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وأصبح هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا ما يخالف المطالبة للفكر التجاري بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد. أبدى الكلاسيك اهتماما بالغا بنشاط التجارة الخارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون. حيث رأى الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدا مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال وكبير. وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية .فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير. ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

ثالثا:الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث

عندما جاء كينز برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، أما "Myrdal" فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة – وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية يتصف بعدم المرونة- .ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها. أما"Nurkse" فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة،وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هدا ما يجعل اللجؤ إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.

المطلب الثاني:مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات

تشير تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم أن عجز الحساب الجاري لمجموعة الدول النامية قد شهد اتجاها متزايدا للعجز .هذا العجز قد أدى في حقيقة الأمر إلى تعثر مسار النمو وزيادة حالة الركود التضخمي وارتفاع الأسعار مع تزايد حدة البطالة في نفس الوقت، وكان نتيجة تراكم هذه المشاكل زيادة حدة الضغوط وتدهور مستويات المعيشة في عدد كبير من الدول النامية وخاصة منخفضة الدخل،مما قد يعصف بالنظم السياسية لهذه البلدان، هذا ويرجع تراكم عجز موازين مدفوعات الدول النامية،منخفضة ومتوسطة الدخل إلى مجموعة من الاعتبارات نذكر منها:[1]

أولا:النزعة الحمائية

اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات، بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر نجاح الجات في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية. ويرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة، بل هي منبعها، غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دولة أو دول أخرى قد تكون أقل تقدما، حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها للخارج إسنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدولة صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الاختراع الذي يحدو بالعديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحماية.

ثانيا:معدل التبادل

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية، إلى الدول النامية، إلى الارتفاع الشديد، مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية، باستثناء البترول إلى الانخفاض .ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول

[1] تهامي محمد أبو القاسم،أخطار التصدير وتامين ائتمان الصادرات،مكتبة عين شمس،القاهرة،1996،ص15-21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعية المتقدمة، بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية المستوردة المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

ثالثا:الدين الخارجي

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات، فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز، وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية يترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية، وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما تترتب عليها التزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري، هذا ويزداد الأمر سواء نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض . وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية.

مما سبق يتضح لنا أن السبيل إلى مواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات هذه الدول هو الاهتمام بالتصدير واستراتيجيات التسويق الدولي له، ولا شك أن العالم اليوم يموج بتغيرات سريعة تعكس تباين مستويات الإنتاج والأداء الصناعي للدول المختلفة الأمر الذي يضفي المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير ومفاهيم وأساليب التسويق الخارجي للدول النامية.

المطلب الثالث:العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي

توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي .وأثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى .ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة .وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة، نذكر منها على سبيل المثال:

1-أثر نمو الصادرات على الدخل القومي(1977) Michael Michaely .

2-أثر نمو الصادرات على كفاءة ,رأس المال وإمكانية التغلب على الأزمات الاقتصادية الخارجية Bela Balassa (1981).

3-أثر نمو الصادرات على آثار الحجم والوفرات الخارجية (1981) William G. Tyler.

4-أثر نمو الصادرات على كفاءة تخصيص الموارد (1982) Gershon Feder.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد توصلت هذه الدراسات إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع أخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية، ويمكن عرض نتائج الدراسات السابقة وفق الجدول:

الجدول رقم01:نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي

الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيرات الأخرى	النتائج
Michaely 1977	بيانات إحدى وأربعين دولة خلال الفترة 1950- 1973	اختبار الارتباط بين متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي وبين نمو الصادرات	-	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
Balassa 1981	بيانات إحدى عشرة دول -خلال فترتين زمنيتين 60-1966و67-1973	تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج القومي الحقيقي	معدل نمو قوة العمل والاستثمارات المحلية بالنسبة للناتج والاستثمارات الأجنبية بالنسبة للناتج	النتائج تؤكد أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
William 1978	سلاسل زمنية تمثل بيانات 33 -دولة خلال الفترة 1960-1974	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمارات المباشرة ورأس المال الأجنبي	النتائج تؤكد أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
Feder 1983	بيانات 31 دولة خلال الفترة1973 -1966	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج	-	النتائج تؤكد أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات

المصدر:وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث العدد1، الجزائر، 2002، ص15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث:تنافسية صادرات الدول النامية

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى خصائص الدول النامية ثم على والمؤشرات المستخدمة لقياس تنافسية صادراتها.وذلك نظرا لأهميتها الاقتصادية كما رئينا سابقا،حيث تعتبر من بين أهم العوامل المسرعة لعملية النمو الاقتصادي.

المطلب الأول:خصائص الدول النامية

رغم التباين والاختلاف بين الدول النامية من حيث حجم سكانها ومساحتها وموقعها وثرواتها الطبيعية وغيرها، إلا أنها تجمعها بعض الخصائص سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية تميزها عن الدول المتقدمة، فمن خلال هذا المطلب سنحاول تحليل هذه الخصائص موضحين طبيعتها وأسبابها.

هناك عدم التجانس بين مجموعات الدول النامية من حيث هياكلها الاقتصادية ومستويات التنمية والعادات والتقاليد والثقافات ومدى ارتباطها بالعالم الخارجي، إلا أنها تتميز بمجموعة من الخصائص والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.هذه الأخيرة ليس توفرها الكلي ضروري في دولة ما حتى يقال عنها أنها دولة نامية، وإنما يكفي توافر بعضها في دولة والبعض الآخر في دول أخرى، ويمكن إدراج أهم هذه الخصائص فيما يلي:

أولا:التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية

يسيطر إنتاج المواد الأولية (الزراعية أو التعدينية) على هيكل النشاط الاقتصادي في معظم الدول النامية، ولا يعدو النشاط الصناعي في هذه الدول مجرد تجهيز المواد الأولية أو بعض الصناعات التحويلية الحقيقية كالغزل والنسيج أو بعض الصناعات اليدوية والحرفية[1]، فنجد في معظم اقتصاديات الدول النامية يعتمد عليها غالبية السكان في معيشتهم ولها نسبة كبيرة في الدخل الوطني، كما تعتمد بعض الدول النامية الأخرى على استخراج المواد الخام، كالبترول والغاز الطبيعي والنحاس وغيرها، إلا أن هذا النشاط الإستخراجي يكون موقع اهتمام المستثمر الأجنبي.

إذا حللنا ظاهرة التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية نجد أنها ترجع بالدرجة الأولى لعدم تمتع الدول النامية باقتصاد متكامل، بمعنى أن القطاع الأولي يطغى في الأهمية على باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والتجارة والخدمات بأنواعها[2]، كما أن المواد الأولية الإستخراجية لا يتم استعمالها أو استغلالها في داخل الدول النامية وهذا لافتقارها لعمليات التصنيع وتحويل هذه المواد.وهو ما يدل على ضعف وهشاشة القطاع الصناعي لهذا يتم تصديرها إلى الدول المتقدمة صناعيا، بمعنى الدول النامية تتخصص في إنتاج المواد الأولية وتقوم بتصديرها كما هي للدول المتقدمة وبهذا فإن هيكل الصادرات لهذه الدول يتصف بعدم التنوع.

---

[1] محمود عبد السميع علي،التنمية الاقتصادية وبعض القضايا المعاصرة في مصر، ط2، جامعة الزقازيق، ، القاهرة،2001،ص 29.

[2] حميدية زهران، التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي في مصر، مكتبة عين الشمس، القاهرة، بدون سنة نشر، ص76.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تراوحت نسبة الناتج الكلي المستمد من الإنتاج الأولي بين 30% وأكثر من 50%،ومن الصناعات التحويلية بين 8 % و18% في معظم الدول النامية مقابل 5% من الإنتاج الأولي و30 % إلى 40 % في الصناعة التحويلية في معظم الدول المتقدمة[1]كما شكلت نسبة تصدير المواد الأولية (الزراعية والمواد الاستخراجية) نحو 60% من إجمالي الصادرات، ففي السعودية والكويت والعراق والجزائر يمثل البترول ما بين 90 % و95 %، والبن في كولومبيا 77 % والسكر في كوبا 77 % والقطن في مصر 25 % والموز في باناما 27 % ...من مجموع الصادرات[2]، وتتركز صادرات هذه الدول في عدد محدود من المنتجات الرئيسية، وفي بعض الأحيان في منتج واحد فقط.ويتضح من الإحصائيات التي نشرتها المنظمة العالمية للتجارة أن تقلبات الأسعار العالمية للمواد الأولية في الأجل الطويل ليس في مصلحة الدول النامية لأنها تميل إلى الهبوط الشديد، وفي نفس الوقت تميل أسعار السلع المصنوعة التي تستوردها هذه الدول إلى الارتفاع. وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2005 أن ما يضاعف مشكلة القوانين التجارية هو أن قيمة السلع الأولية تراجعت كتجارة عالمية مجملة من 15% إلى 10 % منذ عام1980، علما أن ما يزيد على 50 من الدول النامية تعتمد على الزراعة في ما لا يقل عن ربع مكتسباتها من الصادرات، ويضيف التقرير أن الهبوط الحاد والمطرد في أسعار هذه السلع هو حاليا أزمة مخندقة تهدد بإخراج قطار التقدم المحقق حتى الآن عن سكة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015، ويظهر التقرير مثلا أن مصدري البن تلقوا في أواخر الثمانينات من القرن العشرين زهاء 12 مليار دولار لقاء صادراتهم، ومع حلول عام 2003 صدروا من البن كميات أكبر لكنهم حصلوا على دخل يقل عن نصف ذات المبلغ أي على 5,5 مليار دولار في غضون ذلك. واليوم تخسر الدول النامية نحو 24 مليار دولار سنويا من جراء الإجراءات الحمائية والإعانات الداعمة الممارسة من طرف الدول المتقدمة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نصيب الدول النامية في التجارة الدولية. ويعود ذلك إلى اعتماد هيكل صادراتها على المنتجات الأولية فضلا عن ارتفاع أسعار الواردات في الأسواق العالمية، وبالتالي تزايد عجز الميزان التجاري والتأثير سلبا على معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول.

ثانيا:انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة

يعتبر متوسط دخل الفرد أو نصيب الفرد من الناتج الوطني من أكثر المعايير شيوعا في مجال قياس الفجوة التي تفصل بين الدول النامية من ناحية والدول المتقدمة من ناحية أخرى،[3] كما لا يمكن الاستعانة به لوحده للتفرقة بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية.

فطبقا لإحصائيات عام 1994 بلغ متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة 22 ألف دولار، بينما لا يتعدى هذا الرقم في الدول النامية 370 دولار. أي أن النسبة بين متوسط دخل الفرد في الدول النامية ومتوسط دخل الفرد في

[1] محمود عبد السميع علي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] حميدية زهران، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[3] عبد الله الصعيدي، تطور النظم الاقتصادية مع الإشارة إلى مفهوم التنمية وبعض مشكلاتها،دار النهضة العربية،القاهرة،1992، ص 189.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول المتقدمة تصل إلى 1,6% تقريبا،[1] والواقع أن انخفاض متوسط دخل الفرد في الدول النامية إنما يرجع بصفة أساسية إلى ضآلة الناتج الوطني بالنسبة لعدد السكان، فعلى الرغم من أن سكان الدول النامية يمثلون أكثر من 65% من سكان العالم إلا أن نصيبهم من الإنتاج الصناعي العالمي لا يمثل سوى 7 % فقط[2].

ثالثا:التبعية الاقتصادية وزيادة حجم المديونية

تولدت التبعية الاقتصادية من الناحية التاريخية عن النمط الاستعماري للاستثمار الأجنبي التي تمرست فيه الدول النامية خلال القرن 19 بصفة خاصة، وعلى الرغم من أن غالبية الدول النامية قد تخلصت من الاحتلال الأجنبي والتبعية السياسية، إلا أنها لم تحرر بعد من التبعية الاقتصادية لدول الغرب الصناعية، وتتمثل مشكلة التبعية الاقتصادية التي تتميز بها الدول النامية عموما في أن التغيرات الاقتصادية التي تحدث في هذه الدول لا تأتي من عوامل داخلية وإنما تنشأ أساسا من عوامل خارجية تنتقل إليها من الاقتصاديات المتقدمة عن طريق علاقاتها الاقتصادية الدولية.

كما تتمثل ظاهرة التبعية الاقتصادية في سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، ومن ثم في تنظيم الإنتاج الأولي في الدول النامية والواقعة تحت السيطرة السياسية والاقتصادية الأجنبية بما يلاءم المصالح الاقتصادية الاستعمارية للدول الأوربية المتقدمة صناعيا، ولا يغير من حقيقة هذه التبعية الاقتصادية كون أن الدول النامية لم تحصل على استقلالها السياسي[3].

فالدول النامية تعتمد على الخارج في تصدير ما تنتجه من مادة أو مادتين أوليتين، وزيادة الاستيراد لإشباع النقص الواضح في السلع الاستهلاكية المصنعة والسلع الغذائية، فتتمثل مظاهر التبعية الاقتصادية للدول النامية فيما يلي:[4]

1- سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، ففي دول غرب إفريقيا مثلا تسيطر سبع شركات أجنبية على ما يزيد عن 65 % من التجارة الخارجية لهذه الدول.

2- انسياب رؤوس الأموال الأجنبية تجاه الدول النامية حيث هذه الاستثمارات الأجنبية تهدف إلى تحقيق مصالح معينة للمستثمر الأجنبي للدول الصناعية التي تكون في حاجة إلى المواد الغذائية التي تصدرها الدول النامية.

3- ارتفاع نسبة الصادرات من الدخل الوطني حيث نجد في بعض الدول النامية كما هو الحال في ماليزيا، وفينيزويلا وكوبا تزيد النسبة المئوية لقيمة الصادرات إلى الدخل الوطني عن 50% مما يجعل مستويات الدخل والتوظيف والمعيشة في الدول النامية تتوقف إلى حد بعيد على الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج.

---

[1] محمود عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] نفس المرجع السابق، ص 13.

[3] زين العابدين ناصر، صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 97/96، ص ص248،249.

[4] علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، بدون سنة نشر، ص ص 83-86.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- سوء التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية حيث نجد بعض الدول المتقدمة تستأثر وحدها بأكثر من 50 % من صادرات وواردات الدول النامية وهذا ما يسمح للدول المتقدمة أن تتحكم الاقتصاد الوطني للدول النامية.

5- اعتماد الدول النامية على الخارج في الحصول على السلع الإنتاجية إذا ما اتجهت نحو التصنيع، وذلك بحصولها على ما يلزمها من الآلات والسلع الإنتاجية اللازمة لتنفيذ خطط أو برامج التنمية الاقتصادية كما تشتمل التبعية الاقتصادية على العديد من المجالات مثل:

- اعتماد الدول النامية على انسياب المعونات الأجنبية من الدول المتقدمة.
- التبعية التكنولوجية وطرق الإنتاج الحديثة التي تتركز عليها الاستثمارات بواسطة الشركات الدولية النشاط، فمعظم الدول النامية تتبنى سياسة استيراد التكنولوجيا أو نقلها وفي واقع الأمر ليس فيما تفعل شيء من ذلك.
- اعتماد الدول النامية على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الدول المتقدمة لتمويل استثماراتها الوطنية.
- اعتماد الدول النامية في حصولها على القروض على مختلف الهيئات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) لمواجهة متطلبات التنمية والمعيشة وغيرها.

أما فيما يخص مشكلة المديونية فإنها أصبحت واسعة الانتشار منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي وأخذت في التصاعد حتى أصبحت تشكل أزمة في ميزان المدفوعات للدول النامية وفي ذات الوقت أدت صدمات أسعار البترول والتباطؤ الاقتصادي في الدول الصناعية وسيادة الكساد التضخمي فيها وارتفاع أسعار الفائدة إلى شل قدرة الدول النامية المدينة على تسديد ديونها.ومع نهاية عقد التسعينات امتدت مشكلة الديون إلى الدول ذات الدخل المتوسط فكانت البداية في المكسيك ثم في دول شرق آسيا وروسيا. ثم الإكوادور وأوكرانيا وباكستان وأخيرا تركيا والأرجنتين وكلها من الدول التي ظلت معرضة لأزمات مرتبطة بتسديد الديون. كما شهد عام 2003 زيادة في إجمالي الديون الخارجية للدول النامية والأسواق الناشئة إلى 2,644 مليار دولار مقابل 2,498 مليار دولار في عام 2000، أما فيما يتعلق بخدمة الدين منسوبا إلى إجمالي الصادرات السلعية والخدمية فقد سجل انخفاضا وذلك من مستوى 21,4 % خلال عام 2000 إلى 18,1 % خلال عام 2003.

ويرى بعض الاقتصاديين أن من بين أهم أسباب زيادة المديونية للدول النامية ما يلي:

- انخفاض أسعار معظم المواد الأولية التي تشكل المكون الأساسي لحصيلة النقد الأجنبي.
- الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات معظم الدول النامية.
- سوء استخدام وإدارة القروض الخارجية.
- أعباء خدمة الديون الخارجية.
- تراجع الطلب العالمي على صادرات الدول النامية.
- ارتفاع أسعار الفائدة خاصة على قروض الهيئات المالية الدولية الخاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا:النمو السكاني وانتشار البطالة

يمثل سكان الدول النامية في العقد الأخير من القرن الماضي حوالي 65% من سكان العالم بينما يمثل سكان الدول المتقدمة حوالي 35% فقط من سكان العالم، وتتميز الدول النامية عموما بارتفاع معدلات النمو السكاني فيها كثيرا عن مستواها في الدول المتقدمة. ويرجع ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية إلى هبوط معدلات الوفيات فيها نسبيا في السنوات الأخيرة مع بقاء معدلات المواليد على ارتفاعها[1]. وكلما كان معدل الزيادة في السكان كبير في الدول النامية زاد معدل انخفاض نصيب الفرد من الدخل[2]. كما أن النمو السكاني ما زال هو السمة الرئيسية للحياة البشرية، فمن المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم الذي بلغ في عام 1993 ما مقداره 5,57 مليار نسمة ليصل إلى 8,5 مليار في عام 2025.

وقد ارتفعت نسبة الدول النامية في هذه الزيادة من 77 % في عام 1950 إلى 93 % في عام 1990 حيث إفريقيا وآسيا لوحدهما مسئولان عن 53% من هذه الزيادة فبلغ عدد سكان آسيا في منتصف عام 1993 ما مقداره 3,3 مليار نسمة وبحلول عام 2025 سيكون في آسيا 4,9 مليار نسمة وهو ما يعادل إجمالي سكان العالم في عام 1986، أما في إفريقيا فسيكون فيها 1,6 مليار نسمة،وأمريكا اللاتينية 700 مليون نسمة[3].

فالزيادة السكانية المفرطة يمكن أن تمثل قيدا قاتلا على جهود التنمية لذلك طرح العلماء الغربيون ضرورة استحداث وسائل للحد من النمو السكاني حتى لا يؤدي التزايد السكاني في الدول النامية إلى توليد موجات الهجرة إلى دول الشمال تؤدي في نهاية المطاف إلى إحداث اضطرابات اجتماعية واقتصادية[4].

الملاحظ أيضا في الدول النامية أن الأغلبية من السكان يتمركزون في العواصم وعدد قليل من المدن، وتبقى المناطق الأخرى شبه خالية من السكان، وأحسن الأمثلة على ذلك نجدها في بعض دول أمريكا اللاتينية أو الإفريقية، ففي البرازيل توجد مناطق شاسعة خالية من السكان تقريبا بينما التجمع السكاني متواجد في مدينتين رئيسيتين، كذلك الأمر في تشاد والمغرب والجزائر.... ويرجع سوء توزيع السكان في الدول النامية إلى أسباب عديدة أهمها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها أكثرية الدول التي شجعت المواطن على الهروب من الريف لصالح المدن بحثا عن حياة أفضل[5].

أما بالنسبة للبطالة وأمام ارتفاع الكثافة السكانية فإن معظم الدول النامية تعاني من وجود بطالة بمختلف أنواعها خاصة البطالة المقنعة. التي تبدو واضحة في الدول الكثيفة السكان وخاصة الاقتصاديات الزراعية حيث يؤدي إلى

---

[1] محمود عبد السميع علي، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي،التنمية الاقتصادية ، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 397.

[3] إبراهيم مشورب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1997، ص 42.

[4] نفس المرجع السابق، ص 46.

[5] نفس المرجع السابق. ص47.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم التوازن بين السكان في القطاع الزراعي والموارد المتاحة إلى حدوث فائض في العمالة منخفض الإنتاجية إلا أن متوسط نمو قوة العمل في المناطق النامية، مازال منخفضا حيث وصل متوسط نمو قوة العمل في شرق آسيا والباسيفيك (1970-1980) إلى2,43 % وانخفض إلى نسبة 1,18 % في الفترة (1990-2000). فمثلا أصبح هيكل التوظيف في المنطقة العربية منحازا تجاه النساء والطبقات المثقفة أما في الدول المصدرة للنفط فإن المحدد الآخر للتفرغ الناجم عن التوظيف في القطاع العام يمثل في التمييز بين المواطن وغير المواطن، فبلغ معدل نسبة نمو القوة العاملة أكثر من 3 % سنويا من عام 1970 إلى عام 2000، و لم تشهد أية منطقة نامية أخرى ما يشهده العالم العربي من ضغوط في سوق العمل من حيث كثافتها واستمراريتها.

لا يخف أن التزايد السكاني السريع قد ساهم إلى حد كبير في انتشار ظاهرة البطالة بأنواعها ولهذا يعتبر من أركان التنمية الاقتصادية حسن استخدام العنصر البشري استخداما اقتصاديا شاملا وسليما ذلك أن من شأن رفع مستوى التشغيل للقوى البشرية صيانة هذا المورد من التسرب والضياع[1].

إلى جانب الخصائص السالفة الذكر التي تتميز بها الدول النامية يمكن إضافة خصائص أخرى نوجزها فيمايلي:

- نقص رؤوس الأموال.
- ارتفاع مستوى التضخم.
- قصور أو سوء استغلال الموارد الاقتصادية.
- انخفاض مستوى الإنتاجية والتأخر التكنولوجي.
- عدم ملائمة البنية الاجتماعية والثقافية لمقتضيات النمو.
- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- تخلف قطاع الخدمات.
- انخفاض المستوى الصحي.
- ارتفاع نسبة الأميين.

المطلب الثاني:الصادرات ومحددات تطورها في الدول النامية

إن الصادرات في الدول النامية هي الممول الرئيسي لعمليات التنمية الاقتصادية و الاهتمام لتنميتها أصبح من أولويات الانشغالات لخطط التنمية في هذه البلدان و صادرات الدول النامية موجهة لأسواق الدول المتقدمة مما يجعلها مرتبطة بها و سوف نستعرض في هذا الجزء النقاط التالية :

[1] حميدية زهران، مرجع سبق ذكره، ص 138.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هيكل الصادرات في الدول النامية .
- محددات تطور حجم و هيكل صادرات الدول النامية.

أولا:هيكل الصادرات في الدول النامية

إن تطور المبادلات التجارية الدولية لا يمكن فصله عن طبيعة التخصص، و التقسيم الدولي للعمل الذي تابع التطور الرأسمالي.و يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:[1]

أ- مراحل تطور هيكل صادرات الدول النامية

* **المرحلة الأولى** : و فيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في الصناعات التحويلية مقابل تخصص الدول النامية في المواد الأولية كالزراعة و الصناعة الاستخراجية .

* **المرحلة الثانية** : و فيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في إنتاج السلع الإنتاجية و الرأسمالية و كان نصيب بعض الدول النامية التي كانت تسعى نحو النمو الصناعي أن تخصصت في السلع الاستهلاكية و ذلك في عهد الخمسينات و الستينات و اتجاه بعض الدول النامية إلى إقامة سياسة إحلال الواردات مثل مصر، الباكستان ،الهند ، البرازيل ، الأرجنتين .

* **المرحلة الثالثة** : و فيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في الصناعات ذات التطور العلمي و التكنولوجي العالي مقابل تخصص بعض البلدان النامية في الصناعات ذات المستوى الأدنى نسبيا من التطور العلمي و التكنولوجي، وهي تكنولوجيا تقليدية كالمنسوجات أو بعض الصناعات المكملة لتلك السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة ، و بدأت المرحلة الثالثة في عهد السبعينات.

ب -مكونات هيكل صادرات الدول النامية:

هيكل صادرات الدول النامية يتكون أساسا من المواد الأولية الإستخراجية كانت أو زراعية إضافة إلى نسبة ضئيلة من المواد المصنعة و نصف المصنعة .

* **صادرات السلع المصنعة و نصف المصنعة:**

إن الدول النامية شهدت في الفترة الأخيرة تطورا في قطاع الصناعة إلا أن نصيبها من صادرات العالم للسلع الصناعية يبقى ضئيلا إذا ما قورن بحجم الصادرات من هذا النوع للدول المتقدمة.

و كل الإحصائيات و الأرقام متعلقة بطبيعة التخصص حسب المناطق الجغرافية و طبيعة الإنتاج و تركيبته تؤكد ذلك،و هذا ما يوضحه الجدول:

[1] عائشة شرفاوي،تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية-حالة الجزائر-،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،غير منشورة،جامعة الجزائر،2001،ص27-29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 02: التجارة العالمية في سنة 2004 لأكبر مناطق العالم في المنتجات الصناعية

الوحدة: مليار$أمريكي

التجارة الخارجية	الصادرات§	الواردات§	الصادرات%	الواردات%
الدول المتقدمة	997	871	87,2	66,2
الدول النامية	146	272	12,8	23,8
الجموع	1143	1143	100	100

Source:trade profile2004,www.wto.gov.(le4/2/2011).

***صادرات المنتجات الأولية:**

- صادرات السلع الاستخراجية والسلع الزراعية.
- السلع الإستخراجية و أهمها البترول و الغاز الطبيعي و بعض المعادن
- السلع الزراعية و تتمثل في المواد الغذائية، مواد الخام الزراعية (البن، الشاي، الكاكاو).

يشكل البترول النسبة المرتفعة من صادرات أغلب الدول النامية و هو موجه لاستهلاك الدول المتقدمة. تجدر الإشارة إلى أن التقدم التكنولوجي أدى إلى نقص في بعض حجم الصادرات من المواد الأولية والجدول التالي يوضح حصة إنتاج المواد الأولية للدول النامية.

الجدول رقم03:التجارة العالمية في سنة 2004 بالنسبة للمواد الأولية . الوحدة: مليار $أمريكي

التجارة الخارجية	الصادرات§	الواردات§	الصادرات%	الواردات%
الدول المتقدمة	416	581	46,7	79,4
الدول النامية	316	151	43,2	20,6
المجموع	732	732	100	100

Source:trade profile2004,www.wto.gov.(le4/2/2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا:محددات تطور حجم و هيكل صادرات الدول النامية

توجد محددات خارجية وأخرى داخلية:

1 - المحددات الداخلية:

تتمثل فيما يلي [1]:

-الهيكل الاقتصادي لهذه الدول : يعتبر الهيكل الاقتصادي للدول النامية من أهم المحددات الداخلية المؤثرة في حجم و هيكل صادرات الدول النامية و أدى تواجد الاستعمار في هذه الدول إلى استغلال مواردها و ذلك لتوفير مواد الخام اللازمة لصناعات البلاد المتقدمة .كذلك أتخذ الاستعمار من هذه البلاد التي تحت سيطرته أسواقا رائجة للمنتجات الصناعية ولذلك لم يشجع التنمية الصناعية في هذه الدول و أدى ذلك إلى تخلف الهيكل الاقتصادي للدول النامية حيث اتسم بسيطرة إنتاج المواد الأولية. [2]

-دوال الإنتاج : ذكرنا أن صادرات الدول النامية تتمثل في القطاع الإستخراجي و المنتجات الزراعية و لذلك نرى أن مستوى الإنتاج يتأثر بالظروف الطبيعية فيما يخص الإنتاج الزراعي و المر دودية مرتبطة خاصة بهذه الظروف عكس الإنتاج الصناعي .

-الضغوط السكانية: إن أكثر الدول النامية تتميز بانفجار سكاني و لذلك انحصرت معظم اقتصادياتها في قطاعات إنتاجية لسد حاجياتها الداخلية و لا يوجه نحو التصدير إلا الشيء القليل لكي يغطي به نفقات الواردات من السلع الصناعية و الغذائية.

-معدل نمط الاستثمار : تركز الدول النامية على تنمية صادراتها على حساب القطاعات الأخرى ، و التخطيط الأمثل لهذه الاستثمارات هو الذي يعتمد على دراسة أثرها على تنمية الصادرات و الحد من الواردات للقضاء على عجز ميزان المدفوعات

2-المحددات الخارجية:

و تتمثل فيما يلي:

تطور طلب البلاد المتقدمة : عرفت السياسة الإنتاجية للدول المتقدمة تغييرات مختلفة مما أدى إلى التأثير على صادرات الدول النامية .فبظهور الثورة الصناعية كان الطلب على المواد الأولية مرتفعا مما أدى إلى ارتفاع حجم الصادرات في هذه الدول ، أما بالنسبة للوقت الحاضر اختلف الأمر حيث أن قيام تكتلات اقتصادية بين الدول المتقدمة أدى إلى حصر التبادل أكثر فيما بينها كالاتحاد الأوربي للتجارة الحرة و الكوميكون الذي فرض نظما احتكارية على صادرات الدول النامية.

---

[1] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى ،الاقتصاد الدولي،مؤسسة شباب الجامعة،1999، ص 106-111.

[2] – محمد حافظ عبدو الرهوان، أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية، شركة مطابع الطويجي التجارية،1997، ص299.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-اتجاهات شروط التبادل الدولي و أثرها : أثارت فكرة تدهور معدل التبادل الدولي خلافا نظريا بين رجال الاقتصاد فهنالك فريق يؤكد اتجاه معدل التبادل منذ فترة طويلة في غير صالح الدول التي تعتمد اقتصادياتها على الإنتاج الأولي و يعتبرون ذلك أحد العتبات الأساسية في عملية التنمية . و يرجع هؤلاء هذا التدهور في معدل التبادل إلى عوامل كاملة في جانبي العرض و الطلب و يعتبر التقدم التكنولوجي في نظرهم أحد العوامل الهامة التي تكمن وراء هذا التدهور حيث يؤدي إلى استفادة الدول المتقدمة المستهلكة للمواد الأولية و كمنتجة للسلع الصناعية بينما تخسر الدول النامية كمنتجة للمواد الأولية و كمستهلكة للسلع الصناعية .[1]

المطلب الثالث: مؤشرات قياس تنافسية صادرات الدول النامية

تتلخص تنافسية صادرات قطر معين في قدرته على مجاراة الطلب العالمي وزيادة حصصه بشكل مستمر في هذه الأسواق، وتحدد هذه القدرة من خلال عدة عوامل تتعلق بالأسعار والجودة والتسويق والقدرة على إيجاد ديناميكية لخلق ميزات تنافسية جديدة توفر أسواقا إضافية للسلع المصدرة، وبغرض تحليل وضع الدول النامية من حيث تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية سوف يتم الاعتماد على المؤشرات التالية:[2]

أولا:نسبة تركز الصادرات

إن قدرة الأقطار على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، تتوقف- من بين أشياء أخرى-على عدد السلع المصدرة من قبل هذه الأقطار ومدى وجود طلب عالمي عليها، فكلما كانت صادرات بلد معين منحصرة في عدد قليل من السلع زادت احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين وقلت قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة،مثل تمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع.وفي المقابل فان تنوع الصادرات يقيس ديناميكية القطر المصدر وقدرته على المنافسة الدولية.

ثانيا:توافق صادرات الأقطار النامية مع واردات الأسواق الدولية

من المحددات الأساسية لتنافسية صادرات أي قطر هو قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، ومن ثم فان توافق صادرات أي دولة مع واردات أهم الأسواق الدولية هو اللبنة الأولى لرفع قدرات الأقطار المصدرة على اقتحام الأسواق الدولية.

ثالثا:درجة تخصص الصادرات

من بين المؤشرات المستخدمة في الأدبيات المتخصصة حول القدرة التنافسية لصادرات بلد ما هي التجارة داخل نفس الصناعة، أي تصدير سلع واستيرادها داخل نفس المجموعات السلعية الضيقة، وهي مقياس بدورها لدرجة

---

[1] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، نفس المرجع السابق، ص 124.

[2] منير نوري،التسويق الاستراتيجي وأهميته في مسايرة العولمة الاقتصادية(إسقاط على الوطن العربي للفترة1990-2000)،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة،جامعة الجزائر،2005،ص ص274-281.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التخصص وما دام التخصص مهما كانت مصادره هو بحسب نظريات التجارة الخارجية الأساس في شرح اتجاه السلع المتاجر فيها وحجمها ونوعها، فهو بالضرورة عنصر مهم في تحديد القدرة التنافسية لصادرات أي قطر.

وبصفة عامة فلقد بينت الأدبيات انه كلما زاد مستوى تقدم الأقطار زاد مستوى التخصص الصناعي،كما لوحظ من خلال التجارب في دول شرق أسيا أن نجاحها في اقتحام الأسواق الدولية رافقه زيادة في التخصص الصناعي.

رابعا:تطور حصص الصادرات النامية ذات الميزة النسبية

عادة ما يعتقد بان اكتساب ميزة تنافسية أو نسبية في سلعة محددة أو قطاع محدد سوف يمكن الأقطار من المحافظة عليها من خلال تراكم التجربة والخبرة.

خامسا:ديناميكية صادرات الأقطار النامية

درجت أدبيات التجارة الخارجية أن تطلق على السلع التي يتزايد الطلب العالمي عليها **بالديناميكية**، وعلى هذا الأساس تعرف السلع الديناميكية على أنها السلع التي يتزايد الطلب العالمي عليها أو تتزايد حصتها في الصادرات الدولية،ومن هذا المنطلق يمكن تبويب أي سلعة مصدرة من قبل أي قطر إلى أربع مجموعات بحسب ما إذا كانت حصة تلك السلعة في إجمالي صادرات ذلك البلد تزيد أم تتضاءل وكذلك بحسب ما إذا كان الطلب العالمي يزيد عليها أم لا، ويمكن تلخيص هذا التبويب في الجدول التالي:

الجدول رقم04:مصفوفة الأسواق والحصص

حصة المنتج في التجارة العالمية / حصص المنتج في إجمالي صادرات القطر	صاعدة	هابطة
صاعدة (تنافسي)	تنافسية اكبر في سلع ديناميكية يزيد الطلب عليها	تنافسية اكبر في سلع يتراجع عنها الطلب
هابطة (غير تنافسي)	فقدان التنافسية في سلع ديناميكية	فقدان التنافسية في سلع غير ديناميكية

وبناءا على هذا الجدول فان ديناميكية أي قطر من حيث الصادرات يمكن أن تقيم من خلال كثافة الخانتين الشمال شرقية والجنوب غربية حيث تعكسان قدرة ذلك القطر على تصدير سلع يزيد الطلب عليها عالميا وتحويل هيكل صادراته بعيدا عن السلع التي تقهقر الطلب العالمي عليها.وفي المقابل فان الخانتين المتبقيتين تعبران عن توجهات غير ملائمة فيما يتعلق بكسب أسواق في سلع يتناقص عليها الطلب العالمي أو تقهقر الحصص بالنسبة لسلع يزيد عليها الطلب العالمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا:مؤشر ديناميكية الأسواق والتخصص

يشكل أداء صادرات الدول النامية المحور الرئيسي للتنافسية في الأسواق الدولية، ولعكس هذه الأهمية الكبيرة لهذا القطاع فقد حسب مؤشر فرعي موسع حول هذا الأداء يحتوي 10مؤشرات أولية، بحيث يشكل متوسطها المؤشر الجزئي المعروف بديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص.وفي الواقع عند التصميم الأولي لمؤشرات هذا القطاع اقترح الكثير من المتغيرات والمؤشرات والتي تعكس ديناميكية قطاع الصادرات،وللأسف الشديد لم تدرج كلها في المؤشر نتيجة شح البيانات، ومن أهم المؤشرات الأساسية التي تستخدم في تقييم قطاع الصادرات ومساهمته في بناء قاعدة تنافسية مؤشر حصة الصادرات من السلع المصنعة،وهو في الواقع يقيس الجهد التنموي نحو التوجه إلى نموذج مبني على الاستفادة من تصنيع السلع التحويلية والابتعاد عن تصدير السلع الأولية المعروفة بعدم المرونة السعرية والدخلية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى التذبذب الحاد في الأسعار وما له من أثار سلبية على الإدارة الاقتصادية الكلية ومن تدهور حدود التبادل،كل هذه العوامل أدت بالدول إلى التخلي تدريجيا عن سياسات إحلال الواردات والتوجه نحو إستراتيجية ترويج الصادرات لاستدامة معدلات النمو ورفاهية السكان.

المطلب الرابع:معوقات التصدير في الدول النامية

تواجه عملية التصدير في الدول النامية مشاكل مختلفة و متنوعة أغلبها مشتركة لتشابه خصائص هذه الدول واشتراكها في معظم الصفات التي جمعتها في مجموعة واحدة و أخرى مختلفة تخص بلد دون غيره، مرتبطة بنظامه الداخلي و بجغرافيته و غيرها من الخصائص الداخلية.و من بين هذه المشاكل :

- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة؛
- تركيز النمو في قطاع التصدير و هو القطاع الاستخراجي و الزراعي ؛.
- حجم الصادرات من المواد الأولية أقل من سعر الواردات من السلع الصناعية؛
- التقدم الفني لإنتاج السلع الزراعية أقل من التقدم الفني لإنتاج السلع الصناعية؛
- بعض الدول المتقدمة تفرض قيودا على استيراد المواد الأولية حماية لبعض قطاعاتها و هذه القيود كثيرا ما تواجه صادرات الدول النامية؛
- معدلات التبادل للمواد الأولية، عرفت عدة أزمات لأنها تتأثر بالتقلبات السياسية فخلال فترة التضخم العالمي عرفت أسعار المواد الأولية انخفاضا خاصة فيما يخص النفط؛
- انهيار حجم السلع الأساسية يرجع إلى تباطؤ الطلب العالمي و الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة و ارتفاع قيمة الدولار يؤثر على أسعار السلع الأساسية؛
- تبذل الدول النامية جهودا من أجل تصدير السلع الأساسية لزيادة حجم صادراتها ما عدا البترول كي تتغلب على عجز موازين المدفوعات؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- النقص المستمر في القيمة النسبية للصادرات ، فنصيب الدول النامية من الصادرات باستثناء البترول يتناقص باستمرار نظرا للتقدم التكنولوجي الذي أدى إلى تحقيق وفورات في استخدام المواد الأولية لإنتاج كميات مماثلة بطاقات أقل؛
- اختلال هيكل الصادرات نتيجة عدم التوازن في الهيكل الإنتاجي؛
- غياب تكنولوجيا العمليات والإنتاج بالحجم الكبير إلى الإنتاج بالطلبيات الصغيرة الحجم وبتكاليف مرتفعة لا تحقق القدرة على المنافسة؛[1]
- تشهد الصناعة في الدول المتقدمة تحولات تكنولوجية غير مسبوقة.فقد انحسر إستراد المواد الخام لصالح خامات أخرى بديلة مختلفة أقل سعرا وأكثر تناسبا مع التكنولوجيات الجديدة.من ناحية أخرى فقد تأثرت صادرات الخام باتجاه صناعات أوروبية لاسترداد مصنعات من دول أخرى بدلا من استرادها مباشرة من دول نامية؛
- تفرض الدول الصناعية المتقدمة بشكل خاص مواصفات ومعايير محددة لحماية المستهلكين والبيئة،بينما تتواضع مقاييس الجودة ومعايير المنتجات المعتمدة في العديد من الدول النامية.[2]

[1] فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، 2002، ص58.

[2] أحمد سيد مصطفى، إستراتيجية تصديرية عربية...كيف؟، أوراق ملتقى التسويق في الوطن العربي، الشارقة، 15-16أكتوبر 2002، ص148.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصـــــة الفصـــل

إن تنافسية الصادرات من القضايا التي لا يمكن بأي حال من الأحوال غض البصر عنها ، بما جعلها تحتل مكانه عالية بين برامج عمل الحكومات المختلفة سواء في الدول المتقدمة أو تلك النامية لما للتصدير من أهمية بالغة في دفع عجلة النمو الاقتصادي لأي دولة،لذا تسعي الحكومات المختلفة في الوقت الحالي إلي تعبئة الموارد المالية والبشـــرية وبناء القدرات لرفع تنافسية الصادرات المحلية خاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي تطرأ على قواعـــد التجـــارة الخارجية، ومع الاهتمام العالمي بالجانب البيئي، وما نتج عنه من تبني سياسات بيئية قد تكون عائقا أمـــام بعـــض صادرات الدول خاصة منها الدول النامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

انعكاسات السياسات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيـــــد:

إن العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية هي علاقة معقـــدة .فـــبعض الخـــبراء يـــرون في الامتثـــال للمستلزمات البيئية عبئا إضافيا يزيد تكاليف الإنتاج ويضر بالقدرة التنافسية للشركات والقطاعات الصناعية. ويصر البعض الآخر على أن المعايير البيئية هي آلية مفيدة لتحسين ك فاءة الإنتاج والحد من التأثيرات السلبية على البيئة لأن المجتمع برمته يدفع ثمن التدهور البيئي .وتبرز بالتالي الحاجة إلى معرفة ما إذا كانـــت المعـــايير والجهود البيئية الرامية إلى ضمان الجودة البيئية تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية أو تقلصها.وُتحدد درجة القدرة التنافسية على الصعيدين الوطني والمؤسسي باعتبارها القدرة على زيادة الدخل رغم التحديات التي تطرحهـــا السوق الدولية .ولذلك من الضروري تعزيز الاستراتيجيات المجدية على مستوى الأسعار والإنتاج وتصـــدير السلع والخدمات لدعم الجهود المبذولة من أجل زيادة القدرة التنافسية، لا سيما في البلدان الـــتي اعتمـــدت استراتيجيات للنمو تحركها الصادرات وسياسات تحرير التجارة .ويتناول هذا الفصل العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية من خلال تقييم مدى ودرجة تأثير الامتثال للمعايير البيئية على القدرة التنافسية لصـــادرات الدول النامية.ولذلك يهدف هذا الفصل إلى تحديد أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية،وهذا من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

- **الارتباط بين التجارة والبيئة**
- **أثر السياسات البيئية على تنافسية الصادرات**
- **أثر السياسات البيئية على تنافسية الصادرات في بعض الدول النامية**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:الارتباط بين التجارة والبيئة

العلاقة بين التجارة والبيئة متشعبة ،حيث أن كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، وسوف نتناول هذه العلاقة من خلال التعرض للجوانب التالية:

المطلب الأول:العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة

بالرغم من أن الاهتمام بموضوع التجارة والبيئة وعلاقتهما بالتنمية المستدامة ترجع إلى ما قبل تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي صدر عام 1987 ،أو كما تسمى بلجنة "برونتلاند "والذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك "، إلا أن هذا التقرير هو الذي اكسب لمفهوم التنمية المستدامة الشعبية وأصبح المفهوم مألوفا ومتداولا في الأحاديث والمناقشات الاقتصادية والبيئية والسياسية .وأخذت العلاقة بين البيئة والتجارة انتشارا أوسع في التسعينات من القرن الماضي، عندما أقترح تضمين موضوعات البيئة في مفاوضات جولة أورجواي.وتنشأ العلاقة بين التجارة والبيئة من أن التجارة هي في الأساس تبادل للسلع والخدمات بسبل مختلفة بين الأفراد،المجموعات، الأقاليم والدول، وهي تتأثر بالموارد الطبيعية والبيئة وتؤثر فيهما .فالعلاقة بين التجارة والبيئة علاقة ترابطية، إذ تعتمد كافة الأنشطة الاقتصادية على البيئة، التي هي أساسًا كل المواد الأولية التي تدخل في الإنتاج، مثل المعادن، والغابات والأسماك، كما أن النفايات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية تؤثر في البيئة . وعلى الجانب الأخر تتأثر التجارة بالمخاوف المتعلقة بالبيئة، إذ أن حركة التجارة الدولية تتأثر بقواعد السوق التي تنادي بمنتجات نظيفة أو صديقة للبيئة.وقد ذهب البعض إلى أن تحرير التجارة سيؤدي إلى تزايد الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها؛ فالسياسات التي تنادي بتحرير التجارة الخارجية تهدف في الوقت نفسه إلى جعل النشاط الاقتصادي العالمي أكثر فاعلية ، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد ومستوى المعيشة، من خلال ارتفاع معدلات إنتاج السلع والخدمات وارتفاع معدلات التوظيف. ومن ثم سترتفع رفاهية الإنسان و درجة اهتمامه بالمحافظة على الموارد.على الجانب الأخر هناك من يرى أن تحرير التجارة الخارجية، وما ينتج عنه من توسع الإنتاج والتنقل، مما سيؤدي إلى إلحاق أضرار كبيرة بالبيئة و بالتنمية المستدامة[1].

خلاصة القول أن تحرير التجارة قد يكون مفيدا للبيئة وقد يكون ضارا بها، اعتمادا على القواعد والأنظمة المطبقة، فتحرير التجارة المبني على مراعاة القواعد البيئية سيساعد على التنمية البيئية والمحافظة على وتيرة التنمية المستدامة، ، وهذه العلاقة تتضح أكثر بالرجوع إلى الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة ، حيث هناك ثلاثة أبعاد أساسية تشكل الأعمدة التي تقوم عليها التنمية المستدامة كما تحقق المتطلبات الكمية والنوعية لتحسن الحياة البشرية وهى : البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

[1] الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة العربية الكبرى،أوراق عمل اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية،2007،ص3، (أخر تصفح 2010/06/12) www.escwa.un.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تظهر العلاقة الاقتصادية بين التجارة والبيئة في عدة جوانب . فلتحرير التجارة تأثيرات اقتصادية على البيئة وعلى التنمية، فقد يكون عاملا مساعدا في نشر تكنولوجيا حماية البيئة ونشر المنتجات والتكنولوجيا الصديقة للبيئة، مثل الطاقة الشمسية، بدلا من المنتجات أو التكنولوجيات الأخرى الضارة بالبيئة؛ كما تساعد التجارة على تحقيق الأهداف التنموية للمجتمعات.وعلى الجانب الآخر تظهر الجوانب السلبية في تجارة المنتجات التي لا يجب تبادلها تجاريا لتأثيراتها السلبية وضررها بالبيئة، مثل المخلفات الخطيرة أو السامة خاصة أثناء نقلها من مكان إلى آخر، كما أن الاعتماد الكلي على الموارد الطبيعية في الصناعة والتجارة ، مثل الغابات، آثار بيئية سلبية. ومن جهة أخرى يؤثر التبادل التجاري مع دول تراعي المتطلبات البيئية على الهيكل الاقتصادي، إذ يساعد على انتشار القطاعات الاقتصادية غير الضارة بالبيئة، ويجعل المصدرين يغيرون من طرق الإنتاج وهكذا ليس الاعتقاد أن التجارة لابد وأن تضر بالبيئة صحيحا، لأن العلاقة، بينهما تعتمد على مدى التوافق بين السياسات البيئية والتجارية المطبقة.ويمكن تبسيط العلاقة بين التجارة والبيئة استنادا إلى المخطط التالي:

الشكل رقم4:مخطط العلاقة بين التجارة والبيئة

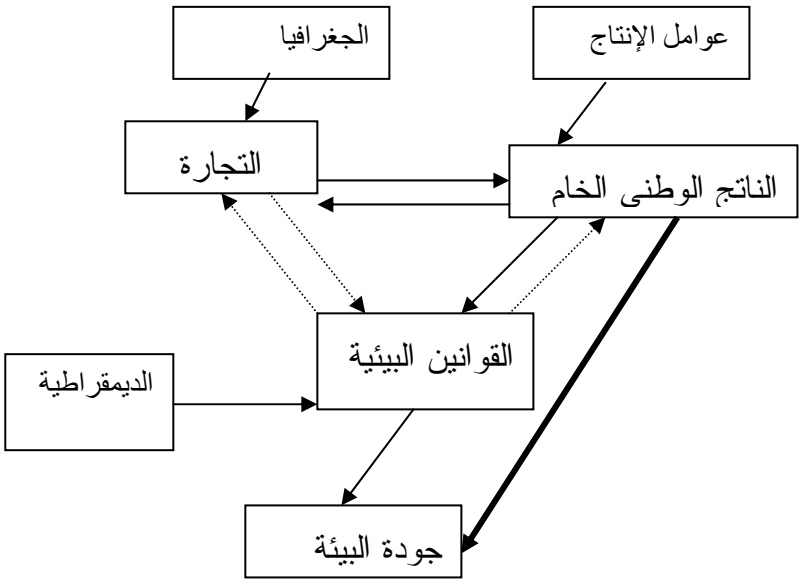

Source: jeffreyA.frankel, Andrew k.rose, is trade good or bad for environment, working paper 9201, September, 2002, p9, http://www.nber.org, (أخر تصفح2010/05/23)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني:الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة والبيئة

يتجسد التعاون الدولي في مجال البيئة في مجموعة من الاتفاقيات البيئية الدولية، التي تهدف إلى حماية البيئة ومواجهة التلوث البيئي والحد منه، إلا أن معظم تلك الاتفاقيات ترتبط بالتجارة أو تتناولها بشكل أو بآخر . هذا بالإضافة إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المنبثقة عن جولة أوروجواي، التي تتناول موضوعات التجارة والبيئة في عدة نصوص وأحكام وأهم الاتفاقيات التي لها جوانب تجارية[1]:

أولا:مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية

والذي عقد في ريودي جانيرو عام 1992، يعد هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات التي عنيت بموضوعات البيئة. ومن بين الوثائق التي صدرت عنه، تلك التي تضع مبادئ لكيفية الاستفادة من الغابات في العالم دون الإضرار بالبيئة.لكن الوثيقة الأهم كانت أجندة القرن 21 خلال القرن الحادي والعشرين للقضاء على المشاكل التنموية والبيئة .كما تم الاتفاق في المؤتمر على توقيع اتفاقيتين هما : اتفاقية المناخ، التي تعنى بمواجهة التغيرات المناخية، واتفاقية التنوع البيولوجي التي تعنى بالمحافظة على تنوع النبات والحيوان.

ثانيا:أجندة القرن 21

هي برنامج عمل لمكافحة المشاكل البيئية والتنموية التي تواجه العالم . ويعتمد برنامج العمل هذا على توطيد السياسات الوطنية وتفعيل وتقوية الاقتصاديات البيئية الدولية، من أجل تسريع التنمية. وتربط الأجندة تحقيق التنمية المستدامة بالتجارة والمحافظة على البيئة، إذ تنص على أن يقوم المجتمع الدولي بتأكيد وتعزيز السياسات البيئية والتجارية.كما تهدف الأجندة إلى توفير وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عادل يسمح للدول، خاصة النامية منها، بتحسين وتطوير هياكلها الاقتصادية وإيجاد فرص أفضل لنفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

ثالثا:مؤتمر جوهانسبرج

كان مؤتمر جوهانسبرج، الذي عقد في سبتمبر عام 2002 أحد المؤتمرات المعنية بالبيئة. وقد أكد على المبادئ التي نادى بها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وإعلان "**ريو** "الصادر عنه . واتفقت الدول المشاركة فيه على أن حماية البيئة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمور لا بد منها للوصول إلى التنمية المستدامة .وقد تعرض المؤتمر للتحديات التي تواجه العالم فيما يتعلق بالبيئة، وأكدوا أن البيئة العالمية لا تزال تعاني من التدهور .فتناقص التنوع البيولوجي مستمر، وكذلك استنفاد الثروة السمكية، و التصحر الذي يتلف مساحات متزايدة من الأراضي الخصبة، هذا بالإضافة إلى الآثار الضارة لتغير المناخ ، وتزايد حدوث الكوارث

[1]United Nations Environment Programme and the International Institute for Sustainable Development, Environment and Trade, A Handbook, 2000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطبيعية وما يترتب عليها من دمار، ولا يزال تلوث الهواء والمياه والبحار يحرم ملايين الأشخاص من الحياة الكريمة.

رابعا:اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض 1973

أبرمت هذه الاتفاقية عام 1973ودخلت حيز التنفيذ عام 1975 .وهي تهدف إلى مراقبة تجارة الأنواع الحيوانية المعرضة للانقراض وأجزائها والمنتجات المصنعة منها، من خلال عدة وسائل، منها الحظر النهائي، أو الحظر النسبي لتجارة بعض الأنواع وحق الترخيص الجزئي للتجارة في بعض المنتجات أو الأنواع الأخرى . وتضم الاتفاقية ثلاثة ملاحق تحدد أنواع الحيوانات والنباتات التي تعد في خطر ومعرضة للانقراض.

خامسا:بروتوكول مونتريال 1987 الخاص بحماية طبقة الأوزون

عقد مؤتمر مونتريال في كندا في سبتمبر عام 1987 تحت رعاية الأمم المتحدة . وقد أنشأ المؤتمر نظام تحكم في المواد الكيماوية التي تسبب ضررا لطبقة الأوزون، وذلك من خلال حظر إنتاج أو استخدام العديد من تلك المواد، ووضع قيود لاستخدام البعض الأخر. وتعتمد الآلية التي وضعها المؤتمر على التحكم في تجارة المكونات الضارة بطبقة الأوزون من جهة وعلى الاتجار في منتجات تحتوي مكونات غير ضارة من جهة أخرى .ومن المعروف أن التلوث البيئي يساعد على تآكل الأوزون كما أن استخدام الكيماويات والمبيدات الحشرية، وبعض صناعات أجهزة التكييف والتبريد تسهم في تدميره.

سادسا:اتفاقية بازل للرقابة على نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها 1992

تعكس هذه الاتفاقية مخاوف الدول النامية خاصة الأفريقية، من تحولها إلى مدافن لنفايات الدول المتقدمة. وهي تعتبر من أهم الوثائق التي وضعت للتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، و الغرض منها، توفير المعلومات للأطراف الموقعة عليها، حول النفايات وكيفية إدارتها، ولاسيما النفايات الخطرة، و مساعدة السلطات المحلية وتوجيهها في اتخاذ قرار إما بالموافقة على، أو رفض النقل عبر الحدود للنفايات التي تخضع للاتفاقية. وهذه الاتفاقية من الاتفاقيات التي رسمت فيها مبادئ أساسية تتعلق بالبيئة، علما بأن تطبيق هذه المبادئ يتفاوت من بلدٍ إلى آخر، لا سيما أن الكفاءة والتكلفة الاقتصادية هما الاعتباران الأساسيان عند وضع إستراتيجية إدارة النفايات.

سابعا:اتفاقية التنوع البيولوجي 1993

صيغت هذه الاتفاقية في شكلها النهائي في نيروبي في مايو 1992وأصبحت نافذة المفعول في ديسمبر 1992. وتعتبر هذه الاتفاقية الوثيقة الرئيسية لمعالجة شؤون التنوع البيولوجي وهي تهدف إلى تخفيف المخاطر المحتملة التي قد تحيق بالتنوع البيولوجي، وإلى التوزيع العادل والمتساوي للفوائد الناتجة عن استخدام الموارد الجينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامنا:بروتوكول كيوتو 1997

وهو البروتوكول الملحق بالإطار العام لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وعلى أساسه يقوم كل طرف في الاتفاقية بأداء التزاماته بتحديد وخفض إنبعاثات غازات الدفيئة بغية تعزيز التنمية المستدامة، كما تسعى الأطراف إلى تنفيذ سياسات وتدابير للحد من التأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تلحق ضررا بالأطراف الأخرى . وعلى هذا الأساس، تتعهد الأطراف المشاركة بتقديم بيانات تحدد مستوى أرصدة الكربون.كذلك شجع المؤتمر على إجراء البحوث بشأن الأشكال الجديدة والمتجددة من الطاقة وتكنولوجيات استخدم ثاني أوكسيد الكربون وتشجيعها وتطويرها بيئيا.

تاسعا:اتفاقية روتردام بشأن الإخطار بالنسبة لبعض الكيماويات الخطرة والمبيدات فيما يتعلق بالتجارة الدولية 1998

تتناول هذه الاتفاقية، مسألة الاتجار غير المشروع في المواد البيئية السامة والمنتجات السامة الخطرة، ومن أهم مبادئها تأمين قيام المصدرين بالإخطار المسبق عن نقل هذه المواد وتوحيد طرق الإخطار، بحيث يتسنى للدول النامية الإطلاع التام على مخاطر هذه المواد، ووقف استيرادها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

عاشرا:برتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة البيولوجية 2000

الهدف من هذا البرتوكول ، هو المساهمة في ضمان مستوى ملائم من الحماية في مجال أمان نقل وتداول واستخدام الكائنات الحية المعدلة جينيًا التي يمكن أن تترتب عليها آثار ضارة على التنوع البيولوجي، مع مراعاة المخاطر على صحة الإنسان أيضا، والتركيز بصفة خاصة على النقل عبر الحدود ، ويعتبر هذا البروتوكول خطوة هامة لكونه يوفر إطارا تنظيميا دوليا للتوفيق بين احتياجات التجارة،ومتطلبات البيئة، لا سيما وأن الأطراف الموقعة على هذا البروتوكول وهي الأطراف الموقعة على الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

المطلب الثالث:موضوعات البيئة في منظمة التجارة العالمية

كانت هناك آراء تنادي بتضمين موضوعات البيئة في مفاوضات جولة أوروغواي، ولكن لم يتم التوصل إلى توافق في هذا الشأن، فاكتفى الأعضاء بإنشاء لجنة خاصة للتجارة والبيئة تعنى بمناقشة وتحليل العلاقة بين التجارة والبيئة وتقديم تقارير بشأنها، بالإضافة إلى تقديم مقترحات في هذا الإطار ونص اتفاق مراكش بشأن تحديد اختصاصات اللجنة على" :تحديد العلاقة بين الإجراءات التجارية والإجراءات البيئية، من أجل تعزيز التنمية المستدامة؛ وتقديم مقترحات بشأن إجراء تعديلات لنصوص النظام التجاري متعدد الأطراف، تتوافق مع طبيعة النظام العادلة وغير التمييزية وتغطي اللجنة كافة مجالات النظام التجاري متعدد الأطراف، سواء كانت تجارة في الخدمات، أو تجارة في السلع أو الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية .ويقوم عمل اللجنة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مبدأين أساسيين :الأول هو دراسة موضوعات البيئة في الإطار التجاري، أي الاقتصار على دراسة تأثير السياسات البيئية على التجارة، لأن المنظمة ليست منظمة معنية بقضايا البيئة وأعضاؤها ليسوا معنيين بوضع معايير أو سياسات بيئية .أما الثاني، فهو أن الحلول المطروحة في حالة تحديد اللجنة لمشكلة ما، يجب أن تكون متماشية مع مبادئ منظمة التجارة العالمية[1].

هذا وتقوم اللجنة بدراسة العلاقة بين التجارة والبيئة من خلال إطار محدد يتناول عدة محاور منها:العلاقة ما بين القواعد التجارية والإجراءات التجارية ذات الإطار البيئي، بما في ذلك الواردة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف؛ والعلاقة بين القواعد التجارية والسياسات البيئية ذات الأثر التجاري؛ وعلاقة القواعد التجارية بالرسوم والضرائب البيئية؛ وعلاقة القواعد التجارية بالمتطلبات البيئية فيما يتعلق بالمنتجات والتغليف.ويجب الأخذ في الاعتبار إن عدم وجود اتفاقية منفصلة تتناول الجوانب البيئية للتجارة لا يعني أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لا تتضمن نصوصا وأحكاما خاصة بالبيئة .فهناك العديد من النصوص ذات الصلة بموضوعات البيئة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المنبثقة عن جولة أوروغواي، بما في ذلك الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الغات 1994 وذلك على النحو التالي[2]:

- ☒ تحدد مقدمة اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية[3] الأهداف التنموية وتنص على وجوب حماية البيئة؛
- ☒ تتضمن المادة 20 من اتفاقية الغات 1994الإستثناءات العامة للاتفاق، وتنص على جواز اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية الإنسان والحيوان والنبات والصحة، كذلك الإجراءات المتعلقة بالاحتفاظ بالموارد الطبيعية القابلة للنفاد؛
- ☒ تتناول اتفاقية القيود الفنية للتجارة، المعنية بالمعايير الصناعية والإنتاجية، الاشتراطات الفنية للمنتجات، وتقضي بأنه يجوز للدول الأعضاء تحديد معايير بيئية أو عمالية أو أية معايير أخرى للمنتجات الواردة إليها، شريطة توافر شروط محددة، مثل الإخطار والشفافية؛
- ☒ تسمح اتفاقية الصحة والصحة النباتية بتطبيق التدابير الضرورية لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات .وليست الاتفاقية معنية فقط بالحماية وإنما أيضًا بتحسين أوضاع صحة الإنسان

---

[1].World Trade Organization, Trading into the future- beyond the agreements – environment, www.wto.org (أخر تصفح 2010/04/13)

[2] الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة والبيئة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 9-10، (أخر تصفح 2010/5/23) www.escwa.un.org

[3] تنص على"" إذ تدرك أن علاقتها في مجال التجارة والمساعي الاقتصادية يجب أن تستهدف رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة واستمرارًا كبيرًا في نمو حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعلي وزيادة الإنتاج المتواصلة والاتجار في السلع والخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقًا لهدف التنمية، وذلك مع توخي حماية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بصورة تتلاءم واحتياجات واهتمامات كل منها في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية، في آن واحد"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحيوان والنبات .وهي تحدد القواعد المتعلقة باتخاذ تدابير الصحة والصحة النباتية، شريطة توفر شروط محددة؛

- ☒ يعفي اتفاق الزراعة البرامج البيئية من الالتزام بتخفيض الدعم؛
- ☒ تسمح اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، للدول الأعضاء برفض منح براءة اختراع إذا كان محل البراءة حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، أو إذا كانت تلحق ضررا شديدا بالبيئة؛
- ☒ تتضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات أيضا نصوصا تتعلق بالبيئة، إذ تنص المادة 14على إعفاء الإجراءات الضرورية المتعلقة بحماية الحياة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية من القواعد العامة للاتفاقية في حالة توفر شروط محددة.

المطلب الرابع:مشاكل بيئية تؤثر في التجارة العالمية

لا تتعارض مبادئ منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالمساواة بين الدول والشفافية في الأداء بأي شكل من الأشكال مع الإجراءات التجارية المتعلقة بحماية البيئة .وتعتبر منظمة التجارة العالمية أن التعامل مع المشاكل البيئية وإيجاد الحلول لها يجب أن يدخلا ضمن إطار قوانين البيئة المعتمدة عالميا. إلا أن العديد من مشاكل البيئة في الدول النامية يرتبط بطرق الإنتاج .والتحول إلى طرق إنتاج صديقة للبيئة عملية معقدة وتتطلب موارد مالية إضافية تعجز الحكومات في الدول النامية عن توفيرها، فهي توجه أولوياتها إلى مكافحة الفقر عن طريق زيادة الإنتاج بغض النظر عن المخاطر التي قد تحيق بالبيئة نتيجة ذلك .كما تساعد برامج الدعم على الاستمرار في استخدام التكنولوجيات والمنتجات القديمة التي تسبب ضررا للبيئة .كذلك ثبت أن عددا من المنتجات التي تعتمد عليها صادرات الدول النامية يلحق ضررا بالبيئة.فالمنتجون والمصدرون الرئيسيون لتلك المنتجات دول نامية لا تستخدم طرق إنتاج أو تكنولوجيا صديقة للبيئة، إذ يلجأ منتجو القهوة مثلا إلى استخدام المبيدات بشكل مكثف لتقصير وقت الزراعة، ويفعل ذلك أيضا منتجو الموز، وتستخدم المواد الكيماوية بكثافة في تصنيع المنسوجات والملابس. ولعل ذلك ما حدا بالبعض إلى القول أن التجارة تسبب وتنشر التلوث البيئي .لكننا أوضحنا سابقا أن العلاقة السببية تعتمد على مدى توافق السياسات التجارية والبيئية المطبقة .وقد بينت منظمة التجارة العالمية أن التجارة ليست سببا أساسيا في تدهور البيئة، بل أن قوانين السوق وأساليب تعامل الحكومات مع المشكلات البيئية هي السبب الرئيسي .ورغم ذلك أكدت المنظمة أن التجارة قد تكون في بعض الأحيان عاملا أساسيا في تزايد المشاكل البيئية وذلك من خلال عدة مجالات:[1]

[1]World Trade Organization, Trading into the future- beyond the agreements – environment, www.wto.org (أخر تصفح 2010/04/13).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-في مجال الزراعة:أظهرت تقارير منظمة التجارة العالمية أن الاستخدام المكثف للمواد الكيماوية في الزراعة يؤثر على الحياة البشرية ويضر بالمزروعات، كما تنعكس آثاره السلبية على المياه الجوفية أيضا؛

2-في مجال مكافحة إزالة الغابات: يمثل انخفاض رقعة الغابات والمراعي واختفاء الأراضي الرطبة من جراء التوسع الزراعي لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية مشكلة إضافية على طريق النمو، مما أدى إلى ظهور مشكلة التنوع البيولوجي .ولا تزال أراضي الغابات الطبيعية في العالم تحول إلى أراضي زراعية في البلدان النامية الاستوائية .وقد بلغ معدل إزالة الغابات أعلى نسبة له في دول أفريقيا وأميركا الجنوبية .وهنا تتداخل المصالح ما بين زيادة الطلب على الموارد الزراعية بفعل النمو السكاني وبين الحاجة الماسة إلى الغابات والتشجير من أجل الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة؛

3-قد تزيد السياسات التجارية من حدة المشكلات، فعلى سبيل المثال يزيد ارتفاع دعم المواد الغذائية من تحويل الغابات إلى مساحات زراعية .كما ساعدت إزالة الحواجز التجارية وسياسات الدعم المزارعين على زيادة الإنتاج من أجل التصدير وهذا أيضا يؤدي إلى تزايد الطلب على الأراضي الزراعية؛

4-تعتبر منظمة التجارة العالمية الاحترار العالمي، المتأتي من تزايد انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون لا سيما في الصناعات التي تستعمل الطاقة بشكل واسع مثل صناعة السيارات وغيرها، شأنا دوليا يستدعي تضافر الجهود من أجل إيجاد حلول مناسبة .وفي هذا الصدد، تقترح منظمة التجارة العالمية فرض ضرائب على التلوث .وهذا ما فعلته الدانمارك مما أدى إلى زيادة كلفة الإنتاج في صناعاتها؛

وفي كافة الحالات لا تعتبر منظمة التجارة العالمية أن التجارة هي السبب الرئيسي في التدهور البيئي، بل هو إخفاق السوق والسياسات البيئية في حل هذه المشاكل.وكما سبق القول نقاط التلاقي بين التجارة والبيئة كثيرة ومتشعبة إلى درجة تجعل من الصعب الفصل بينهما .مع ذلك لا يجوز أن تحمل التجارة الدولية كل أسباب التدهور البيئي الذي نشهده منذ فترات طويلة. وقد تضمنت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف بعض التدابير بشأن انتقال السلع وارتباطها بالبيئة مثل:معايير السلع النهائية؛ وعمليات التصنيع وطرق الإنتاج؛ وإجراءات الاختبار، والمعاينة، والتصديق والموافقة؛ وإجراءات الحجر الصحي؛ والطرق الإحصائية وإجراءات أخذ العينات وطرق تقويم المخاطر؛ ومتطلبات التعبئة والتغليف والعلامة البيئية والتسمية المتصلة مباشرة بسلامة الأطعمة والمواد الغذائية. كما أعطت أجندة الدوحة للتنمية في فقرتها الثالثة والثلاثين مجالات أوسع لمشاركة الدول النامية في مواضيع البيئة والتجارة .كذلك دعت الفقرة الواحدة والثلاثين منها إلى مناقشات حول تخفيض، أو إذا استدعت الحاجة إزالة الحواجز الضريبية وغير الضريبية على السلع والخدمات البيئية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:أثر السياسات البيئية على تنافسية الصادرات

إن اتخاذ السياسات والتدابير من أجل حماية البيئة لا تتم دون تكلفة إذ تتحمل الدولة قطاع عام وخاص تكاليف مباشرة تتمثل في المبالغ المنفقة على علاج بعض الأضرار البيئية.وتلك التي يتم تحملها لمنع حدوث تلوث أو خفض مستوياته.كما قد يترتب على تنفيذ هذه السياسات تغييرا في المراكز النسبية في العلاقات الاقتصادية بين الدول،في مجالات تحركات رؤوس الأموال،الاستثمارات الأجنبية،نقل التكنولوجية والعلاقات التجارية...الخ.ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أثر السياسات البيئية بمختلف أدواتها على المبادلات التجارية الدولية خاصة بالنسبة للدول النامية.

المطلب الأول:السياسات البيئية الاقتصادية(تضمين التكاليف)

تقوم السياسات البيئية كما رأينا في الفصل الأول على مبدأ تحميل الملوث تكاليف التلوث. ومن هذا المنطلق فإن تأثير هذا النوع من السياسات على المقدرة التنافسية يكون من خلال تأثير تضمين التكاليف البيئية على حجم الإنتاج وشروط ومكاسب التجارة.

أولا:تضمين التكاليف البيئية وحجم الإنتاج

يؤدي إدخال التكاليف البيئية في الاعتبار على المستوى الكلي أو الجزئي إلى إعادة تخصيص الموارد التنموية بحيث يتم توجيه جزء منها للأغراض البيئية ويزداد حجم الموارد المخصصة لهذا الغرض كلما ازدادت مستويات التلوث ومستويات خفضه المرغوبة،وكذلك ارتفعت تكاليف هذا الخفض.ومما لاشك فيه أن إعادة تخصيص الموارد على النحو السابق قد تعني سحبا لجزء منها من الاستثمارات الإنتاجية مما قد يؤدي إلى خفض إمكانات المجتمع لإنتاج السلع والخدمات وهو ما يعرف بنفقة الفرصة الاجتماعية البديلة.هذا التحول في الموارد يؤثر بدوره بالسالب على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال خفض الاستهلاك من السلع المحلية.لكن هذا الخفض قد يتم تعويضه عن طريق الاستيراد لسلع مماثلة.كما يؤدي ولاشك إلى خفض صادرات الدولة من السلع التي تدخل في تجارتها الدولية وذلك بسبب انخفاض القدرة التنافسية لهذه الصادرات بسبب ارتفاع تكاليف خفض التلوث.

الشكل رقم05:تضمين التكاليف البيئية وحجم الإنتاج

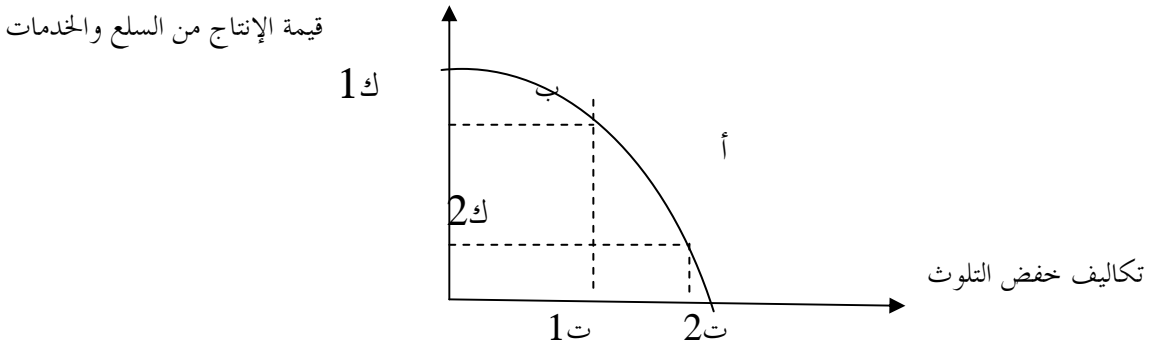

المصدر: احمد عبد الخالق السيد، السياسات البيئية والتجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار الكتاب، المنصورة، 1994، ص40.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يصور لنا المنحنى السابق أن العلاقة بين خفض التلوث ومكافحته وحجم الإنتاج نتيجة تضمين التكاليف البيئية تقوم على نوع من المقابلة ويستدل المحللون الاقتصاديون على إمكانية حدوث ذلك بالأموال الضخمة التي تخصص للأغراض البيئية والتي أصبحت تقدر بعشرات المليارات وأصبحت تمثل نسبا غير ضئيلة من إجمالي الناتج المحلي وكذلك إجمالي الاستثمارات الصناعية.وكما تشير تقديرات البنك الدولي أن تكاليف خفض التلوث الصناعي في الدول النامية تقدر بـ10-15مليار دولار في العام وهي تمثل 2%إلى3%منGPD.هذا في ظل انخفاض مصادر التمويل في هذه الدول مما يؤدي إلى خفض معدلات الإنتاجية ومن تم انخفاض حجم الإنتاج وها بدوره يؤثر على حجم الصادرات بالانخفاض.

كما يؤثر تضمين التكاليف على حجم الإنتاج وبالتالي الصادرات من خلال تأثيره على تكاليف الإنتاج ومن ثم الهياكل النسبية للأسعار. فالمؤسسات قد تكون مجبرة على التوافق مع السياسات البيئية ومن ثم عليها السعي لخفض مستويات التلوث أو تحمل التكلفة التي يتم تقديرها من قبل السلطات المختلفة.كما أن المؤسسات قد تقرر من تلقاء ذاتها إدخال الاعتبارات البيئية في الحسبان تحت تأثير ضغط الرأي العام والمستهلكين.وأي كان الدافع لتضمين المؤسسات للتكاليف البيئية،فإنها تؤثر على تكاليف الإنتاج بالزيادة ومن ثم على الأسعار النسبية للسلع والخدمات والمقدرة التنافسية وعلى العلاقة بين الطلب والعرض المحلي والأجنبي وعلاقة الصناعات بعضها ببعض مما يكون تأثيره كبيرا على حجم الصادرات.وهذه الزيادة قد تحدث بشكل مباشر نظرا لازدياد تكاليف خفض التلوث والرقابة البيئية...الخ.كما قد تحدث بشكل غير مباشر من خلال ارتفاع أثمان المدخلات المعنية التي تخضع بدورها لتدابير البيئية.وفي كلتا الحالتين تصبح المؤسسات مضطرة لتوجيه جزء من نفقاتها الاستثمارية لخفض التلوث والاستعانة في ذلك بالتكنولوجيا والتجهيزات المحققة لذلك.كما أن المؤسسات التي لا تستطيع أن تتوافق مع المتطلبات الجديدة قد تقرر الخروج من ميدان العمل في نهاية الأمر.ويمكن توضيح ما سبق اعتمادا على الشكل التالي:

الشكل رقم06: تضمين التكاليف البيئية وحجم الإنتاج

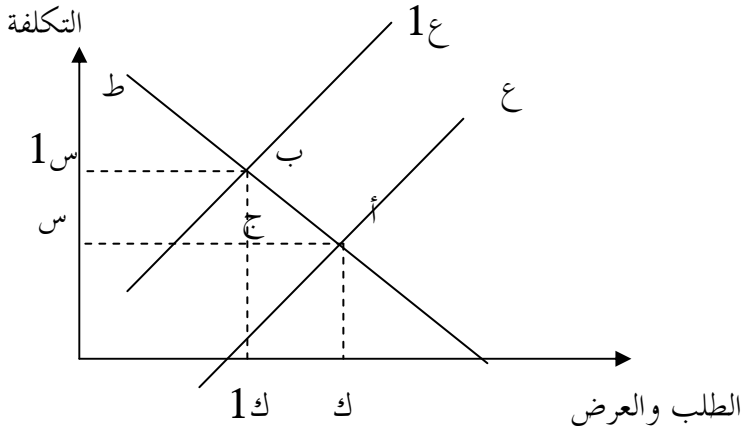

المصدر: احمد عبد الخالق السيد، السياسات البيئية والتجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار الكتاب، المنصورة، 1994،ص44.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذا الشكل يفترض أنه قبل تضمين التكاليف كان هناك توازن بين الطلب المحلي على السلع المحلية والمستورة وعرضها عند النقطة(أ)، إلا أنه بعد تضمينها ازدادت نفقة الإنتاج بالقدر(ب جـ) وبالتالي انتقل منحنى العرض من ع إلى ع1 ناحية اليسار ليعبر عن نقص الكمية المعروضة من الإنتاج المحلي.ويحدث هنا أمران الأول:قد تقل الصادرات إذا كان ازدياد التكلفة قد إثر بشدة على السلع الداخلة في تجارة الصادرات.والثاني أن الواردات قد تزداد لسد الفجوة التي نشأت من انخفاض الإنتاج المحلي من ناحية،وكذلك أن ازدياد التكلفة قد ينعكس على أثمان السلع المحلية من ناحية أخرى إذ يتجه المستهلكون لسد حاجاتهم من السلع الأجنبية المستوردة والتي قد تكون أرخص نسبيا.

وخلاصة القول أن تضمين تكاليف التلوث يؤثر سلبا على حجم الإنتاج وتكاليف الإنتاج المحلي مما يؤثر على المقدرة التنافسية للسلع المحلية وبالتالي انخفاض حجم الصادرات.

ثانيا:تضمين التكاليف البيئية وشروط التجارة ومكاسبها

تحتل الدول النامية مكانة ذات خصوصية في المشكلة البيئية كما رأينا في الفصل الأول لذا فإنه يقل عدد الدول التي تتبنى سياسات واضحة المعالم في هذا الخصوص.كما يقل وجود الدول التي تتشدد في تطبيق مثل هذه السياسات خاصة الاقتصادية منها. قد لا توجد تطبيقات كثيرة لمبدأ تضمين التكاليف في هذه الدول لذا لم تضمن أسعار صادراتها التكاليف البيئية مثلما فعلت وتفعل الدول المتقدمة.هذا في الوقت الذي تحمل فيه الأخيرة النفقات البيئية على تكاليف الإنتاج.وهذا الوضع غير المتوازن يؤدي إلى التأثير سلبا على الوضع التجاري للدول النامية[1]:

1-صادرات الدول النامية:

إن فرض ضرائب على استهلاك بعض السلع والخدمات،يؤدي إلى خفض استهلاكها ومن ثم الطلب عليها،مثل خفض استهلاك الوقود والطاقة بصفة عامة،كما أن ذلك قد يؤدي إلى تشجيع البحث عن البديل ليحل محل المستورد منها.وإذا استمر هذا التأثير،فانه قد يدفع الدول النامية المصدرة إلى خفض ثمن صادراتها إلى الدول المتقدمة أي أنها تتحمل هي جزء من تكلفة حماية البيئة في الدول المتقدمة،بغية النفاد إلى أسواقها،والتي تعد المستوعب الرئيسي لصادرات هذه البلدان.

2-واردات الدول النامية:

تتأثر واردات الدول النامية وذلك بتحميلها نفقات التدابير على الواردات من السلع المصنعة بصفة عامة،والسلع من المدخلات الوسيطة والرأسمالية بصفة خاصة.ويلاحظ أن هذه الواردات تمثل معظم واردات الدول النامية من الدول المتقدمة،كما يتميز طلبها عليها بأنه قليل المرونة،ومن ثم يكون رد الفعل لارتفاع أثمانها قليلا مما يؤثر سلبا

[1] عبد الخالق أحمد السيد ،أحمد بديع بليح،مرجع سبق ذكره،ص158-159.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكوين الرأسمالي في الدول النامية.لذا ينظر إلى التجارة الخارجية على أنها آلية لنقل أثار السياسات البيئية ي الدول النامية إلى الدول النامية.

هذا يعني أن الدول المتقدمة بتحميلها التكاليف البيئية للمنتج والمستهلك فيها تشرك الدول النامية التي لم تضمن نفقاتها أسعار منتجاتها في تحميل جزء من هذه التكاليف.هذا في الوقت الذي تظل فيه الدول النامية تئن بمفردها تحت أعباء حماية البيئة،هذا من جهة ومن جهة أخرى،يؤدي هذا الوضع إلى تدهور شروط التجارة في غير صالح الدول النامية ولصالح الدول المتقدمة،مما يعني تحويلا للدخول الحقيقية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.إذ علها أن تصدر كميات أكبر لتحصل على ذات القدر من الواردات السلعية.

نخلص مما سبق إلى أن السياسات البيئية الاقتصادية وما تعنيه من تضمين التكاليف بالمعنى السابق تحليله قد تمارس أثار سلبية على القدرة التنافسية بالنسبة للدول التي تطبق هذا المبدأ ي علاقتها مع غيرها من الدول.إذ قد تؤدي إلى خفض حجم الإنتاج ومستوى الإنتاجية هذا من جانب.ومن جانب آخر قد تعمل على زيادة معدل نفقة الإنتاج ومن ثم رفع معدلات الأثمان بالنسبة للسلع المحلية مقارنة بأثمان السلع المنافسة والتي لا تخضع لمثل هذا المبدأ.كما انه من ناحية ثالثة يؤدي مبدأ تضمين التكاليف إلى تعديل شروط التجارة يجعل الدول التي لاتاخد به تشارك في نفقة حماية البيئة ف الدول الأخرى.

المطلب الثاني:السياسات البيئية التنظيمية(معايير المنتجات)

لا تقتصر السياسات البيئية على الأساليب الاقتصادية،لكن توجد كما بينا في الفصل الأول مجموعة رئيسية أخرى تتمثل في الأساليب التنظيمية،والتي تعمد إلى تحقيق الأهداف البيئية اعتمادا على الأوامر والتوجيهات وليس من خلال التأثير في هياكل التكاليف والأثمان مثل الأساليب الاقتصادية ورغم ذلك فان لهذا النوع من السياسات تأثير على القدرات التنافسية لقطاع التصدير في الدول النامية.

أولا:معايير المنتجات والقدرة التنافسية

تمارس معايير المنتجات تأثيرا قويا على القدرة التنافسية وتزداد وطأة هذا التأثير إذا تم فرضها من جانب واحد،في حين لا تاخد بها الدول الأخرى أو تتساهل في تنفيذها.ويمكننا تحليل تأثير معايير المنتجات على الصادرات من خلال:[1]

*قد يتحمل المنتجون المحليون تكاليف إضافية للتكيف مع هذه المعايير ،مما يؤثر بالتالي في هياكل التكاليف والأثمان النسبية.ويصبح هذا التأثير ملحوظا إذا طبقت المعايير في بعض البلدان دون البعض الآخر.مما يجعل الأولى تفقد ميزة تنافسية في السوق الداخلية وكذلك السوق الخارجية.

[1] Frankel jeffry, global environnemental policy and global tarde policy, the Harvard peoject on international climate agreements, 2008, p15-16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*كما أن هذه المعايير قد تضع أعباء إضافية على الموردين الأجانب لكي تتلاءم منتجاتهم معها.ولما كان هناك تشابه كبير في المعايير البيئية السائدة في الدول المتقدمة الصناعية فلن توجد مشكلة كبيرة، لكن المشكلة توجد في الدول النامية حيث يوجد تأخر في تطبيق مثل هذه المعايير.وأكثر من هذا قد تختلف المعايير في بعض أسواق الاستيراد مما يضيف أعباء متعددة على المنتجين الأجانب ومن تم يفقدهم ميزة تنافسية مقارنة بالسلع المحلية.وتزداد التكاليف التي تلحق بالمورد الأجنبي، إذا كان حجم سوق التصدير محدودا، مما يجعله أكثر تأثرا بهذه المعايير وقد يقرر الانسحاب من السوق كلية.

*قد يصل أثر المعايير إلى حد حظر دخول السلع الأجنبية كليا أو جزئيا إذا لم تتوافر فيها الاشتراطات والمعايير البيئية.ومن أمثلة ذلك اشتراط خلو البترين من الرصاص، أو خلو المنتجات الزراعية من بواقي المبيدات.والواقع أن هذا النوع من الممارسات يحدث يوميا ضد صادرات الدول النامية الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة، بحجج الإسراف في استخدام كميات كبيرة من الأسمدة أو المبيدات، أو ارتفاع النسب الباقية منها في السلع تفوق النسب المحددة في أسواق هذه الدول.

*كما أن معايير المنتجات قد يكون لها تأثير على أسلوب وطرق الإنتاج ذاتها مما يتطلب تعديلا أو تجديدا وإحلالا.وهو أمر قد لا تقدر عليه المؤسسات الأجنبية المنافسة فتضطر إلى الخروج من المنافسة الخارجية.كما قد تضعف قدرتها على المنافسة في السوق الداخلية في ظل التحرير الواسع للتجارة الدولية.

وعلى العموم ومن خلال ما سبق فإن الدول المتقدمة قد تتخذ المعايير البيئية كأداة حمائية غير جمركية ضد صادرات الدول النامية.خاصة وأن الأخيرة تلعب دورا متواضعا للغاية في عملية وضع المعايير البيئية ككل.كما أن الدول النامية لا تستطيع توفير المبالغ المالية اللازمة للتوافق مع المعايير البيئية مما يؤثر على القدرة التنافسية لهذه الدول.وللتوضيح أكثر نستعين بالجدول التالي والذي يوضح تأثير المعايير البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم5 :أمثلة حول أثر المعايير البيئية على القدرات التنافسية في الدول النامية

المجال	السبب البيئي	النتيجة
الصيد البحري	معايير صحية للاتحاد الأوروبي منعت إسترداد الأسماك من بعض الدول النامية عام 1997.	فقدت تلك الدول لمصدر رئيسي للعملات الأجنبية، مما انعكس على مسيرتها التنموية.
صناعة المنسوجات	حظر استعمال بعض المواد الأولية المستخدمة في التصنيع لكونها تضر بالبيئة والصحة.	زيادة التكلفة في البلدان المنتجة مما أثر على قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية ومن ثم فقدت بعض أسواقها الخارجية.
صناعة الجلود	منع استراد الجلود والأحذية التي تدخل في صناعتها مواد صباغةOZA والـBCP.	تقليص قطاع التصدير في عدد من الدول النامية كما ساهم في زيادة التكاليف وبالتالي الأسعار مما انعكس على تناقص قدرتها التنافسية.
تجارة الأخشاب	إصدار قوانين تتطلب تحديد نوعية الأخشاب المستوردة ومصدرها وطالب الآخرون بالحد من استرادها.	التأثير على تجارة الأخشاب في العالم مما انعكس سلبا على بعض الدول النامية وخاصة دول جنوب شرق آسيا.

المصدر: الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة العربية الكبرى،أوراق عمل اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية،2007،ص11، (أخر تصفح) www.escwa.un.org2010/06/12

ثانيا:العلامة البيئية والقدرة التنافسية

رغم أن هذا الأسلوب اختياري ويركز على الجوانب الايجابية للمنتجات بأنها صديقة للبيئة أو منتجات خضراء،إلا أنه قد يمارس آثارا متفاوتة على الصادرات:[1]

-إذ يمكن أن يستخدم كأداة لترويج المنتجات التي تحمله وفي نفس الوقت قد يعمل كأداة حمائية ضد المنتجات التي لم تحصل عليه وحتى ولو كانت صالحة بيئيا.كما أن هذا الأسلوب قد يحابي المنتجات الوطنية ضد المنتجات والمنتجين الأجانب إذ أن المعايير التي تمنح على أساسها هذه العلامة قد تكون استجابة للطلبات والمصالح الاقتصادية والتجارية للمنتجين المحليين،كما أن هؤلاء يستطيعون التأثير بسهولة على تنفيذ وتطبيق هذا الإجراء أكثر من منافسيهم الأجانب،والمنتجون المحليون يستطيعون تحديد المجموعات السلعية التي تحصل على العلامة البيئية وشروط الحصول عليها.

[1] United Nations Environment Programme and the International Institute for Sustainable Development, Environment and Trade, A Handbook, second edition, 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-كما أن حدود المعايير اللازمة لمنح العلامة البيئية قد يتم تحديدها على أساس مستويات رفيعة بحيث لا يستطيع سوى عدد محدود من المنتجات الحصول عليها.وقد يتم تضييق دائرة المعايير لتحقيق ذات الغرض مما يستلزم أسلوب إنتاج معين أو تكنولوجيا بذاتها كما هو قائم في أسواق دول الـCODE في هذه الحالة قد يكون من الصعب على كثير من الدول النامية التوافق مع المعايير المطلوبة نظرا لارتفاع تكاليف ذلك.بما يفوق مثيلتها في الدول المتقدمة هذا من ناحية،كما أنها قد تكون غير مبررة اقتصاديا نظرا لقلة الحصة التصديرية لهذه الدول في الأسواق المتقدمة من ناحية ثانية.ومن ناحية ثالثة فانه لكي تظل منتجات الدول النامية منافسة في أسواق الدول المتقدمة فعليها أن تراعي الأسعار الموجودة في السوق وان أرادت زيادة الأسعار لتعكس التكلفة التي تحملتها كلها أو جزء منها فإن ذلك قد يكلفها السوق.

-كذلك قد تتفاوت الإجراءات الإدارية لمنح العلامة البيئية من دولة لأخرى حتى ولو تشابهت المعايير الفنية اللازمة لذلك،مما قد يسهل حصول المنتجات الوطنية عليها في حين يصعب ذلك على منتجات الدول الأخرى خاصة النامية.ومن أمثلة الإجراءات الإدارية ،ما يعرف بالفحص والتحقق في مكان الإنتاج حيث تصر بعض الدول كفرنسا على هذا الإجراء الذي يبدو بسيطا لكن يكلف الدول النامية نفقات إضافية من ناحية،كما أنه من ناحية أخرى قد يؤدي إلى حرمان بعض المنتجين في الدول النامية من الحصول على العلامة البيئية نظرا لان الكثير من منتجاتهم التي يصدرونها إلى أسواق دول الـOCDE تتم في مصانع وورش وربما في معامل صغيرة الحجم وعليه فلا يستطيعون تجاريا ولا ماليا التقدم والحصول عليها.

ومن الأمثلة على التأثير الضار لاشتراط الحصول على العلامة البيئية أن هبطت واردات النرويج من الورق البرازيلي لان الأخيرة لا تحمل العلامة المذكورة.كما تدرس دول الاتحاد الأوروبي توسيع نطاق العلامة البيئية لتغطي بعض المنتجات التي تحتمل المرتبة الأولى في صادرات الدول النامية مثل المنسوجات والملابس والأحذية وكذلك الأعشاب الاستوائية.وعلى أي حال فالأثر النهائي على صادرات الدول النامية يعتمد على ما إذا كانت منتجات الدول المتقدمة التي تحصل على العلامة البيئية لها مماثل من المنتجات الدول النامية والواقع أن التماثل يزداد كلما حققت الدول النامية خطوة على طريق التقدم ومن ثم الحصول على العلامة المذكورة قد تمثل عقبة على طريق تجارتها بشكل مباشر وغير مباشر.

المطلب الثالث:تنافسية الصادرات بين الأدوات الاقتصادية والتنظيمية

قد تلجأ الدول-كما رأينا سابقا-إلى المفاضلة بين طرق عديدة لمكافحة وخفض التلوث.هذا الخفض يمكن تحقيقه من خلال التنظيم وفرض المعايير،كما يمكن تحقيقه من باستخدام أدوات اقتصادية.ولا شك أن هذا الخيار أو ذاك يخلف أثارا هامة من بينها قطاع التصدير خاصة في الدول النامية كما رأينا في المطلبين السابقين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن نظرا لأن السياسات البيئية هي عبارة عن فن اختيار البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف المنشودة،لذلك ارتأينا أن نسلط الضوء في هذا القسم على مدى فاعلية كل مجموعة من الأساليب على الصادرات باعتبارها مناط البحث.

أولا:الأدوات الاقتصادية

يرى البعض أن الأدوات الاقتصادية التي تعتمد على قوى السوق أكثر كفاءة من الأدوات التنظيمية للدول التي تأخذ بها وتلك التي تتعامل معها.إذ يرون أن هذه الأساليب تخفض من التكلفة من خلال الوصول إلى نقطة التلوث المثلى التي توازن بين التكلفة الحدية والمنفعة الحدية المتحققة من تخفيض نسب التلوث.

كما أن الأساليب الاقتصادية تحقق الربط بين الكفاءة والفعالية من خلال قنوات عدة من أهمها:أنها توفر الحافز الدافع للملوثين مدفوعين بهدف تحقيق الربح وتعظيمه لكي يختاروا أقل الأساليب تكلفة لخفض التلوث وتجنب تحملهم أعباء مالية باهظة من ضرائب أو رسوم.فمثلا بالنسبة للضرائب، فالملوث يقوم بالخيار بين دفع الضريبة حسب مبدأ تضمين التكاليف أو يقوم بخفض إضافي ويتحمل تكلفة أقل حينئذ يختار بين الملوث تحمل التكلفة الأقل ومن ثم سيخفض التلوث.كما قد تدفع المنتجين إلى التحول إلى منتجات أخرى أقل تلويثا ومن ثم تكون أكثر قبولا في السوق المحلية والدولية.كما أنها تدفعهم للاستمرار في الخفض.

يضاف إلى ما سبق أن الأساليب الاقتصادية فعالة من ناحية قدرتها على توزيع تكاليف خفض التلوث على الملوثين كل حسب طبيعة نشاطه الملوث وإسهامه في التلويث،إذ تأخذ الظروف الفردية لكل ملوث في الحسبان عند زيادة الإصدارات والمخلفات وعند خفضها كذلك.

ويضيف البعض،أن مبدأ تضمين التكاليف قد تؤدي إلى تحقيق إيرادات وتوفير مصدر مهم للخزينة العامة.وأن ذلك قد يحقق ميزة استخدام هذه الإيرادات في خفض الأعباء المالية على المشروعات ومن ثم يقلل الآثار الاقتصادية الكلية الضارة بالاقتصاد في العمالة والتشغيل والتكلفة وأيضا المقدرة التنافسية.

في مقابل ذلك،يرى البعض أن الأساليب التنظيمية تتسم بالتعقيد كما تتسم بالعمومية ومن ثم توحد بين المشروعات في المعاملة وبالتالي تستبعد تحقيق وفورات التكلفة التي قد تنشا من التفاوت في مستويات التلوث وكيفية معالجة الإصدارات والمخلفات الملوثة والتي تختلف تكاليفها حسب إمكانيات وقدرات كل مصدر.

ثانيا:الأدوات التنظيمية

إلا انه في مجال المفاصلة يرى رأي آخر ضرورة التعامل المباشر مع التلوث وعدم الاعتماد على الأساليب الاقتصادية وحدها.وينظر هؤلاء إلى أن التلوث جريمة ينبغي معالجتها بقوانين بيئية واضحة المعالم يتم تطبيقها ليس من خلال استخدام الحوافز والكوابح السعرية،لكن بالسجن ويشبهون الأساليب الاقتصادية بفرض ضريبة على اللص كحافز لتشجيعه على إقدامه على السرقة.كما أن استخدام الأساليب الاقتصادية قد لا يكون فعالا حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يسود السوق الاحتكار إذ قد يؤدي تضمين التكاليف إلى خفض الإنتاج وازدياد الأسعار،وهو ما يؤدي إلى تخفيض القدرة التنافسية للصادرات.

ولعل الدراسات التطبيقية تقدم بعض الأدلة الهامة في هذا الصدد إذ أثبتت دراسة قام بها Bifghan لمقارنة تكاليف خفض التلوث باستخدام الأدوات الاقتصادية والتنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية أن الأسلوب الاقتصادي يحقق الانخفاض المطلوب بتكلفة 11,3مليون دولار أمريكي،في حين أن الأسلوب التنظيمي يكلف20,4مليونا.وقد يصل الوفر في التكلفة حسب تقدير Hahn بالملايين من الدولارات في حالة الاعتماد على الأساليب الاقتصادية[1].

يمكن القول عموما أن أفضل أداة من أدوات السياسة البيئية هي التي تحقق خفض مستويات التلوث بأقل تكلفة ممكنة أي تحقيق أغراض اقتصادية وبيئية في آن واحد.كما أن فعالية هذه السياسات تختلف باختلاف الدول وطريق تطبيق كل دولة لها.فقد تكون الأدوات الاقتصادية فعالة في الدول المتقدمة وفاشلة في الدول النامية والعكس.لكن ما يهم أن تكون أدوات لحماية البيئة فعلا بعيد عن تبنيها لأغراض اقتصادية فقط.

المبحث الثالث: دراسة الأثر في بعض الدول النامية

تتعدد طرق تقييم الأثر الذي يحدثه الامتثال للمعايير البيئية على القدرة التنافسية .فصانعو السياسات يستطيعون التطرق إلى كلفة الامتثال لمعيار معين على شركة أو قطاع اقتصادي وطني .كما يمكنهم، في حل بديل، أن يركزوا على مدى تأثر قطاعات اقتصادية مختلفة بالتغييرات في السياسات البيئية .وبهدف تحديد مدى تأثر القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدول النامية بالتغييرات في التكاليف الناجمة عن الامتثال للأنظمة البيئية.وبغرض التوضيح أكثر سوف يتم التطرق إلى تأثير السياسات البيئية على تنافسية الصادرات في بعض الدول النامية وبالتحديد بعض الدول العربية باعتبارها هي الأخرى دول نامية وذلك اعتمادا على بعض النتائج التي قامت بها مبادرة السياسات المتوسطية والتي استخدمت نموذج لارسن لقياس أثر السياسات البيئية على الصادرات.وسيتم ذلك من خلال دراسة السياسات التي تهدف إلى التخفيض في استعمال الطاقة استجابة للمتطلبات الدولية حول ظاهرة الاحتباس الحراري،ثم كيف يمكن للمعايير البيئية التأثير على قطاع الملابس في الدول النامية ،والتي تدخل في هيكل صادراتها كما رأينا في الفصل الثاني.

المطلب الأول:منهجية تحليل أثر السياسات البيئية على الصادرات(نموذج لارسن)

ينطلق المنطق الأساسي لنموذج لارسن من القاعدة القائلة إن الامتثال لأحد المعايير البيئية الأشد صرامة يزيد تكاليف الإنتاج، في البداية على الأقل، عندما يكون على الشركات أن تتكيف مع أحد التغييرات الطارئة على السياسة العامة .في هذه الحالة، تستجيب الشركات الهادفة إلى تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل تكاليف ممكنة

[1] عبد الخالق أحمد السيد ،أحمد بديع بليح،مرجع سبق ذكره،ص201.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

داخل الأسواق التنافسية للتغييرات الحاصلة في التكاليف عبر تعديل القرارات المتعلقة بالإنتاج، بما فيها قيمة أو أنواع المدخلات المستعملة و/أو قيمة النواتج المنتجة والمباعة .ويمكن أن تؤدي الاستجابة إلى التغير في الأنظمة إلى تعديلات في عمليات الإنتاج أو تغييرات في مستويات الإنتاج، إذ يسعى المنتجون إلى تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ومضاعفة الأرباح إلى أقصى حد .ويؤدي هذا الأمر بدوره إلى تغييرات في الصادرات و/أو الواردات في قطاع معين، يمكن التخفيف من أثرها بتحقيق مكاسب على صعيد الكفاءة أو تحويل بعض تكاليف الإنتاج الإضافية إلى المستهلكين المستعدين لدفع ثمن أعلى لقاء منتج يمتثل لأحد المعايير البيئية العالية.وطبقا لنمـــوذج لارسن هناك منهجيتين لقياس أثر السياسات البيئية على الصادرات وهي كالتالي:[1]

أولا:السياسات البيئية التي يتطلب استيفاؤها المعالجة الإضافية

تقع تكلفة التحكم في هذه الحالة على التكلفة الكلية للإنتاج:

$$C=c(w,r,y)+ya$$

حيث a تكلفة التحكم في الملوثات للوحدة الواحدة من الإنتاجw،وr أسعار المدخلات وy مقدار الإنتـــاج وc دالة التكلفة.

تؤدي زيادة التكلفة في هذه الحالة إلى انتقال منحنى العرض نحـــو اليســـار مـــن $Y=y(p,w,r)$ إلى $y(p,w,r-a)$،حيث p هو السعر العالمي للمنتج.ويمكن حساب مقدار الأثر على الإنتاج باستخدام قانون المرونة الســـعرية للعرض كالتالي:

$$n\,yp = \frac{\Delta Y}{\Delta p} \quad \frac{p}{Y} = \frac{\Delta p}{\alpha} \quad \frac{Y}{Y}$$

أو

$$\%\ \Delta\ Y = -\frac{\alpha}{p}\, yp\, n\, 100$$

وبافتراض عدم محدودية مرونة الطلب العالمي للسلعة،فإنه يمكن حساب معدل التغير في صادرات السلعة كالآتي:

$\%\Delta E = -Y/E.\%\Delta Y$ حيث E هو مقدار الصادرات

[1] مصطفى بابكر،البيئة والتجارة والتنافسية،مجلة جسر التنمية،العدد49،المعهد العربي للتخطيط،2006،ص11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا:السياسات البيئية الخاصة بالمدخلات واستخداماتها

للمنتج خياران في هذه الحالة، إما استبدال المدخل بآخر صديق للبيئة أو السيطرة على التلوث النتائج من استخدام المدخل.ويؤدي كلا الخيارين إلى زيادة سعر المدخل إما بفعل استبداله أو نتيجة معالجة التلوث الذي يسببه المدخل.

يمكن التعبير عن الأثر على الإنتاج باستخدام دالة الربح كالتالي:

$$\delta Y/\delta W = \delta X/\delta P = -\delta X°/\delta Y . \delta Y/\delta P$$

حيث: W سعر المدخل المسبب للتلوث.

X مقدار المدخل المعظم للربح.

$X°$ مقدار الطلب على المدخل للقدر المحدد للإنتاج.

وباستخدام قانون مرونة الناتج بالنسبة لسعر المدخل وقانون المرونة السعرية للعرض يمكن حساب الأثر على الإنتاج كالتالي:

$$\mathbf{n}_{yw} = WX/Yp . \mathbf{n}°_{xy} . \mathbf{n}_{yp}$$

أو

$$\% \Delta Y = \mathbf{n}_{yw} . \Delta W/W . 100$$

وبافتراض عدم محدودية مرونة الطلب العالمي للسلعة،فإنه يمكن حساب التغير في الصادرات كالآتي:

$$\%\Delta E = \% \Delta Y . Y/E$$

المطلب الثاني:تقييم أثر التغييرات في تكاليف الطاقة والكهرباء على تنافسية الصادرات

يمكن أن تؤثر السياسات البيئية على استعمال الطاقة والكهرباء بعدد من الطرق.فيمكن على سبيل المثال فرض الضرائب البيئية من أجل التخلي عن أنواع معينة من استعمالات الطاقة، أو إعادة هيكلة التكاليف بطريقة تغير مستويات استهلاك الطاقة .كما يمكن أن تفرض الدولة كميات الإنبعاثات في الهواء في بعض الصناعات،مما يتوجب على الشركات الاستثمار في المرشحات أو أساليب الإنتاج الأنظف. ويمكن أن تحدث الالتزامات الوطنية المطبقة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما فيها بروتوكول كيوتو، أثرا على أسعار وتكاليف الطاقة والكهرباء وعلى قدرة القطاع التنافسية. ويمكن توضيح أثر الزيادة في تكاليف الطاقة/الكهرباء على الإنتاج في قطاعات مختارة من دول نامية مختارة ومن تم التأثير على الصادرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم7: أثر الزيادة بنسبة مائة في المائة في تكاليف الطاقة/الكهرباء على الناتج في قطاعات مختارة

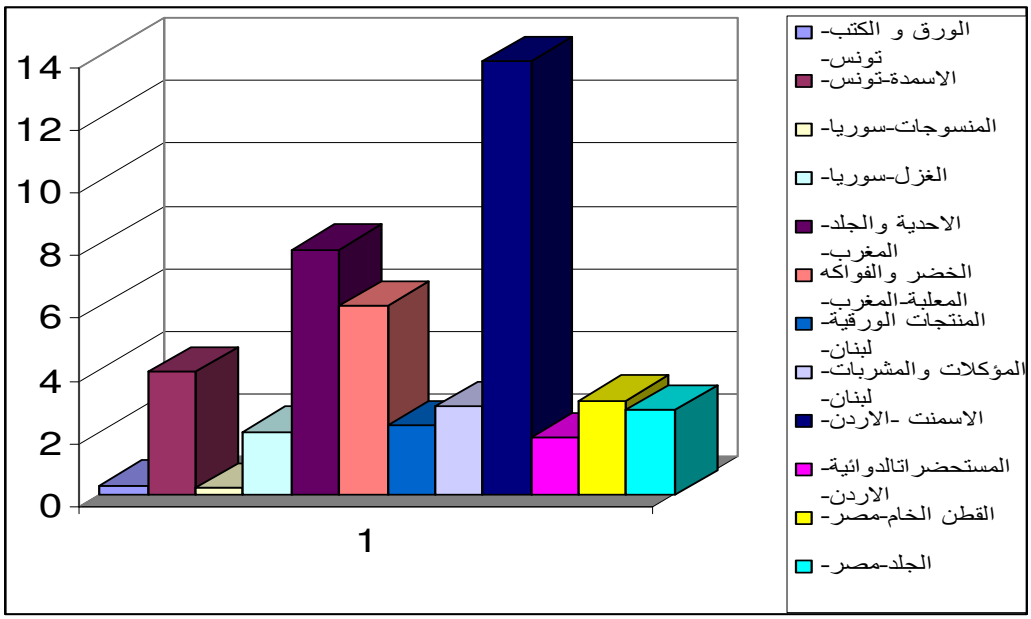

المصدر:المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية www.escwa.un.org/information puplication/edit/sdpd-05-4a.pdf, p2. (تاريخ أخر تصفح2010/09/22).

الشكل رقم 8: أثر الزيادة بنسبة مائة في المائة في تكاليف الطاقة/الكهرباء على الصادرات في قطاعات مختارة

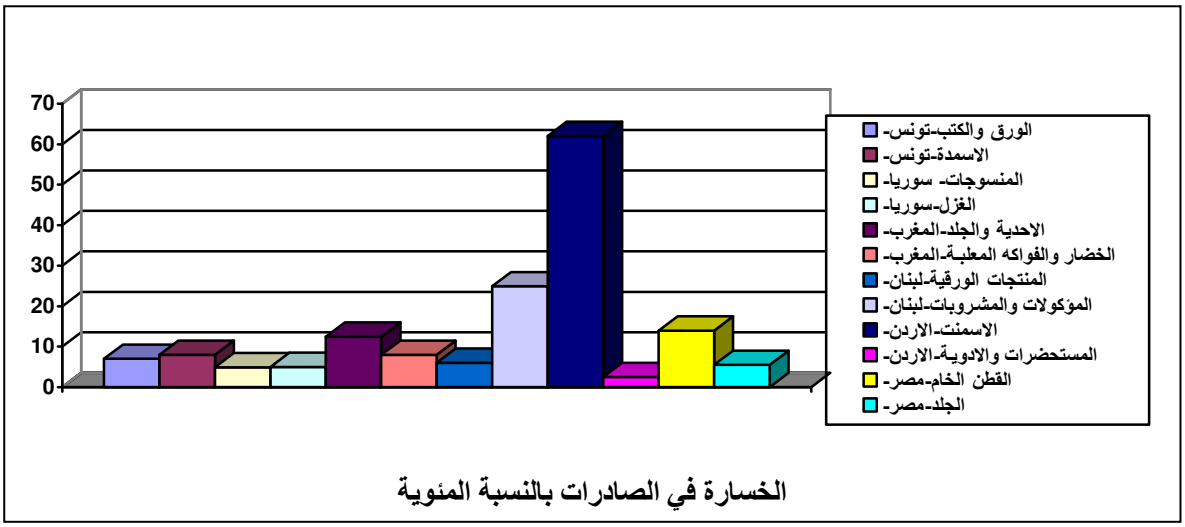

المصدر: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية (تاريخ أخر تصفح2010/09/22) www.escwa.un.org/information puplication/edit/sdpd-05-4a.pdf, p22.

فمن الواضح أولا أن للزيادات في تكاليف الطاقة آثارا سلبية على النواتج، غير أن آثارها على الصـــادرات أوضح بكثير في القطاع نفسه .فمعظم الشركات قادرة على التكيف مع الانخفاض الذي يتراوح بين 1و 4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المائة في مستويات الإنتاج، والناجم عن ارتفاع تكاليف مدخلات الطاقة كما يمكنها تخطيه عبر التحسينات في الكفاءة أو تحويل بعض تكاليف الإنتاج الإضافية إلى المستهلكين في السوق المحلية .غير أن الخسارة في القدرة التنافسية للأسعار الناجمة عن ارتفاع كلفة الإنتاج يمكن أن تولد خسارة في الصادرات بنسبة تتراوح بين 5 و 15 في المائة، ومن الصعب التخفيف من حدة هذا الأثر .

ثانيا، تحدث التغييرات في كلفة الطاقة عادة أثرا شديدا في القطاعات الثقيلة كإنتاج الإسمنت والأسمدة، إلا أن قطاعات التصنيع الخفيفة هي أيضا سريعة التأثر بتغير هياكل التكاليف المرتبط بمختلف منتجات الطاقة أو الكهرباء .وعليه، تشير التقديرات إلى أن قطاع الإسمنت في الأردن مثلا قد يعاني تراجعا في النواتج بنسبة 13 في المائة في حال تضاعف تكاليف الطاقة والمياه فيه غير أن قطاعات التصنيع الخفيفة في المغرب معرضة للتأثر بالحدة نفسها جراء ارتفاع تكاليف الطاقة، حيث تعاني نواتج الأحذية والسلع الجلدية وكذلك الفواكه والخضار المعلبة انخفاضا بنسبة تتراوح بين 6 و 8 في المائة في حال مضاعفة تكاليف الطاقة.

ثالثا، يمكن أن تخلف السياسات العامة المتعلقة بتسعير الطاقة والكهرباء آثارا على القدرة التنافسية لمختلف القطاعات في الدول النامية .

المطلب الثالث:المعايير البيئية وقطاع المنسوجات والملابس في الدول النامية

شهد قطاع المنسوجات والملابس خلال العقد الماضي تغييرات جذرية .ونمت تجارة الملابس بمعدلات أسرع بكثير من نمو تجارة المنسوجات، وتتخذ التجارة في هذين القطاعين وجهتين مختلفتين. فصادرات الملابس تكاد تتجه كلها نحو أسواق البلدان المتقدمة، في حين لا تتلقى هذه الأسواق إلا نصف الحجم الإجمالي من تجارة المنسوجات .لذا تعتبر أسواق البلدان الصناعية الأسواق الرئيسية بالنسبة إلى صادرات الملابس من البلدان النامية .غير أن الطلب على الملابس الجاهزة في البلدان النامية يبقى على العكس منخفضا نسبيا.ونتيجة لذلك، تؤثر رغبات المستهلك والأنظمة التي يخضع لها المنتج في البلدان الصناعية على إدارة المنسوجات والملابس وتسويقها على الصعيد الدولي .وذلك يطرح تحديات وفرصًا تنافسية جديدة أمام البلدان النامية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .ويتعزز هذا الاتجاه مع تزايد عولمة عمليات الإنتاج وتخصصها بين الشركات والبلدان بهدف تجاوز الضغوط التنافسية الدولية .ويمكن أن تنجم عن الأنماط العالمية المتغيرة لمقتضيات السوق والتجارة آثار هامة على المؤسسات التي تعجز عن التكيف سريعًا مع الظروف المتطورة.

أولا:تنافسية القطاع

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أكبر الأسواق للملابس وغيرها من السلع في هذا القطاع، وتبلغ حصتهما معا نسبة 73 في المائة من مجموع تجارة الملابس العالمية .غير أن مراكز إنتاج الملابس الخارجية تتحول لصالح البلدان التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج التي تتمتع بالمواقع الجغرافية الإستراتيجية . ولطالما كانت البلدان النامية تتمتع بهذه المزايا بفضل انخفاض معدلات الأجور نسبة إلى غيرها من البلدان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتقدمة ، والإنتاج المحلي لبعض المواد الخام .وسرعان ما تبين أن هذه الميزة النسبية ضعيفة. فبعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام2004 رجحت كفة الميزان التجاري العالمي بقوة لصالح المصدرين الآسيويين .وتظهر الأرقام التجارية أن البلدان التي تمتثل للأنظمة والمعايير البيئية الأشد صرامة مازالت قادرة على دخول الأسواق الأجنبية والحفاظ على قدرة تنافسية فيها .ويتضمن الشكل التالي مقارنة بين معدل الأجر بالساعة في تركيا وتونس والمغرب نسبة إلى حصة هذه البلدان من واردات الاتحاد الأوروبي في قطاع المنسوجات والملابس .فالأجور متدنية في المغرب وتونس، وهما أقرب، من حيث الموقع الجغرافي، إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بما فيها إسبانيا و بريطانيا وايرلندا الشمالية وفرنسا، غير أن حصة تركيا من هذه الواردات تكاد توازي ثلاثة أمثال حصة البلدين الآخرين.

وتضم تركيا أكبر عدد من الشركات المرخصة وفق المعيار14000 الصادر عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، ما يدل على التزام هذه الشركات بتحسين نظم الإدارة البيئية .وهذا إضافة إلى كون تركيا ملزمة بالامتثال لتشريعات الاتحاد الأوروبي بموجب اتحادها الجمركي معه عملا بجهودها الرامية إلى ضمان عضويتها فيه .أما تونس والمغرب، فغير ملزمتين بالامتثال للأنظمة البيئية المنصوص عليها في تشريعات الاتحاد الأوروبي . وعلى الرغم من ارتفاع الأجور والامتثال للمعايير الأشد صرامة المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة، فقد تمكنت تركيا من التفوق على تونس والمغرب في الحفاظ على قدرتها التنافسية في السوق الأوروبية .وقد تنبهت رابطات المنسوجات والملابس في تونس والمغرب إلى هذا الأمر، وهي تنشط في تدريب المصنعين المحليين ومدهم بالمساعدة الفنية لكي يتمكنوا من تحسين أدائهم البيئي.[1]

[1] – المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية (تاريخ أخر تصفح2010/09/22) www.escwa.un.org/information puplication/edit/sdpd-05-4a.pdf, p22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم9:مقارنة بين تكاليف اليد العاملة الحرفية والشهادات وفق المعيار14000 الصادر عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وحصص كل من تركيا وتونس والمغرب في السوق الأوروبية.

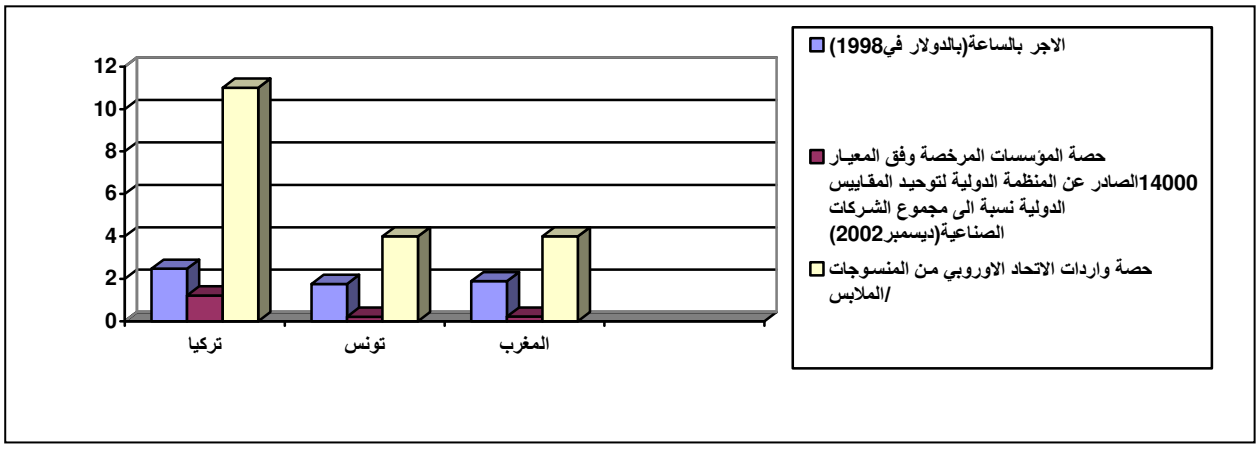

المصدر: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية www.escwa.un.org/information puplication/edit/sdpd-05-4a.pdf, p22(تاريخ أخر تصفح2010/09/22).

من خلال الشكل نلاحظ أنه رغم تميز الأجور في كل من المغرب وتونس بالانخفاض نوعا ما مقارنة بتركيا.هذا الفارق في الأجور سينعكس حتما على الأسعار النسبية لهذه الدول من خلال تكاليف الإنتاج.وعلى هذا الأساس من المفروض أن تكون حصة واردات الاتحاد الأوروبي في صالح تونس والمغرب،لكن الملاحظ هو العكس،لأن هناك عامل آخر وهو أن عدد المؤسسات الحاصلة على مقياس الأيزو للإدارة البيئية14000 في تركيا تفوق بكير عددها في كل من تونس والمغرب.إذا يمكن القول أن الأجور لم تعد تكفي لتشكيل ميزة تنافسية وإنما أضيف بعد آخر هو الجانب البيئي على درجة كبيرة من الأهمية.فالتعامل مع الدول المتقدمة يتطلب الاستجابة إلى المتطلبات الدولية في مجال البيئة،كما أن المستهلك في هذه الدول على قدر واسع من الوعي البيئي،فهو يختار المنتج على أساس الجودة والسلامة البيئية وقد يكون السعر آخر شيء يختار على أساسة المنتج.وبالتالي كل هذه العوامل سوف تؤدي إلى انخفاض تنافسية الصادرات للدول النامية عامة.

ثانيا:الشروط البيئية التي تؤثر في قطاع المنسوجات والملابس

يمكن ربط الشروط البيئية التي تؤثر في قطاع المنسوجات والملابس بمنتج معين، أو بعملية ما كعملية صرف، أو بالمستهلكين .وتفرض غالبية البلدان قيودا تنظيمية على وجود المواد الضارة في المنسوجات والملابس . وتتضمن هذه المواد :غاز الفورمالديهايد؛ وعوامل التبييض المشعة؛ والملينات التي يمكن أن تسبب أنواعًا من الحساسية؛ ومخلفات مبيدات الآفات؛ والمطهِرات؛ ومواد منع العفن بالتفاعل الكيميائي في أليـاف القطن والصوف، بما فيها مادة بنتاكلوروفينول؛ ومخلفات المعادن الثقيلة؛والمعالجات الكيميائية، بما فيها معوقات الحريق.ويكمن التحدي الذي يواجهه المصنعون في التطور المستمر الذي تشهده الأنظمة المتعلقة بالبيئة والصحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسلامة وفي ظهور علوم واكتشافات جديدة في مجال الآثار السلبية أو الإيجابية التي يحتمل أن تنجم عن مختلف المواد والمركبات الكيميائية .وتتمثل أهم الشروط البيئة التي تؤثر في قطاع المنسوجات والملابس مايلي[1]:

1 -المواد الخاضعة للقيود

تتسبب الفوارق بين الأنظمة والشروط التي ترعى شؤون البيئة والصحة والسلامة في زيادة في كلفة إجراءات رصد وإدارة عملية تقييم الامتثال للمعايير .كما أنها تطرح تحديات للشركات الساعية إلى العمل بطريقة واعية اجتماعيا وغير ضارة بالبيئة، ولا سيما في إطار السوق الدولية التي لا تنفك تهتم بالصحة والإنتاج النظيف.وبهدف تعزيز الاستدامة في الممارسات التجارية للشركات، أطلقت منظمة الأعمال المناصرة للمسؤولية الاجتماعية مبادرة في عام 2001 ترمي إلى إعداد قائمة بالمواد الخاضعة للقيود في منتجات الملابس التامة الصنع .وقد أعدت القائمة في ضوء المشاورات التي أجراها الأعضاء في هذه المنظمة للصناعة والجهات المعنية في القطاع العام واستعراض الأنظمة والتشريعات المتعلقة بهذا القطاع على الصعيد العالمي .وقد انتهت هذه العملية إلى إصدار قائمة في جانفي 2002بالمواد الخاضعة للقيود وحدودها وأساليب اختبارها .ثم استكملت القائمة في ماي 2004 ، وهي تتضمن قائمة أولية وتكميلية بالمواد الخاضعة للقيود

2 -مدونات السلوك الخاصة بالشركات

يمكن أن تكون مدونات السلوك مفيدة للشركات التي تسعى إلى ترسيخ سياساتها في مجالات مثل الأداء البيئي والمسؤولية الاجتماعية .ويمكن أن تضع المدونات شركات منفردة أو أن يتعاون على وضعها الشركاء التجاريون .وقد صيغت مدونات السلوك الدولية بهدف التوفيق بين المبادئ المشتركة بين مؤسسات تجارية ومنظمات وغيرها من الجهات المعنية .وتساعد مدونات السلوك على وضع مبادئ توجيهية موحدة للسياسات العامة تهدف إلى دعم إدارة عمليات الشركات ورصدها .ومن شأن هذه المدونات أيضا أن تحسن صورة الشركة في نظر عملائها من خلال إظهار التزامها بمجموعة مشتركة من المبادئ، وهذا يحسن بدوره قدرة الشركة التنافسية ومركزها في السوق. وتشمل مدونة السلوك عادة البنود التالية:

أ -بيان بالمبادئ يتضمن تفسيرا للغاية من المدونة؛

ب- تحديد المسؤوليات القانونية ووضع المعايير المحلية أو ما يفوقها من معايير والتزامات خاصة بالشركات؛

ج- تحديد اعتبارات التوظيف التي تشمل عموما بيانا واضحا ومفصلا بالأجور وساعات العمل والمستحقات والحسومات .وتشمل عادة بيانات بشأن عمالة الأطفال والعمل بالسخرة والإجراءات التأديبية للعمال وحرية التجمع؛

[1] – المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية (تاريخ أخر تصفح2010/09/22) www.escwa.un.org/information puplication/edit/sdpd-05-4a.pdf, p22(جميع الإحصائيات المتعلقة بهذا العنصر مأخوذة من هذه الدراسة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- تناول اعتبارات الصحة والسلامة والرفاه التي تحدد المسؤوليات الإدارية، بما في ذلك الدورات التدريبية على الإسعافات الأولية، والوقاية من الحرائق، والسلامة .ويمكن أن تسهب بعض المدونات في ذكر التفاصيل وأن تضع معايير تتعلق بالصحة الوظيفية والترتيبات الصحية والمطاعم المخصصة للموظفين؛

ه- وضع توجيهات للإدارة البيئية تتضمن سياسات بشأن الأداء البيئي والرقابة على الآثار البيئية الناجمة عن أنشطة المؤسسات التجارية، و جاهزية التصدي في حال وقوع حوادث بيئية؛

و- الرصد والتفتيش والتقييم الذي يحدد الطرف المسؤول عن رصد المدونة والتبليغ عن تطبيقها؛

ز- تحديد العقوبات وتوضيح الإجراءات التي تتخذ، عند الاقتضاء، في حالات عدم الامتثال للتدابير المدرجة.

وتستطيع الشركات العاملة في أي قطاع من القطاعات أن تعتمد مدونات سلوك، غير أن هذه المدونات أكثر شيوعًا وسط الشركات الدولية العاملة في قطاع المنسوجات والملابس، وذلك بفضل الوعي العام والاهتمام بظروف العمل والبيئة .ففي عام 1998 ، نجحت حملة الثياب النظيفة في وضع مدونة لممارسات العمل في قطاع الملابس بما فيها الملابس الرياضية. وفي بريطانيا وإيرلندا الشمالية مدونة سلوك خاصة بمبادرة الأخلاقيات في التجارة .كذلك تهدف مدونة السلوك المقترحة للشركات في الاتحاد الأوروبي إلى وضع سياسات حول سلوك الشركات العاملة في البلدان النامية على الصعيدين الاجتماعي والبيئي .وينص أحد البنود الهامة في مشروع المدونة على ما يلي" :لا يحق لأي شركة أن تستفيد من أي ميزة تنافسية ناتجة عن إهمال قوانين العمل الأساسية والمعايير الاجتماعية والبيئية."

وهناك أدلة متزايدة على الصلة بين مسؤولية الشركات الاجتماعية وأدائها المالي الجيد كما عمدت شركات دولية عديدة مختصة بالملابس والملابس الرياضية، بما فيها غاب(Gap) ونايكي (Nike) وريبوك(Reebok) إلى وضع مدونات سلوك خاصة بها شملت بنودا حول البيئة والأجور ومسائل أخرى تتعلق بالصحة والسلامة الوظيفية .(وفي الملحق رقم01 نموذج لمدونة سلوك تساعد الشركات على وضع مبادئها التوجيهية في السياسات البيئية).

3 -علامات التجارة المنصفة والعلامات الاجتماعية

تركز علامات التجارة المنصفة والعلامات الاجتماعية على مسائل الحد الأدنى من الأجور وحقوق الإنسان المتعلقة بتنظيم العمل .ويتضمن نهج الإنتاج المسؤول للملابس على الصعيد العالمي نظامًا عالميًا لوضع العلامات بشأن حقوق العاملين .وتتضمن بعض هذه النظم شروطا تتعلق بالصحة والسلامة المهنية وكذلك بالأداء البيني، غير أن معظمها يركز على المسائل الأخلاقية في مكان العمل.

4 -العلامات الإيكولوجية

تؤكد العلامات البيئية أو الايكولوجية عموما، ومن أوجه عديدة، خلو المنتج من أي آثار ضارة بالصحة، بما في ذلك خلوه من الأصباغ النيتروجينية المسببة للسرطان، والأصباغ المثيرة للحساسية ومعوقات الحريق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعادن الثقيلة؛ كما تؤكد السلامة البيئية لعملية الإنتاج، بما في ذلك التخلص من المياه العادمة وتلوث الهواء؛ وخلو المنتج من المواد الكيميائية من قبيل مواد التبييض، ومواد التنظيف، وغاز الفورمالديهايد ومبيدات الآفات .وفي إطار إنتاج الملابس، ينبغي أن تمتثل للشروط البيئية الأقمشة ومكملاتها كالسحابات والأزرار وحلقات الستائر. ويتخذ وضع العلامات بطبيعته منحى طوعيا، غير أنه يبقى أداة من أدوات السوق نظرا إلى الخيارات التي يتيحها للمستهلكين وإلى فرص دخول الأسواق المتخصصة التي يفتحها للمنتجين .وقد وضع الاتحاد الأوروبي والعديد من بلدانه الأعضاء نظما لوضع العلامات الإيكولوجية تفرض معايير صارمة على المنتوجات النسيجية .ففي مارس 1992 ، أعدت المفوضية الأوروبية برنامجا لوضع العلامات الإيكولوجية على مستوى الاتحاد هو برنامجEcolabel . ويهدف هذا البرنامج إلى التشجيع على تصميم وإنتاج وتسويق واستعمال منتجات تخّلف أثرا بيئيا محدودا خلال كامل دورة حياتها؛ وإلى تزويد المستهلكين بمعلومات أفضل عن الأثر البيئي للمنتجات .وفي أفريل 1996 حددت المفوضية الأوروبية المعايير الإيكولوجية التي ينبغي استيفاؤها من أجل الحصول على علامةEcolabel ولصقها على القمصان والبياضات .وهناك برامج أخرى لوضع العلامات الإيكولوجية في أوروبا وهي برامج وطنية مثل برنامج نورديك سوان(Nordic Swan) وبراميلوفال (Bra Miljoval) في البلدان الاسكندينافية التي تمنح علامات إيكولوجية خاصة بالمنسوجات؛ أو برامج تديرها منظمات غير حكومية، منها الخيار البيني السليم في السويد؛ أو برامج خاضعة للقطاع الخاص، تديرها مؤسسات لمنح شهادات خاصة بالمنسوجات، وتستخدم عالميا، ومنها أوكو تكس ستاندرد (Oeko-Tex Standard 100)وتوكسبروف (Toxproof) في ألمانيا. كما عمدت بعض الشركات إلى وضع خطوط إنتاج خاصة بها غير ضارة بالبيئة، إلا أنها لا تقوم مقام العلامات الإيكولوجية، بل هي أدوات للتسويق وعلامات تجارية يستعملها المنتجون في إيصال رسائل بيئية وزيادة قدرتهم التنافسية في الأسواق المتخصصة لكي يحققوا زيادة في الأسعار.من خلال الأمثلة السابقة نستنتج أن السياسات البيئية تؤثر على الصادرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل

يمكن أن تؤدي السياسات البيئية إلى زيادة في تكاليف الإنتاج وأن تشكل حواجز تعوق الصادرات .لكن يمكنها أيضا أن توفر إطارا للتنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا وأن تعزز القدرة التنافسية .ويتوقف استقاء الناتج الإيجابي من هذه السياسات على التحديد المناسب لها في الأسواق المحلية والدولية وتطبيقها بفعالية وإنفاذها بوضوح .كما يستلزم فتح خطوط الاتصال بين القطاعين العام والخاص، وحصول مؤسسات المجتمع المدني على المعلومات .ورغم صعوبة استيفاء هذه الشروط في معظم البلدان النامية، يمكن أن يشكل الامتثال للسياسات البيئية ميزة تنافسية للصناعات التي تسعى إلى تعزيز إنتاجيتها وزيادة حصتها في السوق في ظل عولمة الاقتصاد.والتعرف أكثر على الآثار التي قد تنجم عن السياسات البيئية سنقوم بدراسة حالة الجزائر كنموذج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الآثار المتوقعة للسياسات البيئية على تنافسية الصادرات الجزائرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيـــــــــد:

لا يختلف الوضع البيئي في الجزائر عنه في الدول النامية الأخرى.إذ تعاني من مشاكل التلوث بكل مظاهرهـــا وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.لذا كان طبيعيا أن تلجأ الجزائر-شأنها في ذلك أيضا شأن دول العالم المتقدم والمتخلف-إلى تبني سياسات واستخدام وسائل وأدوات بغرض الحفاظ على البيئة وحمايتها.ولقد تعـــددت وتطورت الجهود الجزائرية في هذا المجال على مدار فترة زمنية طويلة.وفي هذا الفصل سنحاول التركيز على أهـــم ملامح السياسة الجزائرية في مجال حماية البيئة وما قد تسفر عنه من آثار تتعلق بتنافسية الصادرات.

وسيكون تناولنا لهذا الموضوع بالتعرض إلى المشاكل البيئية في الجزائر،ثم أهم الإجراءات التي اتخذت للحفـــظ على البيئة ،ومن ثم دراسة هيكل الصادرات الجزائرية،وأخيرا ما الآثـــار المتوقعـــة علـــى تنافســـية الصـــادرات الجزائرية.ولذلك يهدف هذا الفصل إلى معرفة:

- **واقع البيئة وسياسة حمايتها في الجزائر**
- **هيكل الصادرات الجزائرية**
- **تحديد الآثار المتوقعة للسياسات البيئية على تنافسية الصادرات الجزائرية**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:واقع البيئة وسياسة حمايتها في الجزائر

تشهد البيئة في الجزائر حالة من التدهور المستمر نتيجة ارتفاع حجم النفايات المختلفة خاصة الصلبة والخطيرة التي تهدد بزوال الموارد الطبيعية بفعل الاستغلال غير العقلاني لهذه الأخيرة، بالإضافة إلى الخطورة التي تشكلها على الوضع الصحي للسكان، كما تكلف من الناحية الاقتصادية خسائر تقدر بأكثر من 3 مليار دولار سنويا،حسب وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.لم تدخر الجزائر جهدا في مجال البيئة من اجل الرقي بهذا القطاع،وقد خصصت من اجل ذلك غلاف مالي يقدر ب9،3 مليار دولار، وتعد ثاني اكبر ميزانية في المنطقة العربية لتحقيق قفزة نوعية في هذا المجال الحي و درء الخطر الذي يهدد الجميع.كما قطعت السلطات العمومية من خلال الجهود المبذولة، شوطا كبيرا في مجال الاهتمام بشؤون البيئة، وقد أصدرت مجموعة من القوانين، التي بلغ عددها 12قانون لتأطير العمل البيئي من خلال مراقبة وإزالة التلوث خاصة الناجم عن النشاطات الصناعية.

المطلب الأول:الوضع البيئي في الجزائر

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أسباب ومظاهر التدهور البيئي وأهم المشكلات البيئية الرئيسية في الجزائر.

أولا: التدهور البيئي في الجزائر أسبابه و مظاهره

نتطرق فيما يلي إلى أسباب و مظاهر التدهور البيئي في الجزائر.

أولا .عوامل التأثير البيئي في الجزائر: يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1-عوامل تتعلق بالإقليم و المناخ" ذات طابع إيكولوجي :"تتمثل أساسا في:

أ -إقليم في معظمه جاف أو نصف جاف.

ب -إقليم متباين جدا :يتشكل من ثلاث مجموعات كبرى مختلفة و هي:

*مجموعة التل بمساحة تقدر ب 4 % من الإقليم.

* .الهضاب العليا :بمساحة تقدر ب9% .

*المجموعة الصحراوية :و تمثل 87 % من مساحة الجزائر.

ج -تباين في توزيع الموارد الطبيعية مع محدوديتها و تعرضها للتهديد الشديد:

منطقة تلية تحتوي على 95%من مياه السيول للبلاد، تشهد ضغطا بيئيا متناميا على موارده ا..، هضاب أكثر حرمانا من المياه، تحتل 5 ملايين هكتار أ ي 66 % من المساحة الفلاحية في الجزائر، وسط صحراوي ذو إمكانيات زراعية ضعيفة جدا.

د -الخطر الزلزالي المرتفع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-الثقل المفرط للسكان:

أ -آثار ارتفاع النمو الديمغرافي في الماضي :للإشارة فقد بلغ معدل النمو الديمغرافي السنوي نسبة قياسية له غداة الاستقلال تقدر ب% 3,4 ، لكنه شهد تباطؤا ابتداء من نهاية السبعينات. و قد ساهم ذلك في انتقال عدد السكان من 10, 2 مليون نسمة سنة1962 [1]، إلى أكثر من 30مليون نسمة خلال سنة2003(31, 8مليون نسمة)[2]، أي أنه تضاعف بحوا لي 3 مرات خلال40 سنة، ترتب على ذلك ثقل الضغوطات على الحاجات الاجتماعية ، مثل : نمو عدد المتمدرسين، زيادة الطلب على الخدمات الصحية، السكن...الخ.لكن خلال الفترة 1990-2003تراجعت معدلات النمو مقارنة بالفترة 1980 -1990 من 2.9%إلى1.8%[3] و ذلك راجع أساسا إ إلى :الأزمة الاقتصادية، تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي،تفاقم الفقر و البطالة جراء الضغوط المترتبة عن برامج الإصلاح الاقتصادي (التعديل والتثبيت الهيكليين).

ب- اللاتوازن في توزيع السكان :حيث تتميز الكثافة السكانية بتوزيع غير منتظم بين الأقاليم لصالح المنطقة الشمالية للبلاد.

3-ضعف سياسات التعمير: ترتب على ضعف سياسات التعمير نوع من التدهور البيئي

.أ - زيادة ثقل المدن الساحلية و نمو المدن غير المتحكم فيه :لقد أدى مشكل النزوح الريفي غير المتحكم فيه إضافة إلى غياب أو ضعف سياسات التسيير الحضري إلى نمو المدن بشكل سريع و ظهور مشكل السكن غير المنظم " انتشار الأحياء الفوضوية حول المدن."

ب- خدمات حضرية ضعيفة :إن الخدمات التقنية القاعدية (المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، التطهير، الطرق...) لا تتبع أو تتبع بتأخر ملحوظ و دائما بشكل غير كافي لتلبية الحاجيات، بالإضافة إلى الكفاءات السيئة تم تسجيل مشكل متزايد في التمركزات السكانية يتعلق بتسيير النفايات.

4-النشاطات البشرية :إن مسار التنمية المنتهج تم تنفيذه في ظل شروط لم تسمح الأخذ في الحسبان الواجبات والحقوق البيئية، فالعمليات الصناعية للاقتصاد تغلبت على الاهتمام بالقضايا البيئية و فضلت استغلال المناطق الساحلية و الشمال لسهولة التنفيذ لهذه المناطق و وفرة اليد العاملة، إضافة إلى الوسائل الضرورية لسير الأشغال "ماء،كهرباء، غاز...".

5-نموذج استهلاكي غير مثالي: لقد ترتب على سياسة الدعم القوي لبعض الموارد الاستهلاكية والإنتاجية سلبيات و نتائج باهظة الثمن إيكولوجيا" موارد الطاقة،المياه".

[1] تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر، وزارة البيئة الإقليم و البيئة،2000 ، ص08 .

[2]Annuel de statistique de la CNUCED, 2004, p316,Voir sur site:www.unctad/statistics/handbook.

[3] Annuel de statistique de la CNUCED, 2004, p:316. Voir sur site www.unctad/statistiques/hand book.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-الفقر يفاقم أزمة البيئة :لقد شجع الفقر على النزوح الريفي و البناء الفوضوي مما أدى إلى انهيار الموارد المتجددة وغير المتجددة (التربة، الماء، الغابات، المراعي، الأنظمة البيئية الهشة للساحل والسهوب و الهضاب العليا)ا.فالذين يعيشون في أوضاع غير مستقرة لم يكن لهم الخيار إلا استغلال هذه الموارد حتى و إن كانت غير متجددة. و تولد هذه الاضطرابات بدورها أمراضا خطيرة و أعباء اجتماعية و مالية متزايدة للدولة نتيجة لتعرض سكان المناطق و الأحياء الفوضوية للتلوث مباشرة. لذلك ينبغي على السلطات التدخل للحفاظ على التناسق الاجتماعي.

7-عامل اللاأمن :إن فترات التسعينات و التي تميزت باضطراب الحالة الأمنية أدت إلى ازدياد معدلات النزوح للمواطنين باتجاه المدن، مما ولد ضغطا و أدى إلى مشاكل بيئية و اجتماعية كبيرة، إضافة إلى امتصاصها الجزء الهام من ميزانية الدولة كان بالإمكان استغلالها في تغطية حاجات أخر ى.حيث ازدادت حدة الامتصاص للموارد المحدودة في الوسط الريفي.

ثانيا:المشكلات البيئية الرئيسية في الجزائر

من بين أهم المشكلات البيئية الرئيسية في الجزائر مايلي:

1-مشكل التصحر: يهدد التصحر مساحات شاسعة في الجزائر.

أ -حجم المشكل :يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر، فهناك الكثير من مساحات الأرضي المعرضة إلى هذا الخطر، تتركز معظمها بالمناطق السهبية .و يمثل الجدول التالي المساحات المتصحرة من إجمالي مساحة المناطق السهبية بالجزائر.

الجدول رقم06: المساحات المتصحرة و المهددة بالتصحر بالسهوب في الجزائر خلال سنة 2003

الوحدة 1هكتار

أنماط المناطق المعرضة للتصحر	المناطق المتصحرة	المناطق الحساسة جدا	المناطق الحساسة	المناطق المتوسطة الحساسية	المناطق القليلة/أو غير الحساسة	إجمالي المساحة السهبية المهددة
المساحة/هكتار	487.902	2.215.035	5.061.388	3.677.035	2.379.170	13.820.530
من الإجمالي%	% 3,53	% 16,03	% 36,62	% 26,61	% 17,21	% 100

المصدر :برنامج العمل الوطني حول مكافحة التصحر، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الإدارة العامة للغابات، (www.unccd.int/actionprogrammes/africa/national/2004/algeria-fre.pdf) p:24 le.15-03-2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- العوامل التي تساهم في التصحر: يمكن تلخيصها في العناصر الآتية:[1]

* نمو سكان المنطقة السهبية.

*ارتفاع عدد رؤوس المواشي في المنطقة السهبية، مما تسبب في استتراف المراعي.

*توسع المساحات المزروعة عن طريق إجراء أعمال استصلاح على أراضي هشة تقع خارج الأراضي الملائمة.

*النظام القانوني للأراضي:اعتبرت الأراضي السهبية مدة طويلة كأراضي مملوكة للجميع على الشيوع، و انتقلت ملكيتها إلى الدولة بصدور قانون الرعي سنة 1975 ، و قد أدى إسناد حق الانتفاع للمربي دون تحديد لمسؤولياته، إضافة إلى إهمال جانب الاستثمار عليها إلى تدهور المراعي وعدم تجدد مواردها من الكلأ و الغطاء النباتي.

2-مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية :هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق والطفيليات و لقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، من 1,1 هكتار في عام 1962 إلى 0,35 هكتار في عام 1980 ، و يتوقع أن تقل عن 0,15 مع منتصف القرن الحالي.

3-تلوث البيئة :تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق، و نظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملها، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن، و العناية الصحية، الطاقة و المياه، و الخدمات و غيرها من المتطلبات الأساسية.

أ- تلوث الهواء :تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية لتقليل التكلفة و التهرب من دفع الضرائب ويقدر جمعها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 220 ألف طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و 29 ألف طن فضلات سامة .و يتسبب القطاع الصناعي بنسبة من حجم التلوث، حيث يقدر إجمالي ما تنتجه المناطق الصناعية ب 180.000 طن من النفايات الخطيرة.

ب- تلوث المياه :يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب)، و هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، و من أهم عوامل تلوث الموارد المائية بصورة عامة:[2]

[1] المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة و التنمية المستدامة، وزارة البيئة الإقليم و البيئة، ديسمبر 2001 ، ص39.

[2] المخطط الوطني للأنشطة البيئية و التنمية المستدامة، وثيقة من وزارة الإقليم و البيئة، ص06.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-قصور خدمات الصرف الصحي و التخلص من مخلفاته.

-التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، و إن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي.

-تسرب المواد الكيميائية و المبيدات الحشرية في الأرض و تلويث المياه الجوفية.

-التخلص من مياه الصرف أو المياه المستعملة في البحر ، حيث يرمى كل يوم 1 مليون متر مكعب من المياه غير المعالجة و الناتجة عن الصرف في مياه البحر .

يخلف تلوث المياه آثارا صحية مميتة، نتيجة الإصابة بأمراض معوية منها :الكوليرا، الدفتيريا، الالتهاب الكبدي الوبائي، الملاريا، البلهارسيا و أمراض جلدية إضافة إلى آثاره على الحياة البيولوجية للكائنات الحية الأخرى.و تبين دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية، عن نوعية المياه المستهلكة أن 40%منها ذات نوعية جيدة، و 45% ذات نوعية مرضية بينما 15% ذات نوعية رديئة.

المطلب الثاني:التدهور البيئي و أولويات السياسة البيئية

لقد ترتب على الأضرار البيئية تكاليف اجتماعية على الصحة العمومية، و أخرى اقتصادية و إيكولوجية.

أولا:تكاليف الأضرار البيئية

قدرت كلفة الأضرار (أو التكلفة الاقتصادية و الاجتماعية)لتدهور البيئية في الجزائر في مجموعها بنسبة 5,82% من إجمالي الناتج المحلي الجزائري سنة1998 (7,02%)باحتساب التأثيرات في البيئة الشاملة ، و كما سبق تبيانه فإن هذه التكاليف هي نتيجة عدم كفاية الأعمال البيئية و هي بالتالي تعطينا فكرة عما يمكن أن تكسبه من أرباح في حالة القيام بتسيير أفضل للبيئة .من المؤكد أن هاتين النسبتين 5,8 % إلى 7% من إجمالي الناتج المحلي ليستا كل ما لم يتم إنجازه من سنة إلى أخرى بالجزائر، لأن عملية التدهور عملية معقدة و تمتد على مدى فترات طويلة من جهة ولأن إجمالي الناتج المحلي لا يتخذ إلا مرجعا لتحديد المقدار الاقتصادي لتدهور البيئة من جهة أخرى .و إذا تم تقييم هذه التكاليف وجدنا أنها تمثل مبلغا لا يستهان به من الأرباح الممكنة التي من شأن أعمال بيئية هادفة أن تستردها، و فيما يلي جدول يمثل إجمالي هذه التكاليف حسب كل من الأصناف الاقتصادية و القطاعات البيئية مقارنة بتكلفة الاستعاضة "أو كلفة إزالة الضرر الناجم".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم07: التكلفة الاقتصادية و الاجتماعية للتدهور البيئي حسب كل من الأصناف الاقتصادية و القطاعات البيئية

الأصناف الاقتصادية القطاعات البيئية	الصحة ونوعية الحياة	الرأسمال الطبيعي	الخسائر الاقتصادية	التكلفة الإجمالية حسب القطاعات	تكلفة الاستعاضة	تكلفة الأضرار/تكلفة الاستعاضة
الماء	% 0,69	% 0,62	% 0,18	% 1,49	% 0,70	0,47
الهواء	% 0,94	%0,01	-	% 0,95	% 0,23	0,24
الأراضي و الغابات والتنوع البيولوجي	% 0,15	%1,22	-	% 1,37	% 0,94	0,69
النفايات	% 0,19	-	% 0,13	% 0,32	% 0,26	0,83
الساحل و التراث الأثري	% 0,01	-	% 0,59	% 0,60	% 0,54	0,89
الطاقة و المواد الأولية والتنافسية	-	-	% 1,10	% 1,10	% 0,09	0,08
الكلفة حسب الأصناف الاقتصادية	% 1,98	% 1,85	% 2,00	% 5,83	-	-
تكلفة الاستعاضة	% 0,84	% 1,11	% 0,81	-	% 2,76	-
تكلفة الأضرار/تكلفة الاستعاضة	0,41	0,42	0,60	-	-	0,47

المصدر : المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره ،ص ص1 – 59.

و للإشارة تتمثل الخسائر الاقتصادية في ضروب التبذير الناجمة عن تسيير تنقصه الفعالية من الناحية البيئية للطاقة و الموارد الأولية ، و هناك خسائر الأسواق) السياحة (و الصورة المستحسنة) أسواق خارجية (تحدق أيضا من تدهور البيئة و هذه الخسائر الاقتصادية مقدرة بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا:ترتيب أولويات السياسة البيئية

لقد تم ترتيب أولويات العمل البيئي بطريقة التكلفة المنفعة.في التصنيف حسب أولويات السياسة البيئية تأتي في المقام الأول الميادين التي تكون فيها نسبة أقساط تكاليف الأضرار إلى المنفعة أخفض، مما يعني أن الأمر يتعلق بالميادين التي يكون فيها الربح المستعاد أكبر بالنظر إلى المعلومات المتجمعة و التقييمات المقدرة بمراعاة التكاليف المرتضاة، وهكذا فإنه فيما يخص الأصناف الاقتصادية تتجلى ميادين الخسائر الاقتصادية و الصحة مما لو كانت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكثر توفيرا للمنفعة و يليها الرأسمال الطبيعي في الرتبة الأخيرة، و في الشكل الموالي ترتب الأولويات من اليمين إلى اليسار.

الشكل رقم10:ترتيب أوليات السياسة البيئية للأصناف حسب طريق ة"تكلفة الاستعاضة/تكلفة الأضرار"[1]

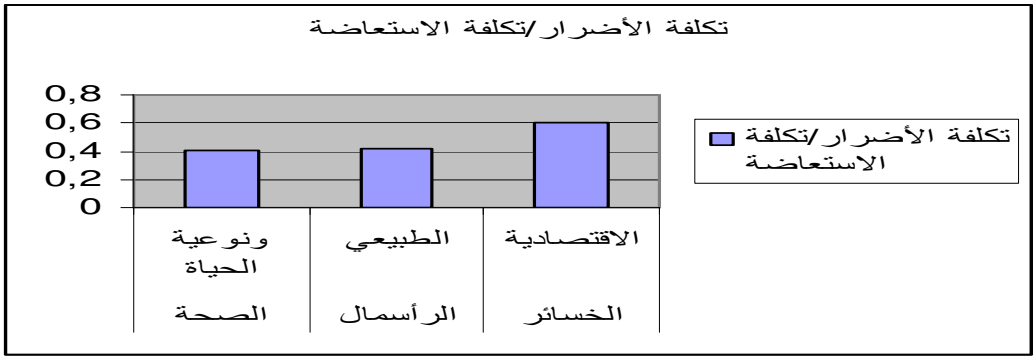

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

و إذا ما اعتمدنا نفس الطريقة مع القطاعات البيئية، فإن الترتيب سيكون حسب ما يلي:

التسيير غير الناجح للطاقة و المواد الأولية يأتي في المقام الأول متبوعا بالتلوث الهوائي و الماء وتدهور الأراضي و الغابات و التنوع البيولوجي و النفايات، ثم تدهور الساحل و التراث الأثري.و إذا ما جمعنا الأصناف الاقتصادية و القطاعات البيئية أمكن لنا أن نستنتج بصورة أفضل الأولويات، و ذلك ببناء مجموعات أعمال حسب نتائج التناسب بين تكاليف الأضرار و تكاليف الاستعاضة الأكثر ملائمة بمراعاة المعطيات و المقاييس و الحسابات المتوفرة.

الشكل رقم11:ترتيب أوليات السياسة البيئية للقطاعات حسب طريقة"تكلفة الاستعاضة/تكلفة الأضرار."

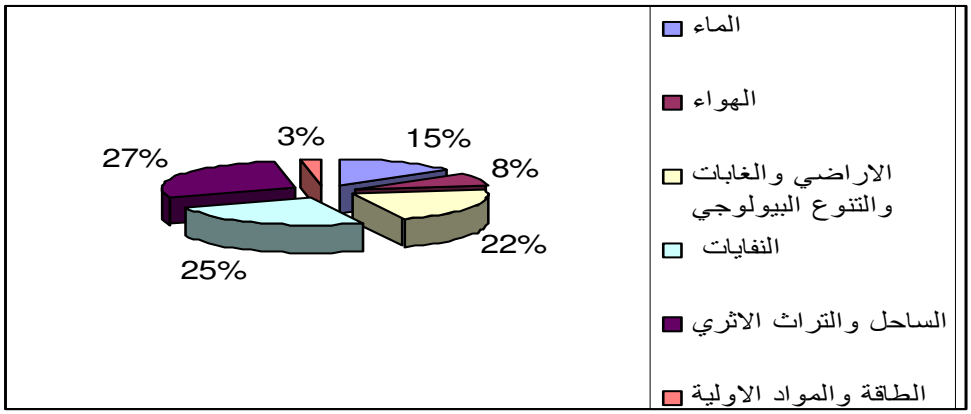

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

[1] **CRD/CDD** (كلفة الأضرار /كلفة الاستعاضة)أداة للتحليل الاقتصادي تهدف إلى قياس نسبة الجهد المبذول لبلوغ جودة معينة للبيئة(مقارنة بالتكاليف الاجتماعية للتدهور البيئي، بصورة أخرى تعتبر هذه النسبة مؤشرا للفعالية النسبية لمختلف برامج حماية البيئة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الشكلين السابقين نستنتج أن أولويات السياسة البيئية هي:

أ- الاقتصاد في الطاقة و المواد الأولية (بإدراج تحسين التنافسية) و محاربة التلوث الجوي يفرض نفسه من وجهة تناسب كلفة الأضرار و كلفة الاستعاضة، و هذا يخص أكبر قسط من الخسائر الاقتصادية و الصحة و نوعية الحياة .و في الحالتين يجب إعطاء ميزة للتدابير المؤسساتية (الفعالية في تسيير الطاقة، تسعير المواد الطاقوية، إعادة هيكلة و تغيير أنماط الاستهلاك السائدة للطاقة).

ب- ثم تأتي مسألة الأراضي و الماء التي تحيل أساسا إلى الرأسمال الطبيعي.

ج- و أخيرا تطرح مسألة الساحل و النفايات نفسها و تناسبها و بين تكاليف أضرار الاستعاضة .

المطلب الثالث:السياسة البيئية في الجزائر

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، و لتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية و الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية للمواطن ،وصون بيئته،وسوف نتناول هذه الإجراءات من خلال هذا المبحث.

أولا:السياسة البيئية الاقتصادية

إن تبني الأدوات الاقتصادية البيئية في الجزائر، جاء كاستجابة لمتطلبات حماية البيئة، أي الحد من أضرار التلوث البيئي، وكذا لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة .والإجراءات الاقتصادية ذات الأهداف البيئية المطبقة في الجزائر، ترتكز أساسا على الإجراءات الردعية (الرسوم البيئية)، بحيث تم عبر قانون المالية لسنة 1992، استحداث أول رسم بيئي، تمثل في الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة(T.A.P.D)[1]،ليتم بعد ذلك في سنوات:2000،2001،2002،2003،2004،2005،2006.تعديل معدلات(الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة سنة 2000 ، بما يجعلها أكثر تحفيزا للحد من التلوث؛ وكذا تأسيس رسوم بيئية جديدة سنوات2004 ، 2003، 2002و 2006 .وسنحاول من خلال هذا المبحث استعراض مضمون الأدوات الاقتصادية البيئية الجزائرية.

[1] Taxe sur les activités polluantes ou dangereuses pour l'environnement.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-الرسوم البيئية

*الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة(T.A.P.D)

شهد تفعيل هذا الرسم، مرحلتين أساسيتين :مرحلة التأسيس الأولي ثم مرحلة التشديد.

أ-مرحلة التأسيس الأولي:

بموجب المادة 117 من القانون رقم 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة1992 ، تم تأسيس رسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، بالمعدلين السنويين التاليين:[1]

- 3000دج بالنسبة للمنشآت المصنفة التي لها نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء التصريح.
- 30.000دج بالنسبة للمنشآت المصنفة التي لها نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء الترخيص.

أما بخصوص المنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين، فينخفض معدل الرسم إلى 750 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة للتصريح وإلى 6000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة للترخيص.والمؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص هي تلك المؤسسات التي يؤدي نشاطها الاستغلالي إلى أخطار ومساوئ، قد تكون لها آثار سلبية على الصحة العمومية، النظافة والأمن، الفلاحة، حماية الطبيعة والبيئة، المحافظة على الآثار والمعالم التاريخية وكذلك المناطق السياحية؛ أما المؤسسات الخاضعة للتصريح فهي التي لا تشكل خطرا بالغا على المجالات المذكورة آنفا.

كما نصت هذه المادة أيضا، على أن يرتبط تطبيق هذا الرسم بمعامل مضاعف يتراوح بين 1و 6 على كل نشاط من هذه النشاطات، وهذا حسب طبيعتها وأهميتها.

ويحصل مبلغ الرسم من قبل قابض الضرائب المختلفة للولاية، على أساس تعداد المنشآت المعنية التي تقدمها المصالح المكلفة بقطاع البيئة؛ ويضاعف مبلغ الرسم بنسبة10% ، إذا لم يتم تسديد المبالغ المستحقة في الآجال المعنية.كما تطبق غرامة، تحدد نسبتها بضعف مبلغ الرسم، على مالك المنشأة الذي يمتنع عن تقديم المعلومات الضرورية أو يعطي معلومات خاطئة، فيما يخص تحديد نسبة الرسم.

وتجدر الإشارة إلى أن ناتج هذا الرسم يخصص كلية لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث (FEDEP)[2]،كما أن هذا الرسم لم يعرف التطبيق الفعلي إلا إبتداءا من سنة 1994 وحسب اعتقادنا، فإن تأسيس هذا الرسم لم يتم على أسس سليمة، وذلك لأن أساسه فرضه يرتكز على طبيعة المنشأة المصنفة وليس على درجات التلوث والأضرار الناتجة عنه.

[1] المادة 117 من القانون رقم 25-91 المتضمن قانون المالية لسنة 1992 ، ج.ر عدد- 65 -1991.

[2]Fonds national pour l'environnement et la dépollution.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والملاحظ أن التطبيق الأولي للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، تم بمعدلات ضعيفة، لا تمكن من فرض أثر تحفيزي فعال للخفض من التلوث، الأمر الذي حذا بالمشرع إلى التشديد أكثر في فرض هذا الرسم .وهذا ما سيتضح لنا في المرحلة الموالية.

ب -مرحلة التشديد في فرض الرسم:

بموجب المادة 54 من القانون رقم99 -11المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000، تم رفع المعدلات السنوية للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة؛ كما تم تصنيف المنشآت الملوثة إلى نوعين هما:

1) المنشآت الخاضعة قبل انطلاقها للتصريح المسبق من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

2) المنشآت الخاضعة لترخيص مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.وقد حددت المعدلات السنوية الجديدة لهذا الرسم كما يلي:

- 9000دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها على الأقل للتصريح.
- 20000دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها على الأقل لترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- 90000دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها على الأقل لترخيص من الوالي المختص إقليميا.
- 120000دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة التي يخضع نشاط واحد منها على الأقل لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة.

أما فيما يخص المنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين، فتنخفض معدلات الرسم إلى:

- 2000دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة للتصريح.
- 3000دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- 18000دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لترخيص من الوالي.
- 24000دج، بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

***الرسوم المرتبطة بالنفايات الصلبة:**

أ-رسم رفع القمامات المنزلية(T.E.O.M):

ت مت زيادة معدلات هذا الرسم من خلال قانون المالية لسنة – 2002 بغية تفعيل مبدأ الملوث الـــدافع وتغطية تكاليف تسيير النفايات –على النحو الآتي:[1]

–ما بين 500 دج و 1000 دج عن كل محل ذي استعمال سكني.

–ما بين 1000 دج و 10000 دج عن كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه.

–مابين 5000 دج و 20000 دج على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات.

–ما بين 10000 دج و 100000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو مـــا شابهه،ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

ويتم تحديد هذه الرسوم وتطبيقها على مستوى كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناءا على مداولة المجلس الشعبي البلدي، وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية.كما أوكلت –إبتداءا من أول يناير 2005 عملية التصفية والتحصيل والمنازعات المتعلقة برسم رفع القمامات المترلية إلى المجالس الشعبية البلدية.

ب-الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العـــلاج فـــي المستشـــفيات والعيادات الطبية:

أسس قانون المالية لسنة 2002 ، رسما للتشجيع على عدم تخزين النفايات الإستشفائية المرتبطـــة بأنشـــطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية؛ وهذا بسعر مرجعي قدره 24000 دج عن كل طن من النفايـــات المخزونة.ويتم ضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج وأنماطه في كل مؤسسة معنية، أو عن طريق القيـــاس المباشر؛ أما بالنسبة لحاصل الرسم، فيوزع على النحو التالي:[2]

–10 %لفائدة البلديات.

– 15 %لفائدة الخزينة العمومية.

– 75%لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

وقد تم منح مهلة 03 سنوات للمستشفيات والعيادات الطبية، للتـــزود بتجهيـــزات الترميـــد الملائمـــة أو حيازتها.وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرسم، يهدف إلى تحفيز المستشفيات، العيادات، ومراكز العلاج الأخرى على تخفيض كميات النفايات المعدية والملوثة كميائيا، وهذا نظرا للأخطار الكبيرة التي تنجر عنها.

[1] المادة 11 من القانون رقم 21-01 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة2002 ، ج.ر، عدد 79 ، سنة 2001.

[2] المادة 204 من القانون رقم01 – 21، السابق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج-الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و /أو الخطيرة:

نص قانون المالية لسنة2002 ، على تأسيس رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية، وحدد مبلغه بـ 10500دج عن كل طن مخزون من النفايات الصناعية الخاصة و /أو الخطيرة.وتخصص نواتج هذا الرسم، كما يلي[1]:

-10%لفائدة البلديات.

- 15%لفائدة الخزينة العمومية.

-75 %لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

ويدخل هذا الرسم التحفيزي حيِّز التنفيذ بعد مهلة 03 سنوات من تاريخ الانطلاق في تنفيذ مشروع منشأة إزالة النفايات.

د-الرسم على الأكياس البلاستيكية

تم استحداث هذا الرسم، بموجب قانون المالية لسنة2004 ،ويضم وعاؤه جميع الأكياس البلاستيكية –سواء المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج –وقد حدد مبلغه ب 10.5 دج للكيلوغرام الواحد.و يدفع حاصل هذا الرسم كلية، لحساب التخصيص رقم065 -302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث[2].

ه-الرسم على العجلات المطاطية

تم بموجب قانون المالية لسنة2006 ، تأسيس رسم على العجلات المطاطية الجديدة، سواء المستوردة من الخارج أو المنتجة محليا، وهذا بالمبالغ التالية:[3]

- 10دج للعجلة المستعملة في المركبات الثقيلة.
- 5دج لكل عجلة تستعمل في المركبات الخفيفة.

ويتم توزيع حاصل هذا الرسم على النحو الآتي:

- 10 %لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي.
- 15 %لصالح الخزينة العمومية.
- 25 %لصالح البلديات.
- 50 %لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث(FEDEP) .

---

[1] المادة 204 من القانون رقم01 – 21، السابق ذكره.

[2] المادة 53 من القانون رقم03 - 22المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2003 ، والمتضمن لقانون المالية لسنة 2004 ، ج.ر، عدد83 .

[3] L'article 60 de la loi n°05-16 correspondant au 31/12/2005, portant la loi de finance pour 2006, J.O n°85.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

***الرسوم المرتبطة بالإنبعاثات الجوية الملوثة**

أ-الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي:[1]

بغية الحد من التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي، تم –بموجب قانون المالية لسنة2002- تأسيس رسم تكميلي على الكميات المنبعثة من المنشآت المصنفة والتي تتجاوز العتبة القانونية المسموح بها للتلوث .ويحسب مبلغ هذا الرسم بالاعتماد على المعدلات الأساسية للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة T.A.P.Dالمشار إليها سابقا. كما تتم زيادة مبلغ هذا الرسم، بالاستناد على معامل مضاعف يتراوح بين 1و5 ، وهذا تبعا لمعدل تجاوز حدود القيم.ويخصص ناتج هذا الرسم كما يأتي:

- 10 %لفائدة البلديات.
- 15%لفائدة الخزينة العمومية.
- 75 %لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

ب-الرسم على الوقود:

تم استحداث هذا الرسم لأول مرة، بموجب قانون المالية لسنة 2002 ؛ بحيث كان يقدر مبلغه ب1 دج لكل لتر من البترين محتوي على الرصاص، سواء كان عادي أو ممتاز [2]، إ لا أنه وبموجب قانون المالية لسنة 2007، تم تخفيض معدل هذا الرسم، وهذا على النحو الآتي[3]:

–بترين بالرصاص (عادي أو ممتاز): 0.10 دج لكل لتر.

–غاز أويل: 0.3 دج لكل لتر.

ويقتطع ناتج هذا الرسم ويعاد دفعه، كما هو الحال بالنسبة للرسم على المنتوجات البترولية(T.P.P) ،بحيث توكل مهمة تحصيله ودفعه إلى شركة نافطال (N.A.F.T.A.L)وهذا بالاستناد على كميات البترين التي تم توزيعها من طرف هذه الشركة،أما حصيلة هذا الرسم، فتخصص على النحو الآتي:

- 50 % لحساب التخصيص الخاص رقم 100- 302الذي عنوانه الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.
- 50 %لحساب التخصيص رقم065- 302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.[4]

[1] المادة 205 من القانون رقم01 - 21، السابق ذكره.

[2] المادة 205 من القانون رقم01 - 21، السابق ذكره.

[3] المادة 55 من القانون رقم06 - 24المؤرخ في 26 ديسمبر 2006 ، والمُتضمن قانون المالية لسنة 2007 ، ج ر عدد 2006/85.

[44] Ministère des finances : Circulaire n°17/MF/MDB/DGI/DLF/LF2002, concernant le recouvrement de la taxe sur les carburants.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

***الرسوم المرتبطة بالتدفقات السائلة الملوثة:**

أ- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:

تم بموجب قانون المالية لسنة2003 ، إنشاء رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي؛ وهـذا وفقا لحجم المياه المنتجة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة.و يحدد مبلغ هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئـة، ومعامـل مضاعف يتراوح بين 1 و 5 تبعا لمعدل تجاوز حدود القيم المسموح بها.

أما حاصل هذا الرسم، فيخصص على النحو التالي:[1]

- 50 %لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
- 20 %لفائدة ميزانية الدولة.
- 30 %لفائدة البلديات.

ب-الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم:

أنشأ قانون المالية لسنة 2006 ، رسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم، يحدد ب 12500 دج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني، والذي ينجم عن استعماله زيوت مستعملة.

أما مداخيل هذا الرسم، فتتوزع على النحو الآتي:[2]

- 15 %لصالح الخزينة العمومية.
- 35%لصالح البلديات.
- 50 %لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

ج- .إتاوة المحافظة على جودة المياه:

جاء قانون المالية لسنة 1996 ليؤسس إتاوة على جودة المياه و التي تجبى لحساب الصندوق الـوطني للتسـيير المتكامل للموارد المائية،وهي تحصل لدى مؤسسات إنتاج المياه و توزيعها أو لدى دواوين المسـاحات المسـقية وبصفة عامة لدى المؤسسات العامة أو الخاصة التي تملك وتستغل آبارا أو تنقيبات،وتوجه هذه الإتـاوة لضـمان مشاركة المؤسسات المذكورة في برامج حماية جودة المياه و الحفاظ عليهـا.وتطبـق المعـد المعـدلات الآتيـة:

*% 4 من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة بالنسبة لولايات شمال البلاد، بالنسبة للإتاوة الخاصة ، و نفس المعدل هذه المرة من السعر الأساسي مضروب في كميات المياه المقتطعة بالنسبة للإتاوة العادية.

[1] المادة 94 من القانون رقم02- 11 في 24 ديسمبر 2002 ، والمتضمن قانون المالية لسنة 2003 ، ج .ر.عدد/86 – 2002.

[2]L'article N°61 de la loi n°05-16 correspondant au 31/12/2005, portant la loi de finance pour l'Année 2006, J.O. N°85/2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*% 2 من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة بالنسبة لولايات الجنوب الآتية: الأغـــواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار،إيليزي، تمراست، أدرار بسكرة و ورقلة بالنسبة للإتاوة الخاصة، و نفس المعـــدل هذه المرة مـــن الســـعر الأساســـي مضـــروب في كميـــات الميـــاه المقتطعـــة بالنســـبة للإتـــاوة العاديـــة. و من أجل أخذ الشروط الخاصة بكل منطقة بعين الاعتبار (حجم المدن، كثافة المياه المصرفة، نوعية مياه مجـــاري الصرف، المناطق الخاصة الواجب حمايتها من آثار التلوث، هشاشة وسط استقبال المياه،الاستعمال السفلي للمياه) يمكن تطبيق معاملات زيادة على النسب المذكورة أعلاه، تراوح ما بين 1 و 1.5 كحد أقصى.

2-الإجراءات الجبائية التحفيزية في مجال الحد من التلوث:

لم ينص المشرع الجزائري –صراحة –من خلال قوانين المالية، على أي إجراءات جبائية تحفيزيـــة لصـــالح الاستثمار في مجال الحد من التلوث وحماية البيئة، وهذا على النقيض من بعض المواد القانونية المندرجة ضمن التشريعات البيئية المختلفة، والتي تنص على ضرورة إيلاء الحوافز المالية أهمية قصوى في مجال حماية البيئة والحد من التلوث، وهذا كنص :المادة 76 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والذي مفاده ":تستفيد من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية، المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري، والتقليص مـــن التلـــوث في كـــل أشكاله [1].ونص المادة 77 من القانون ذاته، والتي مفادها : "يستفيد كل شخص طبيعي أو معنـــوي يقـــوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة .ويحدد هذا التخفيض بموجب قانون المالية"[2]. ومن منظور عام، فإن الإجراءات التنظيمية المنصوص عليها في القانون رقم01 -03المرتبط بتشـــجيع وتطـــوير الاستثمار،تعد مكسب كبير لصالح تحفيز الاستثمار الخاص، ولاسيما في مجال حماية البيئة، وهذا عبر الحوافز الجبائية والشبه الجبائية المتعـــددة الممنوحـــة مـــن طـــرف الدولـــة بواســـطة الوكالـــة الوطنيـــة لتطـــوير الاستثمار (A.N.D.I) التي تم إنشاؤها خصيصا لهذا الغرض.وتوجهات المستثمرين المسجلة مـــن طـــرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فيما يخص المجال البيئي، تتعلق أساسا بمجال تسيير النفايات الحضرية الصلبة، ولاسيما جمع القمامات المترلية، أين تم تسجيل 14 مشروع50 %من هذه المشاريع متواجـــدة في النســـيج الحضري لمدينة الجزائر العاصمة؛ وكذا مشاريع استرجاع وتدوير النفايات، أين تم تسجيل 28 مشروع25 % من هذه المشاريع متمركزة في مدينة الجزائر العاصمة.وبالرغم من الإجـــراءات التحفيزيـــة الممنوحـــة مـــن طرف(A.N.D.I)إلا أن عدد المشاريع المسجلة في المجال البيئي، لا يزال ضعيفا، ولاســـيما فيمـــا يخـــص

[1] المادة 76 من القانون رقم03 – 10الصادر في 20 جويلية 2003 ، والمتضمن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،ج.ر.عدد43،2003.

[2] المادة 77 من نفس القانون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاريع المتعلقة بجمع ونقل النفايات.ويرجع السبب في ذلك، لعوامل عديدة أهمها الوضعيات المالية الصعبة التي تشهدها معظم البلديات، وكذا العوائق المصاحبة لعروض المناقصة، والتي تحد من عمليات توكيل الخواص فيما يخص خدمات جمع ونقل النفايات.أما سوق استرجاع وتدوير النفايات فهو أكثر ديناميكية، ويتعلق أساسا بالورق، البلاستيك والمعادن، كما أنه لا يضم مشاريع مرتبطة بتثمين النفايات ذات التحلل العضوي المستعملة في إنتاج السماد العضوي، وهذا نظرا لنقص التوعية والتحسيس في هذا المجال.

ثانيا:السياسة البيئية التنظيمية

تكتسي دراسة التنظيم الإداري لحماية البيئة ، أهمية بالغة في الكشف عن مدى نجاعة وفعالية تدخل الإدارة البيئية الجزائرية في الحفاظ على البيئة وصيانتها .يتناول هذا الجزء دراسة تطور التنظيم الإداري المركزي لحماية البيئة ،من خلال عرض التطور التاريخي لمختلف الوزارات التي ألحقت بها مهمة حماية البيئة ،ونقوم بعرض وجيز لمختلف الصلاحيات البيئية التي تتمتع بها بقية الوزارات الأخرى ،وأمام التعديلات العديدة والتناوب المستمر على مختلف الوزارات لمهمة حماية البيئة ، من أجل ذلك نحاول طرق مختلف العناصر التي ساهمت أو أسست لعدم استقرار الهياكل المركزية لحماية البيئة .

1- التطور المؤسساتي لقطاع البيئة في الجزائر.

تكتسي دراسة التنظيم الإداري لحماية البيئة أهمية بالغة في الكشف عن مدى نجاعة و فعالية تدخل الإدارة البيئية المركزية في الجزائر للمحافظة على البيئة و صيانتها.وقد مرت الإدارة البيئية في الجزائر بعدة مراحل تاريخية، يمكن إبرازها من خلال ما يلي:

*الإدارة البيئية المركزية قبل قانون 83-03:

تماشيا مع الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد بستوكهولم سنة 1972، استحدثت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 [1] و كانت أول جهاز إداري مركزي متخصص في حماية البيئة. و جهزت اللجنة الوطنية بكتابة دائمة تتكون من عدة أقسام متخصصة[2]، و تميزت تركيبة اللجنة بالطابع الوزاري المشترك، و بذلك تتولى الاتصال بين الوزارات المعنية بالأمر، و تسهر على نشر الأخبار و تطوير حركة التنشيط المتخذة في هذا الميدان[3].كما تتولى تأمين تنسيق عملية تحضير الإجراءات و البرامج ذات الطابع الوزاري المشترك.ولم يصدر

[1] مرسوم رقم74- 156مؤرخ في 12 يوليو 1974 ، يتضمن إحداث لجنة وطنية للبيئة ج.ر .عدد 59 :المؤرخة في 23 جويلية1974.

[2]تشمل الكتابة الدائمة الأقسام التالية :قسم حماية الطبيعة والبيئة، وقسم الأخبار والعلاقات، وقسم الدراسات التقنية والتشريع، وقسم السكان والعمران وتهيئة الإقليم .

[3] المادة2/2 من المرسوم 74-156 السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرسوم المنظم لصلاحياتها إلا بعد سنة واحدة من إنشائها. و تم إنهاء مهام اللجنة الوطنية للبيئة[1] بسنتين بعد تنظيم الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة، دون أن تضع برنامج أو مخطط وطني لتحديد كيفية التدخل لحماية البيئة.

*** الإدارة البيئية المركزية بعد قانون 83-03:**

صدر قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة ليحدد الإطار القانوني للسياسة الوطنية لحماية البيئة، و التي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية و اتقاء كل أشكال التلوث و المضار و مكافحته و تحسين إطار المعيشة و نوعيتها[2]. إلا أن التصريح بحيوية موضوع حماية البيئة بالنسبة للمصلحة الوطنية لم يوقف حالة عدم الاستقرار و كثرة تداول مختلف الوزارات على ملف البيئة و استمرت بنفس الوتيرة. إذ أعيد إلحاق البيئة بوزارة الري و الغابات على إثر التعديل الحكومي لسنة 1984[3]. تعتبر وزارة الري و البيئة و الغابات الوزارة الوحيدة التي عرفت نوعا من الاستقرار إذ استمر نشاطها من سنة 1977 إلى غاية 1988، إلا أن هذا الاستقرار لم يترجم في أعمال تعبر فعلا عن هذا الاستقرار لأنها لم تبرز و لم تكشف عن عناصر السياسة الوطنية للبيئة طيلة هذه المدة. و بعد 1988 ألحقت مجددا مهمة حماية البيئة من جديد بوزارة البحث و التكنولوجيا، و أوكلت مهام حماية البيئة إلى الوزير المنتدب للبحث و التكنولوجيا[4]،و يعود سبب إلحاق البيئة بوزارة البحث و التكنولوجيا إلى الطابع العلمي و التقني لمواضيع البيئة.أعيد نقل مهمة حماية البيئة مرة أخرى إلى وزارة التربية الوطنية[5]، و انتقلت مهام وزير الجامعات و الوزير المنتدب للبحث و التكنولوجيا إلى وزير التربية الوطنية. و بعد أقل من سنتين أعيد إلحاق مهام حماية البيئة بمصالح وزارة الداخلية[6]، باعتبارها وزارة قوية و متواجدة على المستوى المركزي و المحلي و تملك من القدرات المادية و البشرية ما يرشحها للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه.و لم يتسنى إعادة تجربة اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 بإفراد البيئة بجهاز إداري خاص يضطلع فقط بمهمة حماية البيئة إلا بمناسبة إحداث كتابة الدولة للبيئة سنة 1996[7]، 1996[7]، و التي عرفت نوعا من الاستقرار مما انعكس على فعاليتها غذ لأول مرة يتم اعتماد مخطط وطني للبيئة سنة 1996، و تلاه استحداث مفتشيات البيئة على المستوى المحلي، و دخلت الإصلاحات و التعديلات التشريعية

---

[1] مرسوم 77-119المؤرخ في 15 أوت 1977 ، ينهي مهام اللجنة الوطنية للبيئة.ج ر عدد64/1977.

[2] المادة الأولى من قانون83-03المتعلق بحماية البيئة الملغى بموجب القانون03-10المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ج ر عدد06/1983.

[3] مرسوم رقم84 -12 مؤرخ في 22 يناير 1984 ، يتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة .ج ر عدد04 /1984.

[4] مرسوم تنفيذي رقم90 -392 مؤرخ في أول ديسمبر 1990 يحدد صلاحيات الوزير المنتدب للبحث والتكنولوجيا .ج .ر عدد:54 ل 12 ديسمبر . 1990

[5] المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم92 -489 مؤرخ في 28 ديسمبر 1992 يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التربي ة .ج ر عدد:93/1992.

[6] مرسوم تنفيذي رقم94 -247 مؤرخ في 10 غشت , 1994 يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري .ج .ر . عدد:53/1994.

[7] مرسوم رئاسي رقم96 -01 .المؤرخ في 05 جانفي , 1996 والمتعلق بكتابة الدولة للبيئة .ج .ر .عدد:01/1996.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و المؤسسية مرحلتها النشطة خلال هذه الفترة لتدارك التأخر الحاصل في مجال حماية البيئة. لم يعمر ملف حماية البيئة في أدراج وزارة الأشغال العمومية و تهيئة الإقليم[1] إلا بضعة أشهر، لتبرهن السلطات المركزية من جديد عجزها عن تصور حل مناسب لتحقيق الاستقرار لقطاع البيئة، و خصت لأول مرة مهمة حماية البيئة إلى وزارة خاصة و هي وزارة تهيئة الإقليم و البيئة.

2-أنواع الإجراءات التنظيمية الوقائية في القانون الجزائري

إن بعض المشاكل البيئية بطبيعتها غير قابلة للإصلاح، تستلزم إجراءات تعمل على تجنبها مسبقا قبل أن يصبح الأمر متأخرا من خلال الردع ، و لكي تكون الإجراءات الردعية فعالة من الناحية الإيكولوجية ينبغي أن تأخذ نوعا من التركيز على البيئة" إصلاح نتائج الإضرار بالبيئة" ، بدل التوجه لفرض عقوبات على المتسبب في الضرر البيئي " الغرامات،السجن.".و يمكن تلخيص أهم إجراءات الوقاية الردعية حسب القانون الجزائري في النقاط التالية:[2]

أ -غلق أو إلغاء الإنشاءات و المؤسسات:و يمكن أن يأخذ شكلين هما:

-**الإلغاء أو الغلق النهائي** :من خلال المنع النهائي أو التخلص من الإنشاءات المضرة بالبيئة والمواطن.

-**الإلغاء أو الغلق المؤقت**:من خلال المنع المؤقت للإنشاءات و المؤسسات التي تشكل خطرا على البيئة و المواطن، و هي لا تقل فعالية عن سابقتها باعتبار أن المستغل ملزم بدفع تكاليف الاستغلال بصورة مستمرة طيلة مدة الإلغاء أو التوقيف لنشاطه.

ب-وقف الأعمال :و يتم اللجوء إلى هذا الإجراء في حالة غياب الإنشاءات أو المؤسسة.

ج- التنفيذ الإلزامي للأشغال:أما في حال عدم تنفيذ الإجراءات الوقائية للبيئة، يتم اللجوء إلى إلزام المستغل بعمليات صيانة و إصلاح الضرر البيئي اللاحق.حيث يمكن اللجوء إما إلى التعويض أو إرجاع الأماكن إلى حالتها الطبيعية.

[1] مرسوم تنفيذي رقم2000 -136 المؤرخ في 20 يونيو 2000 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة والعمران .ج ر عدد:2000/21.

[2]REDDAF Ahmed, les différentes mesures répressives à caractère réel dans le droit algérien de l'environnement Revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, Ed. De l'office national des travaux éducatifs, volume No:02/2002, pp:07-12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا:أهم الاتفاقيات الدولية المصادق عليه من طرف الجزائر في مجال البيئة

في إطار حماية البيئة قامت الجزائر بالمصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية أهمها:[1]

1- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ:

صادقت الجزائر على اتفاقية سنة1993 و هي ملتزمة كباقي الدول النامية لتطبيق المادة12من الاتفاقية و هذا ما جعلها تشارك في كل المؤتمرات المتعلقة بهذا الشأن (كيوتو، بيونس ايرس وبون).

و على هذا يتضمن الالتزام الوطني ما يلي:

- انجاز جرد وطني للغازات الدفيئة.
- انجاز إستراتيجية وطنية للتقليل من الغازات الدفيئة و هذا بمشاركة عدة قطاعات.
- القيام بدراسات حول الآثار المحتملة الناتجة عن التغيرات المناخية.

و هذا هو الإطار الذي استفادت فيه الجزائر بمشروع جهوي(RAB/94) و يسمح هذا الأخير لبلدان المغرب(الجزائر، تونس، المغرب) من رفع معرفتها و خبرتها، و هذا من أجل التماشي و الأحكام الواردة في الاتفاقية عن طريق إجراء و تنفيذ سلسلة من الو رشات و الملتقيات الوطنية. هذا ما جعل كتابة الدولة المكلفة بالبيئة تنظم خمسة ورشات في سنة1998 ورشتين منها حول منهجية جرد غازات الدفيئة أيضا ورشات منها تتعلق بتجربة نموذجية حول استعمال غاز البر وبان المميع كوقود بالجزائر...كما نظمت ورشات أخرى في سنة1999 تم التطرق فيها إلى الإعلام و الاتصال مع الشبكات الإعلامية المتعلقة بالتغيرات المناخية.

إن مشروع(RAB) سمح بإنشاء مراكز للإعلام في مجال الطاقة المستديمة و البيئة(IEDE) التي تشجع الاستعمال الفعال للطاقة المتجددة في القطاع التجاري و السكني. و في هذا الإطار أنشأت لجنة وطنية للتغيرات المناخية(CNCC) و تتكون من ممثلين لأجهزة حكومية و غير حكومية و كذا من القطاع الخاص(الطاقة، الصناعة، النقل، الغابات...الخ).

[1] يلس شاوش بشير، حماية البيئة عن طريق الجباية و الرسوم البيئية. مجلة العلوم القانونية و الإدارية، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد:1، 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-حماية طبقة الأوزون:

صادقت الجزائر يوم 20 أكتوبر 1992 على بروتوكول مونتريال لتصبح بذلك طرفا متعاقدا يوم 18 جانفي 1993 و قد وصلت كمية استهلاك الجزائر للمواد المدمرة لطبقة الأوزون سنة 1991 حوالي 2144 طن لعدد سكان يقدر ب 24.5 مليون نسمة أي بنسبة 0.09 كغ لكل ساكن.و قد صنفت الجزائر بسبب هذا الاستهلاك ضمن الدول التي يمكن تخصيصها بإعانات مالية من الصندوق المتعدد الأطراف الكائن مقره بمدينة مونتريال بكندا و الذي أنشئ بهدف تنفيذ بروتوكول مونتريال طبقا للمادة الخامسة منه.و في إطار إعداد بعث الالتزامات التي تعهدت بها الجزائر باسم هذا البروتوكول، قامت اللجنة التنفيذية في نوفمبر 1993 بوضع برنامج عمل وطني للقضاء على المواد المضرة بطبقة الأوزون.كما إلتزمت الجزائر بالقضاء تدريجيا على هذه المواد و وضع حل لاستعمالها قبل نهاية سنة 2006 وفق الشروط المحددة من طرف البروتوكول المذكور للدول التي تحددها المادة الخامسة.

3-رهانات التنوع البيئي:

تعد الجزائر من بين الدول الغنية بالموارد الحيوانية و النباتية الهامة غير أن التراث و يا للأسف يعرف تدهورا مستمرا، و يرجع ذلك أساسا للنمو الديموغرافي و الضغوط المختلفة على الموارد الطبيعية التي يترتب عنها: إتلاف مأوى الحيوانات، انقطاع السلسلة الغذائية التي تؤدي إلى الانقراض التدريجي لعدد كبير من الأنواع الحيوانية كالفهد و الضبع و أسد الأطلس و المهاة و الغزال و القائمة ما زالت طويلة.و من جهة أخرى، من بين 3139 نوع نباتي معروف في الجزائر، يعتبر حوالي 1611 نوعا نباتيا نادرا، و هو ما يمثل 51% من المجموع و حوالي 160 من النباتات القبسية(كالصنوبر الأسود و السرو الذي ينبت في الطاسيلي...).و عليه، و في محاولة لإيجاد حل لتدهور الموارد الطبيعية و بالتالي المحافظة على التنوع البيولوجي قامت المصالح المعنية بتحويل بعض المناطق من التراب الوطني إلى مناطق محمية لاسيما إنشاء الحظائر الوطنية و المساحات الطبيعية و مناطق الصيد.و بالفعل، فان الجزائر تقوم بحماية 22,41 % من المساحة الكلية للبلاد .بما في ذلك الحظائر الوطنية للطاسيلي و الأهقار)، و تجدر الإشارة إلى أن هناك مناطق محمية أخرى هي في طور الانجاز.

إذن بعد معرفة مختلف السياسات البيئة في الجزائر، وللوصول إلى الهدف من هذا البحث بتحديد أثر السياسات البيئية على تنافسية الصادرات. لابد قل ذلك دراسة هيكل الصادرات الجزائرية ومشاكل التصدير في الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:هيكل الصادرات الجزائرية

سوف نتعرض في هذا المبحث إلى تحليل تطور النتائج الكلية للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر المتمثلة في تطور التجارة الخارجية من جانب الصادرات، والبنية السلعية للصادرات، ثم بنية التوزيع الجغرافي لها ومعرفة الاتجاهات التي اتخذتها هذه البنية بالإضافة إلى ذلك معرفة الوضع التنافسي للصادرات الجزائرية،واهم نقائص التصدير في الجزائر.

المطلب الأول تحليل بنية الصادرات الجزائرية

إن تحليل بنية المبادلات الخارجية للجزائر مع العالم الخارجي من شأنها العمل على تحديد طبيعة المنتجات في شكل مجموعات سلعية حيث يكون للجزائر ميزة تفوق نسبي فتقوم بتصديرها، وتلك التي يكون لها ندرة نسبية فيها فتعمل على استيرادها، ومن ثم معرفة اتجاهات تطورها حيث يمكننا الوقوف عند طبيعة النشاط الاقتصادي.

أولا:تحليل البنية السلعية للصادرات الجزائرية

من المعروف أن الاقتصاد الجزائري مبني على قطاع المحروقات،وأن معظم مشاريع التنمية التي تشهدها الجزائر حاليا هي من تمويل عائدات الجزائر من الصادرات.ومن ثم فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي،وبالتالي لا يمكنه المساهم في تحقيق نمو دائم.هذا لأن البترول من الموارد الناضبة،وطاقة ملوثة تسعى الدول المتقدمة من تخفيض الاعتماد عليها في تشغيل اقتصادها،وذلك بتطوير بدائل لطاقة نظيفة ومستدامة وبأقل التكاليف.وبالتالي الاعتماد على عائدات البترول يبقي الاقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار هذا المورد.

وبرغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك عن طريق تحفيز ودعم قطاعات خارج قطاع المحروقات كقطاع الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.ومن خلال إحصائيات عن التجارة الخارجية،يمكن الحكم على مدى فعالية السياسة الاقتصادية الجزائرية في تنمية الصادرات خارج المحروقات.من خلال الجدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم09:البنية السلعية للصادرات خلال الفترة 2008-2010

الوحدة مليون دولار

أنواع السلع السنوات	2008	2009	2010
المنتجات نصف مصنعة	1254 %1,08	707.40 %1,53	901,01 %1,60
المنتجات الخام	327,03 %0,28	175,69 %0,38	225,02 % 0.40
المنتجات الغذائية	101,61 %0,09	115,89 %0,25	125 %0,22
سلع الاستهلاك غير الغذائية	12,95 %0,01	50,86 %0,11	23,94 %0,04
سلع التجهيز الصناعية	46,12 %0,04	41,61 %0,09	19,02 %0,03
مج الصادرات خارج المحروقات	1741,71 %1,5	1066 %2,36	1294 %2,29
قيمة الصادرات من المحروقات	114378,2 %98,5	45169,5 %97,64	55100 %97,71
مج الصادرات	116119,91 %100	46235,5 %100	56394 %100

المصدر:وزارة التجارة(آخر تصفح 2011/1/2).www.micommerce.gov.dz

من خلال الجدول نجد أن الصادرات الجزائرية تعتمد على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 96%، و النسبة المتبقية هي لبقية قطاعات الاقتصاد.ومن هنا يمكن القول بأن رغم الجهود المبذولة من أجل ترقية بقية القطاعات إلا أن قطاع المحروقات مازال يحتل الصدراة في المبادلات التجارية للجزائر.وبالتالي عند دراستنا للآثار المتوقعة للسياسات البيئية على تنافسية الصادرات سوف نركز فقط على الصادرات خارج المحروقات،لأن البترول يصدر خام،أي كمادة أولية وبالتالي غير ملوثة،لأن استعماله في الصناعة هو الملوث.

ثانيا:تحليل بنية التوزيع الجغرافي للصادرات

سنحاول القيام بتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق والدول (الأكثر أهمية) ولتسهيل عملية التحليل سنقوم بالتركيز على الزبائن العشرة الأوائل الذين تتعامل معهم الجزائر في مجال الصادرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم10: التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2007-2010 الوحدة:مليون دولار

2007		2008		2009		2010	
فرنسا	353,35 %26,53	فرنسا	434,68 %22,44	فرنسا	216,29 %20,29	اسبانيا	165,71 %20,98
ايطاليا	150,40 %11,29	ايطاليا	240,17 %12,40	اسبانيا	156,18 %14,65	فرنسا	146,68 %18,59
الأراضي المنخفضة	139,22 %10,45	الأراضي المنخفضة	237,34 %12,25	ايطاليا	93,28 %8,75	الأراضي المنخفضة	103,49 %13,10
اسبانيا	125,45 %9,42	اسبانيا	222,02 %11,46	تركيا	69,77 %6,55	ايطاليا	81,21 %10,28
المغرب	107,55 %8,07	تركيا	140,19 %7,24	بلجيكا	69,75 %6,54	تركيا	31,06 %3,93
بلجيكا	93,60 %7,03	الولايات المتحدة	94,65 %4,89	تونس	41,03 %3,85	بلجيكا	29,25 %3,70
تركيا	70,10 %5,26	تونس	69,94 %3,61	الأراضي المنخفضة	40,40 %3,79	تونس	26,78 %3,39
تونس	59,64 %4,48	المغرب	56,14 %2,90	الولايات المتحدة	36,27 3,40	الهند	24,32 %3,08
البرتغال	26,34 %1,98	بلجيكا	50,65 %2,62	سويسرا	33,39 %3,13	البرتغال	19,32 %2,45
الهند	25,50 %1,91	الهند	48,29 %2,49	الهند	26,87 %2,52	البرازيل	19,20 %2,43
الاتحاد الأوروبي	%64,72	الاتحاد الأوروبي	%61,17	الاتحاد الأوروبي	49,15	الاتحاد الأوروبي	.%66,5
المجموع	1260,72 %86,42	المجموع	1594,08 %82,30	المجموع	783,22 %73,47	المجموع	647,21 %81,92

المصدر: وزارة التجارة(آخر تصفح 2011/1/2).www.micommerce.gov.dz

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد تميز التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية مع العالم الخارجي خلال الأربع سنوات الأخيرة بسيطرة المتعاملين الرئيسيين مع الجزائر ومن أهمها الاتحاد الأوروبي فبتفحص الجدول نجد أن هذه المجموعة تحتل الصدارة في معاملاتها مع الجزائر خلال الفترة 2007 – 2010، بنسبة 64,72% سنة 2007،و61,17% سنة 2008،و 49,15خلال سنة 2009،أما جلال سنة 2010نجدأن الاتحاد الأوروبي يساهم بـ66,5%.أما النسبة المتبقية فتوزع على بعض الدول المغاربية والأسيوية والأمريكية.

المطلب الثاني:مشاكل التصدير في الجزائر

من خلال دراستنا للبنية السلعية للصادرات الجزائرية وجدنا أن الصادرات من المحروقات تفوق في الغالب 95% من إجمالي الصادرات.وبالتالي فهناك أسباب أو إن صح القول مشاكل للتصدير خارج المحروقات ويمكن إجمالها في مايلي:[1]

أولا:المشاكل على المستوى الجزئي:

-غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد؛

-تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف؛

-عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات؛

-عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛

-هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة) البيئة الخارجية (منها تحرير المتبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية بمباركة وبدعم من منظمات سليلة المنظمة العالمية للتجارة.

-كل هذه التراكمات السلبية مجتمعة أدت إلى تقليص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بشكل وثيق بتدني جودة منتجاتها، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائر تدريجيا في مقابل نقص كمية الصادرات الجزائرية.

[1] يوسف بومدين، تأهيل المنتجات التصديرية في إطار تسيير الجودة الشاملة، دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد NCA، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 127-1360.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا:المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

-غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.

-غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

-انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول .هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.

-سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، تغليف. بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.

ثالثا:المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:

يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص التالية:

-وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.

-سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.

-ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير

نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عيه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير) بسبب عدم انتظام برامج توجيه الرحلات ونقص الخطوط الموجهة التصدير وعدم تخصيص بعض أرصفة الموانئ للعمليات التصديرية فقط.

-عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

-عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة :فالمؤسسة التي تريد التصدير تعترضها عمليا إشكالية كبيرة ذات طابع استراتيجي، قبل القيام بتحديد الوسائل ووضعها حيز التطبيق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالإضافة إلى ماسبق يمكن إضافة البعد البيئي الذي أصبحت له في مجال المبادلات الدولية.من خلال تبني لمختلف السياسات التي تهدف إلى حماية البيئة سواء كانت سياسات محلية أو دولية فلها تأثير على المبادلات التجارية الدولية من خلال التأثير في تنافسية الصادرات وهذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الثالث:الآثار المتوقعة للسياسات البيئية

عند تحديد أثر السياسات البيئية على تنافسية الصادرات لابد من الأخذ بعين الاعتبار تأثير السياسات البيئية المحلية والسياسات البيئية للدول الأكثر تعامل مع الدولة مناط الدراسة.ومن هذا المنطلق سيتم تحديد أر السياسات البيئية على تنافسية الصادرات.

المطلب الأول:الآثار المتوقعة للسياسات البيئية المحلية

من خلال دراستنا للسياسات البيئية الجزائرية يمكن تحديد أثر هذه السياسات بالاعتماد على نموذج لارسن الذي تم دراسته في الفصل السابق.ويتم التحليل من خلال دراسة التكاليف المتوقعة عن تبني السياسات البيئية وكيف يؤثر ذلك على تنافسية الصادرات.

أولا:السياسات التي تتطلب إستفاؤها المعالجة الإضافية

تتراوح السياسات البيئية بين الاقتصادية والتنظيمية كما سبق التطرق إليه. ومن بين أهم هذه السياسات التي قد يكون لها أثر على تنافسية الصادرات الجزائرية نجد الجباية.

إن فرض رسوم على المؤسسات التي تحدث التلوث من جراء نشاطها قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي قد يؤدي إلى انخفاضه وهذا بدوره قد يؤدي إلى انخفاض في نسبة الصادرات وبالتالي انخفاض في الحصة السوقية في الأسواق العالمية وهذا ما ينجر عنه تأثر تنافسية الصادرات.ويمكن توضيح ذلك من خلال دالة التكاليف:[1]

$$C=c(w,r,y)+a$$

حيث a قيمة الرسوم التي تتحملها المؤسسة أو تكلفة التحكم في التلوث،وr أسعار المدخلات وy مقدار الإنتاج وc دالة التكلفة.وبالتالي فان مجموعة الرسوم التي تتحملها المؤسسة تعتبر تكلفة مثلها مثل تكاليف الإنتاج الأخرى.فمثلا في الجزائر حالة المنشآت المصنفة الّتي يخضع نشاط واحد منها على الأقل لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة تدفع رسم سنوي بقيمة 120000دج،هذا يؤدي إلى ارتفاع التكاليف السنوية بنفس قيمة الرسم.وما يعاب على طريق تحصيل الرسوم في الجزائر عدم الأخذ بعين الاعتبار مقدار التلوث الذي تسببه

[1] مصطفى بابكر،البيئة والتجارة والتنافسية،مجلة جسر التنمية،العدد49،المعهد العربي للتخطيط،2006،ص11(بتصرف).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسات ولكن يبنى الرسم على أساس عناصر متعلقة بصفة المؤسسة وليس بطبيعة نشاطها لا يحسب الرسم على أساس الوحدة الإنتاجية وهذا ما يؤدي بالتاكيد إلى عدم فعالية مثل هذه الرسوم .

ثانيا:السياسات البيئية الخاصة بالمدخلات واستخداماتها

في هذه الحالة يمكن التعبير عن الأثر على الإنتاج باستخدام دالة الربح كالتالي:[1]

$$Y/W = X/P = -X/Y.Y/P$$

حيث: W سعر المدخل المسبب للتلوث.

X مقدار المدخل المعظم للربح.

X° مقدار الطلب على المدخل للقدر المحدد للإنتاج.

للمنتج خياران، إما استبدال المدخل بآخر صديق للبيئة أو السيطرة على التلوث النتائج من استخدام المدخل.ويؤدي كلا الخيارين إلى زيادة سعر المدخل إما بفعل استبداله أو نتيجة معالجة التلوث الذي يسببه المدخل. وفي حالة الجزائر يمكن تزيد أسعار المخلات بفعل الرسوم المفروضة عليها، وكمثال حالة الرسم الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم يحدَّد ب 12500 دج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني، والّذي ينجم عن استعماله زيوت مستعملة.وهذا الرسم سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر المدخل وبالتالي سوف يؤثر على الربح بسبب زيادة التكاليف وانخفاض الإنتاج.

ومنه يمكن القول أن السياسات البيئية في الجزائر خاصة منها الاقتصادية قد يكون لها مستقبلا اثر على تنافسية الصادرات في ظل الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية مما قد يؤدي إلى تبني سياسات أكثر صرامة وفعالية.

المطلب الثاني:الآثار المتوقعة للسياسات البيئية للاتحاد الأوروبي

من خلال دراستنا لهيكل الصادرات الجزائرية في المبحث السابق توصلنا إلى أن أهم مستورد للجزائر هي دول الاتحاد الأوروبي والذي يتميز بصرامة السياسات البيئية وبالتالي من المهم دراسة التحديات التي تواجه المصدرين الجزائريين.

أولا:العلامة البيئية

يتناول هذا الفرع النقاط التالية:

1-بطاقات العنونة للمنتجات العضوية الزراعية

تزايدت شعبية المنتجات العضوية في أوروبا خلال العشرة سنوات الأخيرة فقد زادت المساحة المستخدمة لزراعة المنتجات العضوية الزراعية بنسبة30% سنويا لتصل إلى 2 مليون هكتار في بداية عام1998. وتتضمن

[1] نفس المرجع السابق ص11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلاد التي يرتفع معدل استخدام الأراضي لزراعة مثل هذه المنتجات مقارنة بالهكتارات الكلية المتاحة للزراعة السويد والنمسا وفنلندا والدانمارك .وأيضا تلعب الزراعة العضوية دورا هاما في ألمانيا (تبلغ المساحة المخصصة للزراعة العضوية حوالي354.000 هكتار).

ويشهد الطلب على المنتجات العضوية المزروعة في أوروبا نموا متزايدا نتيجة لزيادة الوعي البيئي والصحي بين المستهلكين .بطاقات العناوين للمنتجات العضوية تطبق على السلع الزراعية مثل :الفواكه والخضراوات والزهور والنباتات والحبوب والأقطان.وفي أوروبا تؤدي الزراعة العضوية إلي ارتفاع تكاليف الإنتاج ويرجع ذلك في بعض الأحيان للحجم الضئيل من وحدات الإنتاج ومشكلات تنظيم التوزيع وبيع المنتجات واستخدام تقنيات الزراعة الحديثة والتي ترتفع تكلفتها وتتطلب عمالة كثيفة أو بمعنى آخر اقل ميكنة من تقنيات الزراعة التقليدية .وللشركات التي تستخدم التكنولوجيا كثيفة العمالة فان التحول نحو الإنتاج العضوي سوف يكون اقل وطأة في التغيير وبالتالي اقل تكلفة .وتعد بطاقات عنونة" المنتجات العضوية "سبيل فعال لتعريف المستهلكين بالمنتجات الزراعية التي تمت زراعتها عضويا.[1]

3-بطاقات العنونة الخاصة بمنتجات بعينها

وهي تلك التي تركز على الجوانب البيئية لمجموعة منتج بعينها .يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك عدد هائل من بطاقات العنونة في أوروبا.

*بطاقة العنوان الخاصة بالمصايد السمكية"MSC logo"

إن المجلس البحري للضيافة "MSC" هو منظمة دولية غير حكومية وغير هادفة للربح معنية بتقديم الدعم للمصايد السمكية ولممارسات الصيد في كافة أنحاء العالم وذلك من خلال تطوير حلول طويلة الأجل أكثر توجها نحو السوق والتي تفي باحتياجات وأهداف البيئة التجارة .وقد تم إنشاء هذه المنظمة في بداية عام 1996 ومن أهم أهدافها :

ضمان الحفاظ على مدى طويل لحيوية مصايد الأسماك والحفاظ على صحة النظم البيئية البحرية التي تعتمد عليها الأسماك.

*بطاقة العنوان الخاصة بأجهزة الكمبيوتر وشاشات الكمبيوتر

إن الـ "TCO" الاتحاد السويدي للموظفين المحترفين" المهنيين "هو الهيئة المسئولة عن كل من(ال92 TCOوالـ 95 'TCO") وهما برنامجين لإصدار الشهادات لأجهزة الكمبيوتر وشاشات الكمبيوتر . وتضم تلك المنظمة 1.3 مليون عضو والذين تعتمد أعمال غالبيتهم علي الدعم الفعال من تكنولوجيا

[1] www.eurunion.org/policy/area/environment.htm (2010/12/21 تاريخ أخر تصفح)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعلومات وبالرغم من أن لـــ"TCO' 95"هو مبادرة سويدية إلا انه نظام عنونة بيئية عالمي وهناك عـــدد 400شاشة قد تم منحها الشهادة طبقا ال"TCO'92" وعدد600 شاشة قد تم منحهـــا الشـــهادة طبقـــا لـــ"TCO' 95" وقد تم إنتاجهم في اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية.ويهدف كافة أعضاء المنظمة إلي كون أجهزة الكمبيوتر للمستخدم ولا تتسبب في أية مخاطر صحية لذا فان المنظمة تستخدم العنونة البيئيـــة لـــدفع التطور التكنولوجي للأمام بناء على احتياجات أعضائها.

*النتائج بالنسبة للمصدرين الجزائريين

يتضح من العرض السابق وجود إعداد كبيرة من بطاقات العنونة البيئية داخل أوروبا مما يدفعنا للقول بأنه يمكن أن يكون هناك أكثر من عنوان بيئي للمنتج الواحد .ولكن ينبغي على المصدرين الجزائريين أن يضعوا في اعتبارهم انه ليس كل عنوان بيئي يعتبر ميزة في كافة أنحاء أوروبا .حيث أن مجال العديد من بطاقات العنونة والفائدة العائدة من وراء كل بطاقة عنونة تختلف من عنوان بيئي لآخر .وكذلك فان نصيب العناوين البيئية في السوق تختلف بقدر كبير من عنوان لآخر .وفي حالة إذا ما أراد أحد مصدري الدول النامية أن يحصـــل على بطاقة عنوان بيئي فانه يتعين عليه الالتزام بالنظم الوطنية للعنونة البيئية .كذلك يجب على المصدر مـــن الدول النامية أن يبقى على اتصال دائم بالمستورد لمعرفة إذا ما كان يسعى للحصول علي عنوان بيئـــي .إن البقاء علي اتصال بالمستورد لا يفيد فقط في معرفة متطلبات السوق ولكن أيضا يمنع المستورد من اللجـــوء لمصدر آخر حينما يكتشف أن المصدر الحالي لن يسعى للحصول علي عنوان بيئي وانه لا يتفق مع المتطلبات التي يفرضها عليه المصدر.

ثانيا:نظم ومعايير الإدارة البيئية

في حين يركز العنوان البيئي على المنتج النهائي وبصفة حصرية على منتجات المستهلك ويهتم بمدى توافق المنتج مع المعايير التي وضعتها الجهة المصدرة للعنوان والتي تم التحقق منها بواسطة طرف ثالث. نجـــد نظـــم ومعايير الإدارة البيئية تركز على الأدوات داخل الشركة والتي تهدف لتوجيه أو إعادة توجيه المنظمة وإجراءاتها وعملياتها إلي تحقيق التحسن في الأداء البيئي المنشود ولهذه النظم فلا يتطلب الأمر عناوين .يمكن القول أنه إذا كانت العناوين البيئية بمثابة "من المشروع إلى المستهلك "فإن نظم الإدارة والمعايير البيئية هي بمثابة" من المشروع إلى المشروع "أو من" المشروع إلى المجتمع."ويركز هذا الدليل على المعايير الجديدة لنظم الإدارة البيئية:[1]

-معيار الأيزو 14001 نظم الإدارة البيئية.

-النظم الأوروبية للمراقبة والإدارة البيئية(EMAS).

[1] www.eurunion.org/policy/area/environment.htm (2010/12/21 تاريخ أخر تصفح).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-نظام تحليل مخاطرة التحكم في النقاط الحرجةHACCP.

-الإنتاج العضوي.

1-سلسة معايير الايزو 14000

*معيار الأيزو 14001 لنظم الإدارة البيئية

يهدف معيار الايزو 14001 إلى منح الشركات كافة الأشكال والأحجام مع العناصر الضرورية لإدراج (تقديم) نظام إدارة بيئي والذي مكن دمجه في سياسات المشاريع لتحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية. ويميز المعيار بين هدفين رئيسيين:

-التوافق مع تشريع ومطالب الشركة.

-التطوير المستمر لنظام الإدارة البيئية وبالتالي الأداء البيئي للشركة.

وبالرغم من أن معيار الايزو 14001 يحدد المتطلبات العامة لنظام إدارة بيئي إلا انه لا يتضمن معيار الأداء البيئي .وقد أصبح باستطاعة الشركات ترخيص نظام الإدارة البيئي الخاص بهم وفقا لمعيار الايزو 14001 منذ نهاية عام1996 على أن يغطي نظام الإدارة البيئي الخطوات التالية:[1]

-السياسة البيئية.

-التخطيط.

-التنفيذ والعمليات.

-المراجعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

-مراجعة الإدارة.

يلاحظ أن نظام الإدارة البيئية ليس عملية تبدأ وتنتهي ولكنها عملية مستمرة والتنفيذ الدوري لهذا النظام من الإدارة يجب أن يؤدي لتطوير مستمر للأداء البيئي للشركة وهو ما يتم مراجعته بواسطة هيئة منح شهادات خارجي على أسس منتظمة كل ستة أشهر كما تحدد هذه الهيئة إذا ما كان يجب سحب الشهادة أم لا. وفي حالة التطوير غير المستمر بالتعرف على المجهودات المبذولة للتطوير المستمر ولذلك فإن إرساء قواعد مثل هذا النظام لا يعد كافيا بل يجب أن يستمر وان يتطور بمرور الوقت.

2-النظم الأوروبية للمراقبة والإدارة البيئية (EMAS)

نتيجة اختلاف الاهتمامات على النطاق الأوروبي الأوسع وتسود فكرة عامة وفقا لبرنامج العمل البيئي الأوروبي أن الاهتمام بالبيئة يجب أن يأتي في المقام الأول من الصناعة وقد أعطت المفوضية الأوروبية إحدى

[1] للاطلاع أكثر راجع الملحق رقم2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجانها وهي اللجنة الأوروبية لتطبيع الإنتاج والمعايير الأوروبية .تفويض لإعداد النظام البيئي المراقبة والإدارة البيئي(1836/93)وقد أصبحت الدول الأوروبية قادرة على المشاركة في الـ EMAS منذ عام1995 والهدف من الـEMAS هو جعل المشروعات الصناعية تهتم بالبيئة كجزء مكمل لمشروعاتها على أسس تطوعية وبالتالي تعزيز التطوير المستمر للأداء البيئي للأنشطة الصناعية،وهذا يجب أن يحدث من خلال:

-إنشاء وتنفيذ السياسات البيئية والبرامج ونظم الإدارة بواسطة الشركات.

-التقييم النظامي والدوري والهادف لأداء مثل هذه العناصر.

-منح المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي للعامة.

المبدأ الرئيسي هو أن تتحمل الصناعة ذاتها مسئولية التحكم في الآثار البيئية الناتجة عن أنشطتها .والمتوقع هو أن تستخدم الشركات الإبداع والمهارات في تقليل العبء البيئي وهو ما سيكافئها عليه السوق في شكل مبيعات أكثر. يلاحظ انه بمجرد التحقق من نظام الإدارة البيئي وفقا للـEMAS فإن المواصفة تكون مقيدة بالشركات الصناعية التي أساسها الاتحاد الأوروبي ومن ثم فهي غير صالحة للتطبيق في الدول النامية إذا لم يقوموا بإجراء تسهيل الإنتاج من خلال الاتحاد الأوروبي .وبالرغم من ذلك فلا يمكن للشركات من خارج الاتحاد الأوروبي(غير مسموح لها أن تحمل علامة الـEMAS وإنما يمكنهم الحصول) وهو ما يعد دليل قيم في حالة العلاقة مع نظام الـ EMAS على إعلان بالتوافق القوية مع المستوردين الأوروبيين.

*شروط المشاركة في الـEMAS

توجد شروط عديدة بالنسبة للشركات الصناعية فللمشاركة في نظام الEMAS يجب الوفاء بها هي:[1]

-السياسة البيئية.

-المراجعة البيئية.

-برنامج الإدارة البيئي (تنفيذ برنامج الإدارة البيئي).

-إصدار بيان بيئي عام.

-الإجراءات التصحيحية.

3-تحليل مخاطر نقاط التحكم الحرجة HACCP

تم تطوير نظام الـ HACCP في الستينيات لأغراض الفضاء الجوي في الولايات المتحدة الأمريكية .ولقد قام الاتحاد الأوروبي بإصدار قرار بشان صحة المواد الغذائية(93/ EC/43) حيث تم تقديم نظام الـ HACCPكوسيلة ضرورية للتأكد من توافق الصناعات المتعلقة بالسلع المصنعة والأغذية مع المواصفات

[1]للاطلاع أكثر راجع الملحق رقم03.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوعة طبقا لقرارات الاتحاد الأوروبي .وبجانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة،يتم عقد العديد من المناقشات فيما يتعلق بنظام الـHACCP في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة كودكس.يشترط قرار الاتحاد الأوروبي بشان صحة المواد الغذائية(EC/43/93 والذي تم تفعيله في 1 يناير 1996الأتي " :تقوم الشركات الغذائية بتحديد أوجه أنشطتها والتي تتعلق بسلامة الأغذية والتأكد من وضع وتطبيق ومراجعة والمحافظة علي إجراءات السلامة الملائمة طبقا لنظام الـ HACCP".ويلتزم كافة مصنعي السلع الغذائية قانونا بالالتزام بتطبيق نظام الـHACCP أو ضرورة العمل به .ويتم تطبيق نظام الـ HACCPعلي الشركات التي تقوم بتصنيع وتعبئة ونقل وتوزيع أو تجارة المواد الغذائية .ويتم إجبار تلك الشركات علي فهم المخاطر المحتملة التي قد تصاحب عملية إنتاج السلع الغذائية في كل المراحل بدءا من النمو والتصنيع والتوزيع وحتى نقطة الاستهلاك .ويتضمن ذلك المخاطر الماكر وبيولوجية مثل (الدود) والميكروبيولوجية(البكتيريا، الفيروسات، الفطر) والسامة (مثل التلوث الكيميائي بالمبيدات) أو المادية (مثل الحجر الصغير والخشب والزجاج) .وبالتالي لابد أن يقوم منتجي السلع الغذائية بإزالة كافة المخاطر المحتملة عن طريق وسائل منع حدوث المخاطرة بطريقة تمنع وجود أي مخاطر مستقبلية علي المستهلكين.

***النتائج بالنسبة للمصدرين الجزائريين**

كما يتضح فان نظام الـ "HACCP" لا يعد مواصفة عامة لنظم الإدارة مثل" ISO 9000 و 14000 " ISO وإنما تم إعداده في الأساس لصناعات الأغذية والصناعات ذات الصلة والتي تقوم بالتركيز علي الأمور الصحية وذلك من خلال منهج نظامي لتجنب وتقليل المخاطر .ويعني التوافق مع توجيهات الأمن الغذائي- من خلال تنفيذ نظام الـ"HACCP"-

تطوير الإجراءات وإعداد هيكل للخطة طبقا للـ"Deming Circle" التي تم استخدامها في تطوير كل من " ISO9000 وISO14000".ويجب مراعاة أن توجيهات الأمن الغذائي –إلى جانب نظام الـ– "HACCP"يتم تطبيقها فقط علي الأغذية وشركات تصنيع الأغذية بالاتحاد الأوروبي حيث أن توجيهات الاتحاد الأوروبي ليس لها أي اثر علي أية دولة خارج نطاق الاتحاد الأوروبي وانه حين يقوم أي مستورد من الاتحاد الأوروبي باستيراد مواد غذائية خام بهدف تصنيعها فانه يصبح مسئولا من تاريخ تقديم المنتجات إلى هيئة الجمارك .ولذلك يقوم مستوردي الاتحاد الأوروبي بمطالبة الموردين من خارج الاتحاد الأوروبي بالتوافق مع شروط توجيهات الاتحاد الأوروبي للتأكد من مطابقة منتجاتهم للمواصفات الموضوعة من قبل الاتحاد الأوروبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبذلك فان تطبيق أية نظام مثل الـ"HACCP" لضمان سلامة وأمان الأغذية سوف يكون احد متطلبات السوق .وبالتالي فانه من المهم قيام مصدري الجزائر بالتأكيد باتخاذهم كافة الاحتياطيات وتقديم ما يؤكد التزامهم بمتطلبات وشروط المستوردين من الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال تقديم شهادات أو تقارير الفحص لضمان تقديم منتجات غذائية آمنة وصحية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل

بعد أن كان اهتمام المستوردين منصب على كيفية الحصول على منتجات ذات جودة عالية بأسعار منخفضة، تغير الوضع الآن كثيراً فبالإضافة إلى اهتمام المشترى بالجودة والسعر أصبح هناك بعدا جديدا تمت إضافته إلى هذه المتطلبات ألا وهو البعد البيئي والذي أخذ في الازدياد بمرور الوقت ، حتى أنه أصبحت المتطلبات البيئية الآن بمثابة جواز المرور لأي منتج – أو خدمه – يتم تداوله في الأسواق العالمية خاصة بالنسبة لمنتجات الدول النامية و من خلال دراستنا للآثار المتوقعة للسياسات البيئية على الصادرات الجزائرية ،يمكن القول أن الجزائر والدول النامية بصفة عامة أمامها تحديات كبرى أمام تزايد استعمال المعايير البيئية في مجال المبادلات التجارية الدولية وبالتالي لابد أن تكون السياسات البيئية جزءا متكاملا من السياسة الاقتصادية في الدول النامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

www.manaraa.com

الخاتمـــــة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحضى المشكلة البيئية باهتمام اغلب دول العالم على اختلاف نظمها ودرجة تطورها.وتتباين طبيعة و درجة الاهتمام حسب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية في هذه الدول.فالدول المتقدمة باعتبارها ذات أسبقية في عملية التنمية الاقتصادية تعطي تركيزا على القضايا البيئية العالمية مثل تآكل طبقة الأوزون،الاحتباس الحراري...الخ.وفي المقابل نجد أن مثل هذه القضايا ليست لها نفس الأهمية في الدول النامية لأن أولوياتها مختلفة.إذ تعاني هذه الدول من قضايا بيئية مرتبطة بالفقر والتخلف والتعثر على طريق التنمية.فهي تعاني من مشاكل توفير الحاجات الأساسية لسكانها من ماء نظيف،مسكن ملائم وخدمات صحية راقية...الخ.

والواقع أن الدول المتقدمة تعد الصانع الأكبر والمستهلك الأول ليس فقط لموارد الإنتاج ولوازمه وإنما للمنتجات والسلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة.وبالتالي فهي اكبر مصدر لانبعاث الكربون والنتروجين والكبريت بالجو وتصب الكثير من مخلفات صناعتها في المجاري المائية.وعلى ذلك تعد هي المسئولة عن النصيب الأكبر من حجم التلوث العالمي.

إلا أن هذا لا ينفي أن نصيب الدول النامية في التلوث بدأ يشهد تزايدا نظرا لسيرها على نفس الخط من التنمية الصناعية الذي سارت عليه الدول المتقدمة.هذا بالإضافة إلى انتشار الآليات والمركبات وازدياد عدد السكان واستهلاك الطاقة بمعدلات متسارعة.

مع ذلك يمكن القول أن ما يعاني منه العالم اليوم من مشاكل بيئية ليست وليد السنوات القليلة الماضية،وإنما نتيجة تراكمات على مدار عشرات السنين كانت الدول النامية على هامش عملية التحولات الاقتصادية.ومن ثم فالدول المتقدمة تعد المسئول الأول وربما الوحيد عن الكثير منها.

وأيا كان المتسبب في المشكلة البيئية وأيا كان نطاقها فهي تسبب إضرارا جسيمة للكثير من الدول.كما صارت تهدد البشرية في داخل الدول وعلى المستوى العالمي بعواقب وخيمة.لذا عكفت الدول المختلفة على اتخاذ سياسات واستعمال أدوات عديدة من أجل حماية البيئة.

وتتراوح والأدوات التي اتخذتها معظم دول العالم بين السياسات الاقتصادية و السياسات التي تعتمد على المعايير البيئية.وتقوم المجموعة الأولى على تبني أسلوب الحوافز والكوابح السعرية من خلال تحميل الملوث تكلفة تلويثه للبيئة.هذا العبء الذي ظل يحمله لغيرة فترة زمنية طويلة.كما تقوم المعايير البيئية على التنظيم المباشر وغير المباشرة في التعامل مع مصادر التلوث ومسبباته.

وتكون السياسات البيئية وأدواتها الاقتصادية والتنظيمية ذات مضامين اقتصادية على جانب كبير من الأهمية خاصة بالنسبة للتجارة الدولة وبالتحديد على تنافسية الصادرات.فالسياسات الاقتصادية تؤثر من خلال مبدأ الملوث يدفع وتضمين التكاليف من خلال تأثيرها على حجم الإنتاج، تكلفة الإنتاج.إذ أن تخصيص بعض الموارد للاستثمار في مجال البيئة قد يؤدي في الأجل القصير إلى سحب بعض الموارد من مجال الإنتاج وبالتالي تقليص حجمه.كما أن تضمين التكاليف وفرض ضرائب أو رسوم أو دفع الملوث إلى تحمل تكاليف خفض التلوث قد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج،كما قد تفوق بعض هذه التكاليف قدرة المنتجين الجدد مما يضطروا إلى الخـــروج من هذا المجال على نحو جزئي أو كلي.

ويؤثر مبدأ تضمين التكاليف على المقدرة التنافسية لسلع بعض الدول التي تأخذ به في منافستها في الســـوق المحلية وكذلك الدولية.ويزداد مدى هذا التأثير إذا تم الأخذ بهذا المبدأ من جانب بعـــض الـــدول دون الـــبعض الآخر،أو تشددت بعض الدول في تطبيقه في حين تساهلت دول أخرى ي ذلك.إلا انه يجـــب إدراك أن الأخـــذ بتضمين التكاليف قد يكون له أثار ايجابية عديدة،هذه الآثار تنتج عن تولد الحوافز المستمرة للبحث عن أســـاليب إنتاج اقل تلويثا واقل استهلاكا للطاقة والمواد الأولية ومن ثم أقل نفقة،خلق الدافع المستمر للابتكـــار والتجديـــد والتحول إلى فروع إنتاج أقل تلويثا،كما قد تزيد صادرات السلع النظيفة بيئيا بما يعوض النقص في صادرات السلع الملوثة.

والواقع ما زالت معظم دول العالم تتبع السياسات والأدوات التنظيمية التي تشـــهد تطـــورات وابتكـــارات سريعة.ومن أبرز هذه الابتكارات ما يتعلق بالاشتراطات والمواصفات المتعلقة بنوع السلع والعناصر الداخلـــة في تركيبها،وكذلك ظهور ما يعرف بالعلامة البيئية في كثير من الدول المتقدمة لتوضع على كثير من السلع لتدل على أنها صديقة للبيئة وغير ملوثة.وهو ما تخشاه الدول النامية في هذا الإطار كاستخدام هذه الأدوات وغيرها كـــأداة لتسويق بعض المنتجات التي تنتمي لبعض الدول على حساب المنتجات والسلع التي تنتمي لدول أخرى.أي يخشى أن يتم توظيف هذه المعايير والأدوات كحواجز تجارية تحت الادعاء بحماية البيئة.لذا كان على المنظمـــة العالميـــة للتجارة التعرض لهذه المسألة من خلال إنشاء هيئة البيئة والتجارة من اجل التوفيق بين أهداف تحريـــر التجـــارة والرغبة العالمية في حماية البيئة.

اختبار الفرضيات

- ❖ تتأثر تنافسية الصادرات بمختلف السياسات البيئية سواء كانت اقتصادية أو تنظيمية من خـــلال التـــأثير المباشر وغير المباشر على تكاليف الإنتاج، ومن ثم على أسعار المنتجات. وهذا بدوره يؤثر على حجـــم الطلب وبالتالي الكمية الموجهة للتصدير.وبالتالي فإن تنافسية الصادرات تتأثر بالسياسات البيئية مهما كان نوع السياسة وإنما هناك محددات لدرجة هذا التأثير والمتمثلة في درجة صرامة هـــذه السياســـة، وقـــوة جماعات الضغط من رجال الأعمال وغيرهم، وكذا مستوى النمو الاقتصادي للدولة، حيث تميل معظـــم الدول النامية إلى تبني سياسات بيئية ضعيفة غير مؤثرة على المزايا النسبية التي تتمتـــع بهـــا صـــادراتها في الأسواق الدولية.وبالتالي فإن الفرضية الأولى مثبة في الشطر الأول منها ومنفية في شطرها الثاني.
- ❖ تعتبر الجزائر من الدول النامية تشترك معها في عدة نقاط.ومن خلال دراستنا للآثار المتوقعة للسياســـات البيئية على تنافسية الصادرات الجزائرية توصلنا إلى أن هذه الأخيرة تتأثر بمختلف السياسات البيئية.وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الفرضية الثانية للدراسة مثبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

من خلال الدراسة التحليلية لأثر السياسات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن صادرات الدول النامية سوف تتعرض لمنافسة شديدة خلا السنوات القادمة خاصة بعد المزيد من تحرير التجارة الخارجية وتطبيق كافة البنود المؤجلة من اتفاقية منظمة التجـــارة العالميـــة المعروفـــة ، واستخدام الاشتراطات والمتطلبات البيئية كقيود ، إذا استمرت الأوضاع الحالية لهيكل الصـــادرات السلعية الذي تهيمن عليه المواد الأولية مع استمرار الاعتماد على واردات التكنولوجيا وإهمال المتطلبات البيئية المستخدمة في المنتج.
- الاتجاه في السنوات الأخيرة نحو تحفيز التصدير مع حماية البيئة و ذلك من خلال تـــذليل العقبـــات التمويلية والإجرائية أمام الشركات المصدرة، والاهتمام بوضع إستراتيجيات تسويقية فعالة.

التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن وضع بعض التوصيات خدمة لأهداف الدراسة

- الاهتمام بنشر وزيادة الوعي البيئي في المجتمعات النامية، من خـــلال وســـائل الإعـــلام والنـــدوات والمؤتمرات فالدعاية الإيجابية عن نجاح الامتثال في منشأة صناعية سيحسن من سمعتها ويزيد من إقبال المستهلكين على منتجاتها، وتعمل تلك الدعاية أيضا على إيجاد جو اجتماعي لتشجيع الامتثال .
- التنسيق بين الوزارات والمنظمات المعنية بالتجارة الدولية وتلك المعنية بقضايا البيئة في الدول النامية، وذلك فيما يتعلق ببحث تأثيرات كل منهما على الآخر في كل دولة .ويفيد هذا التنسيق في تـــوفير البيانات والمعلومات التي تكون هناك حاجة إليها في حالات النزاعات الدولية حول النفاذ إلى الأسواق وغيرها.
- طلب المعونة الفنية من المنظمات الدولية المعنية بالتجارة الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما يجب على الدول النامية إعداد مشروعات تتناول قضايا البيئـــة والتجـــارة الدولية، يمكن تمويلها من مؤسسات تمويل دولية ، لمساعدتها على تبني سياسات بيئية وتجارية معتدلة وذلك لتحقيق التنمية المستدامة .
- التنسيق بين الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالميـــة والمشـــاركة الفعالـــة في المفاوضـــات والمناقشات الجارية بشأن العلاقة بين التجارة والبيئة، وأيضا التنسيق مع الدول النامية الأخـــرى غـــير الأعضاء من أجل تبني سياسات مشتركة تعكس آراء تكتل اقتصادي.
- مراجعة التشريعات البيئية والسياسات التجارية المتبعة في الدول النامية، والعمل على إصدار التشريعات وتبني السياسات التي تتلاءم مع متطلبات النظام التجاري العالمي الجديد من ناحية والمحافظة على بيئة سليمة نظيفة لتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة من ناحية أخرى .ويتأتى ذلك مـــن خـــلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التطبيق الفعلي للتشريعات، ومشاركة علماء وبيولوجيين وأطباء ومهندسين وكيمـــائيين وصـــناعيين وإداريين ومحامين وقضاة في وضع وتنفيذ أي قانون خاص بالبيئة .كذلك يجب أن تكـــون هنـــاك مناقشات جادة حول الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف خاصة تلك التي تهتم بالجوانب التجارية.

- مساعدة المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الدول النامية على تبني الإجراءات البيئية الملائمـــة لتتوافق مع الاشتراطات البيئية العالمية، وبما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية لتلك الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـــــة المراجـــع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولا:المراجع باللغة العربية

أ-الكتب

1-أبو السعود فوزي محمدي وآخرون،مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة،الدار الجامعية،الإسكندرية،2006.

2-أبو القاسم تهامي محمد ،أخطار التصدير وتامين ائتمان الصادرات،مكتبة عين شمس،القاهرة،1996.

3-أحمد الفرج العطيات،البيئة الداء والدواء، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، 2007.

4-الرهوان محمد حافظ عبدو ، أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية، شركة مطابع الطويجي التجارية،1997.

5-السيد احمد عبد الخالق ، السياسات البيئية والتجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار الكتاب، المنصورة، 1994.

6-السيد عبد الخالق أحمد و أحمد بديع ،تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي،الدار الجامعية،الإسكندرية،2003.

7-الصعيدي عبد الله ، تطور النظم الاقتصادية مع الإشارة إلى مفهوم التنمية وبعض مشكلاتها،دار النهضة العربية،القاهرة،1992.

8-المغربي كامل محمد ، الإدارة والبيئة والسياسة العامة، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، الأردن، 2001.

9-المناهج التدريبية المتكاملة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مصر، 2003.

10-حسن محمد إبراهيم ، البيئة والتلوث: دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،1997.

11-راغب الحلو ماجدة ، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، نشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.

12-رشاد أحمد عبد اللطيف ، البيئة والإنسان-منظور اجتماعي-، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2007.

13-رومانو دوناتو ،الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة،وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية،دمشق،2003.

14-زهران حميدية ، التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي في مصر، مكتبة عين الشمس، القاهرة، بدون سنة نشر.

15-سالمة أحمد عبد الكريم ،التلوث النفطي وحماية البيئة، دار المعارف، الإسكندرية،1981.

16-شحاتة حسن أحمد ، البيئة والتلوث والمواجهة، المكتبة الالكترونية ،www.kotobarabia.com.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17-عامر محمود طراف،إرهاب التلوث والنظام العالمي،المؤسسة الجامعية،بيروت،2002.

18-عبد السميع علي محمود ،التنمية الاقتصادية وبعض القضايا المعاصرة في مصر، ط2، جامعة الزقازيق، القاهرة،2001.

19-عبد ربه محمد عبد الكريم علي و غزلان محمد عزت محمد إبراهيم ، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، .2000

20-عجيمية محمد عبد العزيز ، محمد علي الليثي،التنمية الاقتصادية ، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية،.2003

21-عطية ناصف إيمان ، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

22- عفر محمد عبد المنعم ، أحمد فريد مصطفى ،الاقتصاد الدولي،مؤسسة شباب الجامعة،1999.

23-لطفي علي ، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، بدون سنة نشر.

24-محاسنه إحسان علي ، البيئة والصحة العامة، دار الشروق، 1991.

25- محمد الحسن فتيحة ،مشكلات البيئة،الطبعة الأولى،مكتبة المجتمع العربي،عمان،2006.

26-النجار فريد ، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، 2002.

27-مشورب إبراهيم ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1997.

28-معوض عبد التواب ، جرائم التلوث، منشأ المعارف، الإسكندرية،.1986

29- ناصر زين العابدين ، صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة،1997.

ب-المجلات والدوريات

1-رزيق كمال ،دور الدولة في حماية البيئة،مجلة الباحث،العدد5،الجزائر،.2007

2-نوير طارق (World economic forum)، دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،2002.

3-وديع محمد عدنان،، مسح في مؤشرات التنافسية وسياستها ، ورقة مقدمة في ورشة عمل حول محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية" ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، جوان2000 .

4-وديع محمد عدنان،القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر 2003، السنة الثانية.

5-اثر تغير المناخ على البلدان العربية،مجلة البيئة والتنمية،العدد142،دمشق،جانفي 2010.

6- طلبة مصطفى كمال ،العالم العربي ومواجهة تحديات تغيرات المناخ، مجلة السياسة الدولية،العدد179، المجلد45، جانفي .2010

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- عبيرات مقدم و بلخضر عبد القادر ،الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 07،جامعة سطيف،.2007

8-مصطفى بابكر،السياسات البيئية،مجلة جسر التنمية،العدد25،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،جانفي،.2004

9-وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث العدد1، الجزائر، 2002.

10-مصطفى بابكر،البيئة والتجارة والتنافسية،مجلة جسر التنمية،العدد49،المعهد العربي للتخطيط،.2006

11-يلس شاوش بشير، حماية البيئة عن طريق الجباية و الرسوم البيئية. مجلة العلوم القانونية و الإدارية، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد:1، 2003.

ج-التقارير

1-تيرباك دينيس،السياسات الوطنية وارتباطها بالمفاوضات حول اتفاق دولي مستقبلي بشان تغير المناخ،برنامج الأمم المتحدة للتنمية،2008.

2-القمة العالمية للتنمية المستدامة،تقرير التقدم في المنطقة العربية،ديسمبر،2002.

3-تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر، وزارة البيئة الإقليم و البيئة.2000

4-المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة و التنمية المستدامة، وزارة البيئة الإقليم و البيئة، ديسمبر 2001 .

د-ملتقيات

1-الجمعية العلمية الملكية، تطوير القدرة التنافسية في الأردن، وقائع ووثائق الأسبوع الأردني العلمي الخامس، الأردن،1997.

2- سنوسي زوليخة و بوزيان الرحماني هاجر ، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر،07/08/أفريل 2008.

3- سيد مصطفى أحمد ، إستراتيجية تصديرية عربية...كيف؟، أوراق ملتقى التسويق في الوطن العربي، الشارقة، 15-16أكتوبر 2002.

4- مزريق عاشور ، دور الجماعات المحلية في إحلال تنمية بيئية متوازنة:

Colloque International sur le Développement Local, gouvernance et réalité de l'économie nationale, les 26 et 27 avril 2005, Centre Universitaire Mustapha Stambouli de Mascara.

5- مسعداوي يوسف ، القدرات التنافسية ومؤشراته،أوراق عمل وبحوث المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة،8-9 مارس 2005.

ه- الأطروحات والرسائل الجامعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- بومدين يوسف ، تأهيل المنتجات التصديرية في إطار تسيير الجودة الشاملة، دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد NCA، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2001.

2- شرفاوي عائشة ،تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية-حالة الجزائر-،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،غير منشورة،جامعة الجزائر،2001.

3- نوري منير ،التسويق الاستراتيجي وأهميته في مسايرة العولمة الاقتصادية(إسقاط على الوطن العربي للفترة1990-2000)،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة،جامعة الجزائر،2005.

و- القوانين والمراسيم التشريعية.

1-المادة 117 من القانون رقم 25-91 المتضمن قانون المالية لسنة 1992 ، ج.ر عدد65 -1991.

2-المادة 11 من القانون رقم 21-01 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة2002 ، ج.ر، عدد 79 ، سنة2001.

3-المادة 53 من القانون رقم03 - 22المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2003 ، والمتضمن لقانون المالية لسنة 2004، ج.ر، عدد83 .

4-المادة 55 من القانون رقم06 - 24المؤرخ في 26 ديسمبر 2006 ، والمُتضمن قانون المالية لسنة 2007، ج ر عدد 2006/85.

5-المادة 94 من القانون رقم02- 11 في 24 ديسمبر 2002 ، والمتضمن قانون المالية لسنة 2003 ، ج . ر.عدد/86 - 2002.

6-المادة 76 من القانون رقم03 - 10الصادر في 20 جويلية 2003 ، والمتضمن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،ج.ر.عدد2003،43.

7-مرسوم رقم74- 156مؤرخ في 12 يوليو1974 ، يتضمن إحداث لجنة وطنية للبيئة ج.ر .عدد 59 : المؤرخة في 23 جويلية1974.

مرسوم 77-119المؤرخ في 15 أوت 1977 ، ينهي مهام اللجنة الوطنية للبيئة.ج ر عدد1977/64.

8-المادة الأولى من قانون83-03المتعلق بحماية البيئة الملغى بموجب القانون03-10المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ج ر عدد1983/06.

9-مرسوم رقم84 -12 مؤرخ في 22 يناير 1984 ، يتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة .ج ر عدد 1984./04

10-مرسوم تنفيذي رقم90 -392 مؤرخ في أول ديسمبر 1990 يحدد صلاحيات الوزير المنتدب للبحث والتكنولوجيا .ج .ر عدد:54 ل 12 ديسمبر1990 .

11-المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم92 -489 مؤرخ في 28 ديسمبر 1992 يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التربي ة .ج ر عدد:1992/93.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12-مرسوم تنفيذي رقم94 -247 مؤرخ في 10 غشت، 1994 يحدد صـــلاحيات وزيـــر الداخليـــة والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري .ج .ر .عدد:1994/53.

13-مرسوم رئاسي رقم96 -01 .المؤرخ في 05 جانفي، 1996 والمتعلق بكتابة الدولة للبيئـــة .ج .ر . عدد:1996/01.

14-مرسوم تنفيذي رقم2000 -136 المؤرخ في 20 يونيو 2000 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة والعمران .ج ر عدد:2000/21.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

a-ouvrages

1- Burgenmier Beat , harayama yuko, théorie et pratique des taxes environnementales, ECONOMICA, Paris, 1997.

2- Clayton Barry dalal and bass Stephen, sustainable development strategies, earth scan publication, London, 2002.

3-Debonneuil michele et Fontagné Lionel, Compétitivité, conseil d'analyse économique, Paris, 2003.

4-Donald G,Mc fetridge,la competitivié:notions et mesures,Ottawa industries,canada,1995.

5-Glachant Matthieu, les instruments de la politique environnementale, école nationale supérieure des mines, paris, janvier, 2004.

6-Jean-Philippe barde,économie et politique de l'environnment2°éditin édition puf,paris,1992.

7- Kemal Dervis, the climate change challenge, World Institute for Development Economics Research Annual Lecture 11, United Nations University, 2008.

8- London Caroline, environnement et instruments économique et fiscaux, libraire général de droit et de Jurisprudence, Paris, 2001.

.

9- Smet Henri, le principe polleur payeur un principe économique érige en principe droit de l'environnement? RGDIP, tome 297, 1993.

.

10- Taladidia Thiobiano, économie de l'environnement et des ressources naturelles, l'harmattan, paris, 2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11-REDDAF Ahmed, les différentes mesures répressives à caractère réel dans le droit algérien de l'environnement,Revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, Ed. De l'office national des travaux éducatifs, volume No:02/2002.

-b- conférences et rapports et autre publication

1-Frankel jeffry, global environnemental policy and global tarde policy, the Harvard peoject on international climate agreements, 2008.
2-Havrylyshyn, kunwel, intra-industry trade of Arab countries: an indicator of potential competitiveness, Washington, IMF.
3-Guide pratique du développement durable, afnor, paris, 2005.
4-United Nations Environment Programme and the International Institute for Sustainable Development, Environment and Trade, A Handbook, 2000.

5-United Nations Environment Programme and the International Institute for Sustainable Development, Environment and Trade, A Handbook, second edition, 2005.

6-O.C.D.E : la reforme fiscale écologique axée sur la réduction de pauvreté, 2005.

7-Michel Porter, the competitive advantage of nations, Harvard business review, n°2, March-April, 1990.

c-Les lois

1-L'article 60 de la loi n°05-16 correspondant au 31/12/2005, portant la loi de finance pour 2006, J.O n°85.
2-Ministère des finances : Circulaire n°17/MF/MDB/DGI/DLF/LF2002, concernant le recouvrement de la taxe sur les carburants.
3-L'article N°61 de la loi n°05-16 correspondant au 31/12/2005, portant la loi de finance pour l'Année 2006, J.O. N°85/2005.

ثالثا:مواقع الانترنت

1 -الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة والبيئة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، www.escwa.un.org.

2-الاحتباس الحراري، http://faculy.ksu.edu.sa.

3-الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة العربية الكبرى،أوراق عمل اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية،2007، www.escwa.un.org.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-المعـــــايير البيئيـــــة والقـــــدرة التنافســـــية للقطاعـــــات الاقتصـــــادية الرئيســـــية)
www.escwa.un.org/information puplication/edit/sdpd-05-4a.pdf, p22
5-المنظمة العالمية للتجارة:.profile2010,www.wto.gov.
6-برنامج العمل الوطني حول مكافحة التصحر، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الإدارة العامة للغابات:
www.unccd.int/actionprogrammes/africa/national/2004/algeriafre.pdf.
7-تقرير يحذر من آثار الاحتباس الحراري، http://www.aljal.com .
8-طبقة الأوزون،.http://www.Feedo.net/environment/ozone layer/btm.
9-مصطفى عبد مصطفى إبراهيم،هل عالجت قمة كوبنهاجن المشكلات البيئية،مجلة عـــالم الاقتصـــاد،العدد 216،جانفي 2010، www.ecowold-mag.com/.
10-وزارة التجارة الجزائرية:.www.micommerce.gov.dz
11-ويكبيديا، الموسوعة الحرة،طبقة الأوزون،.http://ar-wikipedia.Org/wiki.
12-ويكبيديا،الموسوعة الحرة،الاحتباس الحراري http://ar-wikipedia.Org/wiki .

13-Annuel de statistique d la CNUCED,2004,Voir sur site www.unctad /statistiques/hand book

14-Annuel de statistique de la CNUCED, 2004, Voir sur site:www.unctad/statistics/handbook.

15-jeffreyA.frankel, Andrew k.rose, is trade good or bad for environment, working paper 9201, September, 2002, http://www.nber.org.

16-World Trade Organization, Trading into the future- beyond the agreements – environment, www.wto.org.

17-World Trade Organization, Trading into the future- beyond the agreements – environment, www.wto.org.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـــــة الملاحـــــق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 01

–

نموذج لمدونة سلوك بيئية لإحدى الشركات–

بيان بالسياسة العامة البيئية

تعمل الشركة في تصنيع الملابس، وتتضمن مستلزمات عملها التصميم والتطوير والتصنيع والمجموعة الكاملة من خدمات الهندسة والصيانة .ويمكن أن يشمل التصنيع عمليات غسل متعددة .وتعترف الشركة بمسؤولياتها حيال البيئة وتلزم بالعمل على الحد من الآثار التي تخلفها أنشطتها على البيئة.

وتقر الشركة بأنها لا تستطيع بلوغ أهدافها التجارية ما لم تراعِ في أدائها لأنشطتها، وفي تصنيع المنتجات التي توردها، الأولويات البيئية المتغيرة داخل المجتمع الذي تستهدفه بخدماتها. وعند الاقتضاء، ستسعى جاهدة إلى استيفاء جميع الشروط التي تنص عليها التشريعات ذات الصلة على أكمل وجه.

كما وتسعى الشركة إلى مكافحة التلوث وتحسين أدائها البيئي من خلال:

- التعاون مع العملاء والموردين والمتعاقدين من الباطن على الحد من أثر عملياتها على البيئة؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية والمياه والطاقة؛
- تقليص النفايات، والقضاء عليها، حيثما أمكن، وعلى الانبعاثات وسائر الأضرار الصادرة عن الشركة؛
- التشجيع على إعادة تدوير النفايات وإعادة استعمالها والحرص على استعمال الأساليب الملائمة للتخلص من النفايات غير القابلة للاستعمال؛
- الحد من أخطار الحوادث البيئية، وبالتعاون مع السلطات المعنية، الحرص على بناء القدرة على التحرك في الحالات الطارئة من أجل التصدي للتلوث العرضي.

ويتعين على كافة العاملين في الشركة وزائريها والمتعاقدين معها دعم هذه السياسة بالكامل من خلال المشاركة الناشطة والتعاون الفعال، وأي تقصير على هذا الصعيد يؤدي إلى التسريح وإلغاء العقود.

تعرض هذه السياسة البيئية على جميع مواقع الشركة على شبكة الإنترنت وتوزع على كافة الأطراف المهتمة.

التوقيع

———————————————

المدير العام التاريخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم02: خطوات تطبيق نظام الإدارة البيئية

- **السياسة البيئية**

يجب أن يتم تنفيذ السياسة البيئية للشركة بواسطة الإدارة العليا ويجب أن تغطي كحد أدنى القضايا التالية:

-يجب أن يتكون السياسة البيئية ملائمة للأوجه البيئية لخدمات ومنتجات وأنشطة الشركة.

-أن يكون هناك التزام بالتطوير المستمر ومنع التلوث.

-أن يكون هناك التزام بالتوافق مع التشريعات البيئية والمتطلبات الأخرى التي تقع على عاتق الشركة.

-أن يكون هناك برنامج) إطار (عمل لوضع ومراجعة الأهداف البيئية.

-إجراءات التوثيق والتنفيذ والاستمرار والاتصال بالعاملين.

-يجب أن تعلن السياسة البيئية للعامة.

- **التخطيط**

يمكن تقسيم التخطيط لأي نظام إدارة بيئي إلى أربعة موضوعات:

-آلية التعريف بالأوجه البيئية لأنشطة ومنتجات وخدمات الشركة.

-آلية التعريف بالتشريعات البيئية والمتطلبات الأخرى التي تعهدت بها الشركة.

-آلية وضع الأهداف التي تتفق والسياسة البيئية لكل من وظائف ومستويات الشركة.

-آلية لوضع برنامج بيئي لتحقيق الأهداف البيئية للشركة.

- **التنفيذ والتطبيق**

الخطوة التالية هي تنفيذ وتطبيق نظام الإدارة البيئي وفي هذه المرحلة تكتسب سبعة موضـــوعات أهميـــة كبرى:

-الأدوار والمسئوليات والسلطات يجب أن يتم تعريفها جيدا من خلال المنظمة

ويجب أن تعين الإدارة العليا ممثل إداري ليقوم بالتالي:

1. ضمان وضع متطلبات نظام الإدارة البيئي وتنفيذها والاستمرار في تنفيذها.
2. إصدار تقرير دوري عن أداء نظام الإدارة البيئي.

-يجب تطوير آلية لضمان أن العاملين في كافة الوظائف وعلى كافة المستويات

على دراية كاملة ب:

1. أهمية المطابقة بالسياسة والإجراءات البيئية.
2. التأثير البيئي لأنشطتهم.
3. أدوارهم ومسئولياتهم عن نظام الإدارة البيئي.
4. النتائج المحتملة لعدم الالتزام بالإجراءات السارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

–يجب وضع آلية للاتصال الداخلي بين مختلف المستويات والوظائف من خلال المنظمة وللاتصال مع الأطراف الخارجية.

–يجب أن تنشيء المنظمة نظام توثيق لوصف العناصر الأساسية لنظام الإدارة البيئي.

–يجب وضع آلية للتحكم في التوثيق لضمان أن كافة الوثائق مقروءة ومؤرخة وقابلة للتعريف وتم حفظها بطريقة منظمة وتستند لفترة محددة.

–في حالة أن عمليات وأنشطة الشركة مقترنة بالأوجه البيئية المعرفة) تماشيا مع السياسات والأهداف.(مع وضع وتنفيذ إجراءات محددة ويجب كلما اقتضت الضرورة يجب أن تشمل هذه الإجراءات شروط للموردين والمتعاقدين.

–يجب إنشاء آلية للتعريف بالمخاطر المحتملة وللاستجابة للأحداث والطواريء بما يشمله ذلك من حظر للآثار البيئية المصاحبة لهم.

- **المراجعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية**

يجب التحقق من نظام الإدارة البيئية بانتظام واتخاذ إجراءات تصحيحية إذا اقتضت الضرورة .ويجب تغطية النقاط التالية:

–التوافق بين التشريعات والمتطلبات الأخرى التي تضعها الشركة والخصائص الأساسية للعمليات والأنشطة والتي قد يكون لها تأثير هام على البيئة فيجب أن تتم مراقبتها وقياسها على أسس منتظمة.

–يجب تطوير آلية للتعريف بالمسئوليات والسلطات لمعالجة والتحقق من عدم التوافق ولإكمال الإجراءات التصحيحية والمانعة.

–يجب وضع آلية لتعريف وترتيب تسجيل الاستمرار البيئي بما يشمله ذلك من سجلات تدريبية ونتائج المراقبة والمراجعة.

–تدقيق نظام الإدارة البيئي يجب أن يتم تنفيذه على أسس منتظمة لتحديد ما إذا كان نظام الإدارة البيئي:

1. يتوافق والترتيبات التخطيطية للإدارة البيئية.
2. ينفذ ويستمر تنفيذه بصورة ملائمة.

- **المراجعة الإدارية**

يجب أن تتم مراجعة نظام الإدارة البيئي بصورة دورية بواسطة الإدارة العليا لضمان استقرار استمراريته ودقته وفاعليته ومع نتائج المراقبة وتغير الظروف والالتزام بالتطوير المستمر.وهذه المراجعة قد تؤدي إلى تقويم السياسة البيئية والأهداف وعناصر نظام الإدارة الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 03: خطوات طبيق نظامEMAS

- **السياسة البيئية**

يجب أن تتشكل السياسة البيئية للشركة لتشمل ليس فقط هدف التوافق مع الحد الأدنى من الشروط التي وضعتها الحكومات الوطنية ولكن يجب أيضا أن تدل على أهداف المدى الطويل لتحقيق التطوير المستمر للأداء البيئي وبصفة عامة مطلوب من الشركة تقديم خطة تصف فيها تطورات الأداء التي تم التخطيط لها خلال للسنوات القادمة.

- **المراجعة البيئية**

يجب تنفيذ المراجعة البيئية لقياس الأداء البيئي الحالي للشركة وتمكن هذه الخطوة من تحويل كافة أنشـــطة الشركة وآثارها على البيئة هواء، ماء، تربة ويشمل ذلك أنشطة مثل التعبئة والتصنيع للمواد الخام ونقـــل السلع وإدارة الفاقد..الخ .باختصار فإن الشركة مطالبة بتحليل تفصيلي كافة الأنشطة والوثائق الحالية كميا كلما أمكن لأي درجة تؤثر هذه الأنشطة على البيئة.

- **تطبيق نظام الإدارة البيئي**

فإنه باستخدام المعلومات الواردة في المراجعة البيئية يجب أن تطور الشركة من برنامج بيئي لتنفيذ برنامج الإدارة البيئية والموجهة لإنجاز الأهداف كما نصت عليها السياسة البيئية وهو ما يعني تجميع أهداف تطوير السياسة البيئية مع مراجعة وثيقة الآثار البيئية.يجب أن تضع الشركة أولويات بمعنى تحديد ما هي الأفعال التي يجب أن تتخذ أولا وما هي الأفعال التي يجب التعامل معها أولا وكما هو الحال بالنسبة لأية خطـــة فينصح بالبدء ببعض الإجراءات التي تعد سهلة التنفيذ نسبيا لكي يمكن تحقيق الهدف المنشود وهو ما يعني أن الشركة يجب أن تكون قادرة لتوفير بعض الموارد المالية للخطوات الأكبر التي سيتم اتخاذها فيما بعـــد وفي هذه المرحلة يجب وضع الأهداف المحددة لكل من الأقسام ذات التأثير البيئي وإذا اقتضت الضرورة فإن السياسة البيئية الموضحة لأهداف الشركة يجب أن يتم تهيئتها جعلها ملائمة وتلك الأهداف.

- **إصدار البيان البيئي العام**

نتيجة العمل التمهيدي هي البيان البيئي الذي تصدره الشركة، ويعلن البيان رسميا أن الشركة قد وضعت برنامج العمل اللازم وفقا لشروط الEMAS وأنها سوف تبدأ من الآن في تنفيذ نظام الإدارة البيئـــي الخاص بها وفقا للشروط والهدف من البيان البيئي هو إعلام العامة عن الأداء التي وضـــعتها الEMAS البيئي للشركة وهو ما يعني أن الشركة يجب أن تبدأ بانتظام في نشر تقرير الأداء البيئي العام.

- **مراقبة النظام البيئي للإدارة**

من وقت بدء الشركة تنفيذ نظام الإدارة البيئي فإنها تصبح مسئولة عن مراقبة النظام يوما بيوم وعن المحاولة المستمرة لإيجاد طرق جديدة لتحسين الأداء البيئي وهو ما يستلزم فحص كلي لنظام الإدارة بالكامل مرة واحدة سنويا على الأقل. التحقق من النظام البيئي للإدارة فإن الشركة يجب أن تكون على استعداد وفقا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لشروط المشاركة في الEMAS للتحقق من نظامها البيئي الإداري بانتظام على الأقل مرة كل ثلاث سنوات وبالتالي فإن المراقبين المستقلين محققين بيئيين معتمدين تم تعيينهم بواسطة جهة الاختصاص في كل دولة عضو زيارة للتأكد من التوافق مع السياسة البيئية ويجب أن تكون الشركة والبرنامج البيئي ونظام الإدارة البيئي.وأهداف الEMAS قادرة على إثبات أنها حققت تقدم في الأداء البيئي وانه قد تم تصميم خطط تطوير قابلة للتطبيق.

- **الإجراءات التصحيحية**

بعد أن تراجع الشركة ذاتها نظامها و /أو لكي تكتمل الدائرة تتطلب الEMAS بعد مراقبة المحقق يجب اتخاذ إجراء تصحيحي للتعامل مع الاختلافات في النظام ويتم النظر إلى اتخاذ هذه الإجراءات التصحيحية على أنها خطوة على الطريق نحو التطوير المستمر للنظام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم04:

LES DIX (10) PREMIERS CLIENTS DE L'ALGERIE POUR LES PRODUITS HORS HYDROCARBURES EN 2006

PRINCIPAUX CLIENTS	VALEUR Millions $US	PART (%)
FRANCE	214,87	18,56
ESPAGNE	190,38	16,45
ITALIE	114,94	9,93
TURQUIE	114,30	9,87
MAROC	101,11	8,73
PAYS-BAS	80,76	6,98
TUNISIE	50,25	4,34
BELGIQUE	40,70	3,52
ETAS UNIS D'AMERIQUE	39,47	3,41
PORTUGAL	25,55	2,21
SOUS- TOTAL	**972,33**	**83,99**
TOTAL HORS HYDROCARBURES	**1 157,63**	**100**

LES DIX (10) PREMIERS CLIENTS DE L'ALGERIE POUR LES PRODUITS HORS HYDROCARBURES EN 2004

PRINCIPAUX CLIENTS	VALEUR Millions $US	PART (%)
ESPAGNE	173,93	22,92
FRANCE	136,76	18,02
ITALIE	79,27	10,45
MAROC	51,61	6,8
PAYS-BAS	47,15	6,21
TUNISIE	41,5	5,47
TURQUIE	36,55	4,82
ETATS UNIS D'AMERIQUE	31,44	4,14
BELGIQUE	24,98	3,29
SYRIE	21,34	2,81
SOUS- TOTAL	**644,53**	**84,95**
TOTAL HORS HYDROCARBURES	**758,76**	**100**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

LES DIX (10) PREMIERS CLIENTS DE L'ALGERIE POUR LES PRODUITS HORS HYDROCARBURES EN 2007

PRINCIPAUX CLIENTS	VALEUR en MILLIONS $US	PART (%)
FRANCE	353.35	26.53
ITALIE	150.40	11.29
PAYS-BAS	139.22	10.45
ESPAGNE	125.45	9.42
MAROC	107.55	8.07
BELGIQUE	93.60	7.03
TURQUIE	70.10	5.26
TUNISIE	59.64	4.48
PORTUGAL	26.34	1.98
INDE	25.50	1.91
SOUS-TOTAL	**1 260.72**	**26.53**
TOTAL HORS HYDROCARBURES	**1 332.002**	**100**

LES DIX (10) PREMIERS CLIENTS DE L'ALGERIE POUR LES PRODUITS HORS HYDROCARBURES DURANT LE PREMIER SEMESTRE 2010

PRINCIPAUX CLIENTS	VALEUR EN MILLIONS $US	PART (%)
ESPAGNE	165,71	20,98
FRANCE	146,86	18,59
PAYS-BAS	103,49	13,10
ITALIE	81,21	10,28
TURQUIE	31,06	3,93
BELGIQUE	29,25	3,70
TUNISIE	26,78	3,39
INDE	24,32	3,08
PORTUGAL	19,32	2,45
BRESIL	19,20	2,43
SOUS-TOTAL	**647,21**	**81,92**
TOTAL HORS HYDROCARBURE	**790**	**100**

www.manaraa.com

LES DIX (10) PREMIERS CLIENTS DE L'ALGERIE DES PRODUITS HORS HYDROCARBURES EN 2008

PRINCIPAUX CLIENTS	VALEUR EN MILLIONS $US	PART (%)
FRANCE	434,68	22,44
ITALIE	240,17	12,40
PAYS-BAS	237,34	12,25
ESPAGNE	222,02	11,46
TURQUIE	140,19	7,24
ETATS UNIS D'AMERIQUE	94,65	4,89
TUNISIE	69,94	3,61
MAROC	56,14	2,90
BELGIQUE	50,65	2,62
INDE	48,29	2,49
SOUS-TOTAL	**1 594,08**	**82,30**
TOTAL HORS HYDROCARBURE	**1 936,96**	**100**

www.manaraa.com

PRINCIPAUX PRODUITS HORS HYDROCARBURES EXPORTES PAR L'ALGERIE EN 2006

Demi-produits (1,53%)

	Milliers de tonnes	Millions USD	Millins DZD
Solvants-Naphta (huiles provenant de la distillation des goudrons de houille)	694,54	300,03	21 793,59
Ammoniac	600,23	147,00	10 678,06
Hélium	3,35	45,23	3 285,11
Zinc sous forme brute et Alliages de zinc	23,43	36,76	2 670,50
Or	0,001	26,40	1 917,64
Isoméres de xylène en mélange	32,76	21,57	1 567,16
Méthanol (alcool méthylique)	105,26	17,06	1 239,10
Produits laminés plats en fer ou en aciers non aliés	31,15	16,16	1 173,75
Ciments	225,03	16,15	1 173,07
Derives sulfonés	8,83	12,70	922,32
Peaux tannées en croûte d'ovins	2,74	10,94	794,76
Fontes brutes non alliées	24,00	5,83	423,68
Outils de forage et de sondage	0,01	5,61	407,52
Plomb	9,21	4,75	344,80
Préparations pour lessives et similaires	6,03	4,48	325,36
Cendres et résidus contenant des métaux non ferreux	5,87	3,76	273,08
Benzene	3,68	2,26	164,45
Goudrons de houille, de lignite ou de tourbe	9,00	1,89	137,59
Aluminium sous forme brute	1,50	1,40	101,78
Tubes, tuyaux et profilés en fer ou en aciers	0,28	1,35	98,39
Ouvrages en plâtre	7,35	1,34	97,28
Plaques, feuilles, bandes, rubans, pellicules en, matières plastiques	0,22	1,34	97,17
Ouvrages en liège naturel	0,27	1,30	94,57
Carreaux et dalles de revêtement,en céramique	5,07	1,08	78,10
Liège aggloméré	0,82	1,07	77,85
Nontissés	0,24	1,01	73,33
Matériel d'échafaudage, de coffrage, d'étançonnement ou d'étayage	1,21	0,87	63,45
Pompes à air ou à vide, compresseurs d'air et ventilateurs	0,04	0,83	60,08
Acide sulférique	20,44	0,81	59,16
Alliages mères de cuivre	1,18	0,64	46,27
Bicarbonate de sodium	0,31	0,58	41,79
Engrais	0,12	0,14	10,49
Silicates	0,03	0,04	3,13
Inserticides	0,001	0,01	0,73
Turbines à gaz	0,000001	0,00016	0,01
Déchets non ferreux	5,68	3,89	282,40

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Produits bruts (0,38%)

Phosphates	1 019,22	75,84	5 509,15
Déchets et rebuts de papiers	10,28	2,31	168,12
Degas, résidus provenant du traitement des corps gras	5,80	1,84	133,90
Bouchons en liège	0,16	0,94	67,97
Huiles de tournesol	0,46	0,60	43,26
Liège naturel brut	0,60	0,47	33,83
Déchets ferreux	686,56	83,01	6 029,54

Produits alimentaires (0,25%)

Eaux, y compris les eaux minérales et les eaux gazéifiées	35,53	22,30	1 619,57
Pates alimentaires	26,48	17,69	1 284,97
Dattes	8,95	14,31	1 039,31
Truffes	2,42	11,99	870,99
Graines de Caroubes	10,83	6,66	483,80
Sucre blanc	13,82	6,59	478,42
Beurre, graisse et huile de cacao.	0,92	5,18	376,48
Crevettes	0,49	4,76	345,60
Oignons et echalotes	2,78	3,99	289,67
Mélasses	20,95	2,55	185,19
Couscous	3,55	2,40	174,20
Yoghourt	2,05	2,02	146,85
Vins de raisin frais	0,47	1,35	98,25
Sel et chlorure de sodium	55,33	1,31	95,11
Escargots autres que de mer	0,26	1,25	90,69
Poissons frais ou réfrigérés	0,47	1,21	88,18
Huile d soja	0,76	0,92	66,94
Semoule de froment (ble)	2,01	0,91	66,26
Farines de froment (blé) ou de méteil.	2,28	0,82	59,55
Thons rouges	0,19	0,51	36,70
Chocolat et autres préparations alimentaires contenant du cacao	0,09	0,45	32,45

Biens de consommation non alimentaires (0,11 %)

Articles de transport ou d'emballages en matières plastiques	2,40	5,14	373,62
Médicaments	0,20	2,61	189,60
Papiers et cartons	1,36	2,22	161,35
Tapis et rvêtements de sol en matières textiles	0,23	0,53	38,58
Désodorisant corporels et antisudoraux	0,07	0,39	28,06
Emballages en papiers et cartons	0,26	0,37	27,24
Couvertures	0,08	0,35	25,24
Pneumatiques rechapés ou à usagés en caoutchouc	0,07	0,30	21,55

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Chambre à air, en caoutchouc	0,05	0,30	21,48
Journaux et publications périodiques i mprimés	0,02	0,19	14,13
Cuirs et peaux bruts entiers	0,12	0,05	3,60
Biens d'équipements industriels (0,09%)			
Verre plat	81,71	16,07	1 167,50
Pneumatiques neufs en caoutchouc	2,62	12,14	881,50
Bateaux-citernes	0,01	4,56	331,19
Parties de machines de sondage ou de forage	0,09	2,24	162,62
Machines à mouler par souflage	0,03	2,01	146,22
s de la boulangerie, de la pâtisserie ou de la biscuiterie	1,50	1,99	144,91
Parties et accessoires de mesure, de contrôle et de précision	0,01	1,50	108,97
Accumulateurs électriques	0,35	1,38	100,47
Parties et accessoires des véhicules automobiles	0,69	1,23	89,21
Déchets et débris de piles et de batteries	2,70	0,98	71,53
Machines et appareils à empaqueter ou à emballer les marchandises	0,01	0,67	48,52
Appareils de distillation ou de rectification	0,05	0,44	32,21
Appareils et dispositifs pour la liquéfaction de l'air ou d'autres gaz	0,00	0,44	31,78
Véhicules automobiles pour le transport de marchandises	0,03	0,17	12,57
Fils, cables et autres conducteurs pour l'électricité	0,01	0,09	6,22
Machines et appareils à remplir, fermer les bouteilles, boîtes et sacs	0,0002	0,01	0,40
Sous Total		1 028,83	74 732,74
Total Hors Hydrocarbure		**1 066**	**77 433**

www.manaraa.com

PRINCIPAUX PRODUITS HORS HYDROCARBURES EXPORTES PAR L'ALGERIE EN 2007

PRODUIT	Quantité en Milliers de tonnes	Valeur en Millions $US	Valeur en Millions Dinards	PART %
Solvants-Naphta (huiles provenant de la distillation des goudrons de houille)	558,74	351,93	24 408,59	26,42
Déchets ferreux et non ferreux	397,85	179,87	12 474,92	13,50
Ammoniac	582,75	164,89	11 436,18	12,38
Produits laminés plats en fer ou en aciers nom aliés	248,34	155,44	10 780,73	11,67
Zinc sous forme brute et Alliages de zinc	17,13	62,00	4 300,47	4,66
Phosphates	1 757,60	57,08	3 959,14	4,29
Méthanol (alcool méthylique)	98,34	34,35	2 382,62	2,58
Hélium	2,83	29,63	2 055,32	2,22
Pneumatiques neufs en caoutchouc	6,38	23,15	1 605,48	1,74
Dattes	13,36	23,08	1 600,94	1,73
Eaux, y compris les eaux minérales et les eaux gazéifiées	31,80	16,88	1 170,87	1,27
Fontes brutes non alliées	44,50	15,45	1 071,57	1,16
Polymères de l'éthylène	9,39	12,94	897,74	0,97
Isoméres de xylène en mélange	13,97	10,47	726,34	0,79
Peaux tannées en croûte d'ovins	2,23	8,60	596,21	0,65
Crevettes	0,68	8,26	572,86	0,62
Liège aggloméré	2,94	4,91	340,40	0,37
Beurre de cacao.	1,00	4,61	319,66	0,35
Goudrons de houille, de lignite ou de tourbe	18,00	4,34	300,94	0,33
Degas; résidus provenant du traitement des corps gras	8,35	4,01	277,77	0,30
Parties de machines de sondage ou de forage	0,11	3,80	263,89	0,29
Parties et accessoires de mesure, de contrôle et de précision	0,01	3,71	257,17	0,28
Bouchons en liège	0,70	2,87	198,72	0,22
Papiers et cartons	6,26	2,72	188,44	0,20
Engrais	19,95	2,66	184,29	0,20
Tubes, tuyaux et profilés en fer ou en aciers	3,38	2,54	176,23	0,19
Farines de froment (blé) ou de méteil.	5,07	2,40	166,17	0,18
Vins de raisin frais	2,37	2,28	158,19	0,17
Bonbonnes, bouteilles, flacons et articles similaires en matières plastiques	1,05	2,26	156,94	0,17
Escargots autres que de mer	0,52	2,16	149,56	0,16
Yoghourt	2,11	1,92	132,87	0,14
Tapis et revêtements de sol en matières textiles	0,53	1,62	112,29	0,12
Mélasses	12,30	1,34	93,18	0,10
Cuirs et peaux bruts entiers	0,90	1,14	79,33	0,09

www.manaraa.com

Fils, câbles et autres conducteurs isolés pour l'électricité	0,02	0,28	19,20	0,02
Parties des turbines à gaz	0,003	0,23	15,74	0,02
Boites et caisses en papier ou carton ondulé	0,01	0,04	2,50	0,003
Véhicules automobiles pour le transport de marchandises	0,004	0,03	2,23	0,002
Demi-produits en fer ou en aciers	0,02	0,01	0,95	0,001
SOUS-TOTAL		**1 205,89**	**83 636,68**	**90,53**
TOTAL HH EXPORTE		**1 332,002**	**92 383,54**	**100**

PRINCIPAUX PRODUITS HORS HYDROCARBURES EXPORTES PAR L'ALGERIE EN 2008

PRODUIT	**Quantité:** Milliers tonnes	**Valeur:** Millions $US	**Valeur:** Millions DA	**Part %**
Déchets ferreux et non ferreux	763,840	262,941	19 099,46	22,71
Ammoniac	617,230	159,923	11 616,44	13,81
Produits laminés plats en fer ou en aciers	199,204	119,819	8 703,43	10,35
Solvants-Naphta (huiles provenant de la distillation des goudrons de houille)	150,337	82,370	5 983,17	7,12
Zinc sous forme brute et Alliages de zinc	23,365	81,334	5 907,92	7,03
Isoméres de xylène en mélange	67,569	51,872	3 767,90	4,48
Phosphates	1130,278	37,868	2 750,69	3,27
Méthanol (alcool méthylique)	94,733	30,856	2 241,35	2,67
Polymères de l'éthylène	24,691	28,950	2 102,83	2,50
Hélium	2,472	24,352	1 768,87	2,10
Dattes	12,328	20,043	1 455,88	1,73
Pneumatiques neufs en caoutchouc	5,400	18,986	1 379,12	1,64
Crevettes	0,895	8,376	608,42	0,72
Engrais	53,490	8,375	608,36	0,72
Peaux tannées en croûte d'ovins	2,051	8,042	584,19	0,69
Fontes brutes non alliées	29,900	8,005	581,47	0,69
Eaux, y compris les eaux minérales et les eaux gazéifiées	17,210	6,628	481,48	0,57
Beurre de cacao.	1,120	4,392	319,03	0,38
Caroubes, y compris les graines de caroubes	6,802	4,204	305,36	0,36
Éthylène	4,300	4,171	302,94	0,36
Lège aggloméré	2,446	3,874	281,41	0,33
Paquebots, bateaux de croisière et bateaux similaires	9,191	3,496	253,94	0,30
Yoghourt	4,673	3,491	253,59	0,30
Bouchons en liège	1,388	3,348	243,22	0,29
Degas; résidus provenant du traitement des corps gras	8,638	3,253	236,30	0,28
Truffes	0,424	2,996	217,62	0,26
Huile de mais	2,676	2,951	214,39	0,25
Bonbonnes, bouteilles,	1,448	2,876	208,92	0,25

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

flacons et articles similaires en matières plastiques				
Vins de raisin frais	5,023	2,875	208,81	0,25
Aluminium non allié	1,599	2,496	181,31	0,22
Parties de machines de sondage ou de forage	0,081	1,883	136,79	0,16
Cuirs et peaux bruts entiers	2,303	1,844	133,95	0,16
Mélasses	14,585	1,810	131,47	0,16
Escargots autres que de mer	0,234	1,740	126,36	0,15
Tapis et revêtements de sol en matières textiles	0,851	1,721	125,03	0,15
Parties et accessoires de mesure, de contrôle et de précision	0,012	1,711	124,27	0,15
Farines de froment (blé) ou de méteil.	5,117	1,440	104,61	0,12
Papiers et cartons	2,954	0,767	55,68	0,07
Fils, câbles et autres conducteurs isolés pour l'électricité	0,009	0,534	38,81	0,05
Tubes, tuyaux et profilés en fer ou en aciers	0,496	0,529	38,40	0,05
Véhicules automobiles pour le transport de marchandises	0,037	0,396	28,77	0,03
Demi-produits en fer ou en aciers	1,147	0,365	26,55	0,03
Boites et caisses en papier ou carton ondulé	0,062	0,060	4,37	0,01
Parties des turbines à gaz	0,001	0,051	3,70	0,004
SOUS-TOTAL		1018,02	73946,56	87,94
TOTAL EXPORTE HORS HYDROCARBURES		1157,63	84087,81	100

www.manaraa.com